

ومن ينابيع علومه الشرعية للمستفيدين بفضيا والشرع المبين
 الانوار في تنبيهها القدسيه وتلو كات الملكوتية حق البقاي وفي كنف
 حرارة المشاهدة المسترفة من العلوم الحقيقية تحفة للزائرين وفي
 مطامع نعم تدوينه فحصل مشبع من الاغذية الروحانية في زاد المعاد
 لارباب المتوبات وفي مشرب ينابيع جمعه وترتبه لذة للشارف
 لا كذب الفرات بل كعين الجواهر قطب الاقطاب وعمدة ارباب
 النقد والانتخاب وقودة افضل الاسحاب النجم الظاهر والبد
 الفاضل والجم الزاهر والخبر الماهر سمي الامام الخامس المدعو بابا
 صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وابناء المعصومين من
 اولهم الى الاخر العالم الاعلم والفاضل الا فهم والفقير الا فهم
 والمحدث الاعظم والمولى المعظم العالم الزكي القدسي محمد باقر
 محمد تقي المجلسي رحمه الله عليه وعلى والديه ورفع الله مقامه و
 مقامهما في دار الكرامة لديه وحسن الله بكن ثوابه وجزاه و
 احسن اليهما واليه فقد سخر ان اراجعهما مراجعة وثيقة
 واطالعهما مطالعة عميقة استفادة لما فيها من الدقة في
 الفوائد اللطيفة والمقاصد الشريفة ودعاني داعية التوفيق
 وملازمة التحقيق في ضمن مجال هذا الجنال ان انقل الفاظها
 وعباراتها ومفاهيمها واشاراتها بالفاظ عربية ايضا مراعاة
 لزيادة الفائدة في ذلك مع كتابها الفاظها الصحيحة وعباراتها

الفقه

١١٥
 الفقهية في الحاشية مبالغاً في ذلك رعاً به أسلوبه و
 سباقه ومثربه ومذاقه **مفصلاً** فيه على اقل ما يمكن به
 التعمير في اللغتين واقترب ما يحصل به التفسير في الدين
 مورد الفاظ بعينها محكما او ما يبراد فيها ويطلقها للتلاخيص
 النفاذات ويشهد التباعد ثم دعاني عناية التوفيق
 ورعايته التحقيق الى كشف جملة من وقايقها وبراهينها
 ودلائلها وقوانينها وشواهد ما واثارها وخلافاً
 اقوالها واخبارها ومتفقات ذلك ملاحظاً مع
 كلمة رعاً به النرجيع في الفتوى دون التقليد والتبع
 ومتابعاً فيه بتبعيته الدليل في جميع الموارد بابا
 السوية وان كان قصور الباع وقلة الاطلاع
 بوقدان وميسر دان بالآباء والامتناع وكنت
 سليمها واملقها تليته وتلقاً بان الفضل به
 الله بؤيته من يشاء فاصبت فمن عند الله وما
 اخطأت فمن حضاضة نفسي وخاست حدس
 وعلى الله في كل الامور توكل وهو **حسب** **حسبها**
لفيوضات **القدسية** في ضمن الرسالة المجلسية و
 التزمتم الاشارة في الحاشية بعد نقل العبارة الى ما فيه
 تغيير في الترجيح او حتى لفتة في الراي بحسب الدليل

بالفارسية على سياق علامة المانع روي انه روي
 لشريده الفايده على الفايده حتى يكون
 لكل احد من العالم من العالم و
 المتعلم والمجهل والمقلد والمقلد
 والعمد حفظ من هذه النسخة
 البدنية ويكون هذا من
 خطها يصحها المتفردة بهما
 مفرداتها المختصة والله
 ولم التوفيق وعلوم
 التحقيق وهو
 بذلك جفت
 وقد

وقد رتب الرسالة على مقدم
 وختمه **فصل** **قال** **طاب** **ثراه**

اما المقدمة
 فبسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد

اما المقدمة في بيان اصطلاحات علمها ضروري في هذه الرسالة اعلم ان
 تعالى ان اشياء تعتبر عايتها في الصلوة على اقسام لانها اما داخلية في الصلوة او خارجة
 منها والداخلية في حقيقة الصلوة اما ركن يعني بنيلها ونقصانها عما وسهوا يبطل
 الصلوة او واجبة ركن بتركها انسيا نالم تبطل والخارجية من حقيقة الصلوة اما شرط
 مطلقها كالحدث والخبث وقتر ذلك يجب ان يتركها كترك الكلام والملافتات الى اليسار
 واليمين والاخلال بها اما بعنوان السهو بان او قبحا انسيا نالم او بعنوان الظن بان
 يكون مترددا في الفعل والترك ويكون لحد الطرفين واجبا في نظره فالطرف الخارج
 يقولون له الظن والطرف المرجع يقولون له الوهم او يكون له الشك بمعنى انه متردد
 في الفعل والترك ولا يحجان لاحدهما في نظره وابتين احكام كل من هذه المذكورات
 بعون الله نعم في فصل واعلم انه لما كان الاحتياط في الدين امر مطلوب باو من غيوبه
 في كثير من المسائل خلافا كثيرا والاحاديث المتعارضة ايضا تكون ففي كل مسألة
 كان في ظن حاصله موافق المشهور بين العلماء لم اترحم للاحتياط غالبا وفي
 محل كان تعارض الاخبار مع اقوال المشهور اشترت الى ظني مع الاحتياط بان يكون
 لكل احد انتفاع من هذه الرسالة وكل امر ذكر بعنوان الاحتياط لا يتعرضوا في فنيته
 للوجوب والندب والتقي بقصد القرينة وفي كل محل قلت الاقوى والاطهر في الظاهر
 الاتفاق والايام فعمله بقصد الوجوب احسن **الفصل الثاني** في بيان خلل تقع من جهة
 العدد اعلم ان العلماء نقلوا الاجماع على ان كل احد ترك واحدا من واجبات الصلوة
 عمدا شرط كان او جرم اضعاء كان او تركا صلوة باطله ويلزم الاعادة في الوقت
 والقضا في خارج الوقت وليكن اختلفوا في بعض الخصوصيات كما ان بعض
 العلماء لم يقولوا بجرمة قول الامين ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلوة فكون ذلك
 مبطلا لها **يقول الناقلة** وهذا ان القولان شاذان مخالفان للمشهور وعلم
 خلافا دعوى الاجماع اما في الاقل فكما في الانتصار والخلاف والتحريم ونهاية الاحكام

هذا هو المتن المعين
 في بيان اصطلاحات علمها ضروري في هذه الرسالة اعلم ان
 تعالى ان اشياء تعتبر عايتها في الصلوة على اقسام لانها اما داخلية في الصلوة او خارجة
 منها والداخلية في حقيقة الصلوة اما ركن يعني بنيلها ونقصانها عما وسهوا يبطل
 الصلوة او واجبة ركن بتركها انسيا نالم تبطل والخارجية من حقيقة الصلوة اما شرط
 مطلقها كالحدث والخبث وقتر ذلك يجب ان يتركها كترك الكلام والملافتات الى اليسار
 واليمين والاخلال بها اما بعنوان السهو بان او قبحا انسيا نالم او بعنوان الظن بان
 يكون مترددا في الفعل والترك ويكون لحد الطرفين واجبا في نظره فالطرف الخارج
 يقولون له الظن والطرف المرجع يقولون له الوهم او يكون له الشك بمعنى انه متردد
 في الفعل والترك ولا يحجان لاحدهما في نظره وابتين احكام كل من هذه المذكورات
 بعون الله نعم في فصل واعلم انه لما كان الاحتياط في الدين امر مطلوب باو من غيوبه
 في كثير من المسائل خلافا كثيرا والاحاديث المتعارضة ايضا تكون ففي كل مسألة
 كان في ظن حاصله موافق المشهور بين العلماء لم اترحم للاحتياط غالبا وفي
 محل كان تعارض الاخبار مع اقوال المشهور اشترت الى ظني مع الاحتياط بان يكون
 لكل احد انتفاع من هذه الرسالة وكل امر ذكر بعنوان الاحتياط لا يتعرضوا في فنيته
 للوجوب والندب والتقي بقصد القرينة وفي كل محل قلت الاقوى والاطهر في الظاهر
 الاتفاق والايام فعمله بقصد الوجوب احسن **الفصل الثاني** في بيان خلل تقع من جهة
 العدد اعلم ان العلماء نقلوا الاجماع على ان كل احد ترك واحدا من واجبات الصلوة
 عمدا شرط كان او جرم اضعاء كان او تركا صلوة باطله ويلزم الاعادة في الوقت
 والقضا في خارج الوقت وليكن اختلفوا في بعض الخصوصيات كما ان بعض
 العلماء لم يقولوا بجرمة قول الامين ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلوة فكون ذلك
 مبطلا لها **يقول الناقلة** وهذا ان القولان شاذان مخالفان للمشهور وعلم
 خلافا دعوى الاجماع اما في الاقل فكما في الانتصار والخلاف والتحريم ونهاية الاحكام

مخرج الحق حيث جعله فيه مذهب الامامية ونسب الخلاف في حق الفقهاء الاربعة كما عن المفسر
 وابن الزهرة واما الصدوق والتذكرة وظل النعماني وذلك للتمسك عند في الاخبار المستقيمة
 وما يحال فيها يرجع اليها ويحل على التقيية بل في الظرفين طاروس الجرم بتواترها حيث
 قال واقفني التاركون لقفول المين في الصلوة على اجاب كثيرة متواترة قد نقلوها عن
 عتبة بن رستم صلى الله عليه واله بان قول امين في الصلوة بعد القراءة لم يبطل الصلوة
 ذكرت العترة عليهم السلام انهم عرف بحال بنيتهم صلى الله عليه واله انه ما فعل ذلك بل منع
 منه فرأيت عند هذه الفرقة وانما على مذهب المسلمين وانه لا يجوز العمل عند النقي
 وفصل بعض متأخري المتأخريين بين الحرمه والبطالات فقال يا الاول والثاني
 قايلا ان النقي انما يفسد العبادة اذا توجه اليها والى جزء منها او شرط لها وهو هنا
 انما توجه الى امر خارج فلا يقتضي الفساد ويضعفه شمول كثير من الاجامع للنقطة
 للابطال وان الظاهر ان احداث قول ثالث كما حكى التصريح به عن الذخيرة وغيرها ولا
 فرق في البطالات بين ان يقولها في اخر الحمد او غير ذلك كالقنوت وغيره من اجزاء
 الصلوة ولا بين ان يقولها سراً او جهراً ولو كان في موضع تقيية فاني بها للتقيية لم
 تبطل صلواته بل قد تجب فعلها اذا لم تتأد به ونها وانما يتحقق التقيية بها اخر الحمد
 كما هو في طيفتها عندهم فلو فعلها في غيره كان كفعالها في تقيية وان تنكها مع التقيية
 لم تبطل الصلوة وان اثم لانها فعل خارج عن الصلوة لعدم وجوبها عندهم فتم واما
 في الثاني فكما في الانتصاب والخلاف وعن الامالي والغنية وكذا الدرر حيث
 قال وكره ابو الصلاح والمحقق واستحب تركه ابن الجنييد وقد سبقهم الاجماع
 وينشد اليه ما في المقاصد العلية بعد نقله الاجماع عن الشيخ والمحقق وجعله خبر
 الواحد مقبوعا في نقله الى قوله وليست العلة كونه فعلا كثيرا بل النص والاجماع فان
 المخالف منا نادر معلوم النسب فلا يقيد بخلافه انتهى ويدل على ذلك الاخبار المستقيمة
 او المتواترة كما في الطرأف بل يشعر بعبارة يكون تواترها من مسلمات الفرقة حيث

وقد بينت طرأف من قولك
 وطلعت من قولك
 برأيتها طرأف

نقل

نقل انه رأى تشديد جماعة منهم في الامر بوضع اليدين على الشمال في حال القيام في
 الصلوة وينكرون على فرقة ليسمون الرفضة تلك ذلك غاية الانكار ثم قال وما كان
 الانكار منهم في موضع لاني سئلت بعض هذه الفرقة الشيعة السماة بالرفضة
 فذكروا انهم يريدون اخبار متواترة عن نبيهم صلى الله عليه واله وعن عتبة بن رستم السلام
 بان المصلى لا يجوز ان يضع يمينه على شماله ولا احدى يديه على الاخرى في حال الصلوة
 وقالوا فامثلنا قول نبينا صلى الله عليه واله واتبعنا عتبة بن رستم الذي شهد ا
 المسلمين كافة انهم لا يبارقون كتابه تعالى وهذا موضع الحاجة من كلامه والتفصيل
 بين الحرمه والبطالات من بعض متأخري المتأخريين هنا كما سبق بل صرح باجماع الركبة
 هيها جماعة منهم المحقق الثاني في ح عدم والشهيد الثاني على ما حكى قال المحقق
 الثاني ولو وضع الشمال على اليمين ففي الابطال به من احتمال كونه تكفيرا وهذا
 بخبر به العامة في اصل الاستحباب وان لم يحصل الكيفية المخيبة عندهم ومن
 ظاهر رواية محمد بن مسلم المتضمنة انه وضع اليدين على الشمال والقياس لا نقول
 به اقول ويقع الاول مضافا الى ما عن ظ النعماني في ف من دعوى الاجماع ما في الخبر
 المروي عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال ان كنت قايما في
 الصلوة فلا تضع يديك اليمنى على اليسرى ولا اليسرى على اليمنى فان ذلك تكفير اهل
 الكتاب ولكن ان سلمها ان سالا فانما حرم ان لا تشغل نفسك عن الصلوة وهو
 صحيح يؤيده غيره بل مقتضى عبارة الطرأف ما عرفت فالا قوى عدم الفرق بين وضع
 اليدين على الشمال وبالعكس كما انه لا بين وضع الكف على الساعد وبالعكس ولا
 بين وضع الكف على الكف والساعد على الساعد وكذا لا فرق بين ان يكون بين
 العضوين حائل من ثوب ولا يكون ولا بين ان يفعل لا استحبابا به ولا نعم لو عنه
 حاجته الى الوضع كدفع اذى فوضع يده لدفعه امكن عدم التحريم هنا للحاجة
 يحتمل ان لا بعد تكفيرا وان كان ظ نفي محجة ابن مسلم يتناوله وايضا لا فرق

فرق

بين كونه موضوعين فوق السرة او تحتها كل ذلك للعمل باطلاق النفي وانما يخص
بحال العمل لا السهر لرفع الحكم عن الناس ويمكن ان يترك السلم هو دفع الحكم
التكليف عن الناس لا الوضعي الا ان يكون حذف المتعلق دلالة على العموم او يترك
لما تقتضيه دلالة دفع الهيئة فاقرب المجاز ح رفع لوانها وموجبا انها الا بالدليل
مع ان المتبادر من النص هو صحت العمل فيمكن تنزيل الاطلاق بحكمه عليها و
يؤيده ذلك الاكثر على ما حكى في الرياض وهل يخص الحكم بحالة العمل ام يتعمدها
غيرها وجهان الى قوله فظاهر الاكثر الاول فيه صريح جماعة ويختص ايضا بحال الاختيار
فلو اضطر اليه لتقيد وشبهه فلا يمنع بل قد يجزئ عند ظن الضرر بتركه لليقظة وان كان
شك عندهم ولو تركه معها حكم العقل بكونه كترك الغسل في مسح الوضوء فيبطل
الصلوة لتحقق النفي كما يبطل الوضوء وفرد بان النفي هنا عن وصف خارج عن
افعال الصلوة بخلاف مسئلة الوضوء فان فيه متعلق من اركانه فلا تبطل الصلوة
بتركه هنا وان بطل الوضوء وجب معها فعله على الوجه المطلوب عند المبتدأ
بعد استتمه ثم قال طاب ثراه وكذا ادعوا الاجماع على ان كلاما هو مبطل
للصلوة عند ان وقع من وجه الجهل بالمسئلة ايضا يبطل الصلوة الا للجهل بالاختلاف
في القراءة والائتيان بصلوة الفضر تماما فانها ان كانت من وجه عدم العلم لم
يبطل الصلوة اجماعا وفي هذه المسئلة ايضا اختلاف في مواضع كما قال بعض ان
كان احد جاهلا بجرمة ليس شيء ليستظهر القدم وليس ساق في الصلوة و
صلى في شيء كذا صلوة صحيحة وعند الفقهاء اصل حرمة ليس بثابت يقول
الناقل القول بالحرمة وان نقله الشهيد الثاني في جملة من كتبه عن المشهور لكنه
ليس عليه دلالة واضحة ونقل صاحبك عن اكثر المتأخرين المجاز ويؤيده مقتضى
الاصل ولعل القول بالحرمة لا يخفى عن راجان كما اشرنا اليه في القرة العين الثانية
تخلصا عن الخلاف وفاقا للتحريم والمنتهى بل نقله العلامة السبزواري في الكفاية

عن الاكثر

هذا هو الوجه الثاني في بطلان الصلوة عند الجهل بالاختلاف في مواضع كما قال بعض ان كان احد جاهلا بجرمة ليس شيء ليستظهر القدم وليس ساق في الصلوة و صلى في شيء كذا صلوة صحيحة وعند الفقهاء اصل حرمة ليس بثابت يقول الناقل القول بالحرمة وان نقله الشهيد الثاني في جملة من كتبه عن المشهور لكنه ليس عليه دلالة واضحة ونقل صاحبك عن اكثر المتأخرين المجاز ويؤيده مقتضى الاصل ولعل القول بالحرمة لا يخفى عن راجان كما اشرنا اليه في القرة العين الثانية تخلصا عن الخلاف وفاقا للتحريم والمنتهى بل نقله العلامة السبزواري في الكفاية

عن الاكثر ثم قال طاب ثراه وكذا قالوا لو كان احد جليد الشيع وبناء على عدم العلم
ببطلان المأكول او الملبوس لم يبطل صلوة والمشهور وجوب الاعادة ثم قال
وليس لهذا الفرص خصوصية فوجب استثنائه فيما علمناه مع شمول الدلالة عدم معذرية
لجاهل له وبغيره على السواء مع ان هذا لو كان عندنا لياتي في جميع المسائل الخلافية
بين العامة والخاصة فلو اتى بما هو عندهم بناء على عدم العلم لزم ان لا يبطل
الصلوة كغسل الرجلين في الوضوء ومنه التامين والتكفير ومن هذا الوجه بما
المغصوب مع العلم بالغصبية وكذا الايتان بتكبيره الافتتاح بغير ضيعة الله الكبر
مثل الله العظيم والله الخليل او الله الكبير وشبهه عند ابي حنيفة ومنه جواز التكبير
بغير العربية عنده واجزاء قرآنة اية واحدة او بعض اية من غير فاتحة الكتاب ولو
بغير العربية بدلها الى نحو ذلك ومن ذلك نقلا الكلام لمصلحة الصلوة عند مالك
ومن هذه كثيرة عندهم لا تحصى وقد نقل اية الله في العالمين الشيخ جلال الدين علامه
الحلي طاب ثراه في نهج الحق من مذهب ابي حنيفة جواز ان يصلي الانسان في الدار
المغصوبة على جلد كلب لا بسا لجلد كلب وببيرة قطعة من لحم كلب لانه يقبل الزكاة
عنده ثم يتوضى بنبذ القم المغصوب فيغسل بجليده ولا ثم ينقي الى غسل الوجه
عكس ما روي به القران ثم يقوم وعليه نجاسة ثم يكبر بالقاسية ثم يقرأ بالقاسية
مد هامتان لا غير ثم يطأ على راسه يسرا جدا غير ذاك ولا مطمئن ثم يهوى الى
الحجر ومن غير رفع ثم يحضر بيئا لينزل جبهته او انفه فيها من غير ذكر ولا
طائفة ولا رفع بينهما ثم ينفض الى الثانية فيفعل مثل ذلك ثم يقعد من غير
تشهد بقلبه ثم يخرج ويجا انفق فلو كان عدم العلم عندنا في الصورة المذكورة
لكان عندنا ايضا الحق الذي صا ثنا عشر راي في اول امره لو اتى بالصلوة مع بعض
عامة ما هو جواز في الصلوة كان معهودا عنده على مذهب لا ياتي خرج ما خرج بالاجماع
بان في كل صورة ثبت الاجماع على عدم المعذرية فنقول به بخلاف ما لم يثبت الاجماع

هذا هو الوجه الثاني في بطلان الصلوة عند الجهل بالاختلاف في مواضع كما قال بعض ان كان احد جاهلا بجرمة ليس شيء ليستظهر القدم وليس ساق في الصلوة و صلى في شيء كذا صلوة صحيحة وعند الفقهاء اصل حرمة ليس بثابت يقول الناقل القول بالحرمة وان نقله الشهيد الثاني في جملة من كتبه عن المشهور لكنه ليس عليه دلالة واضحة ونقل صاحبك عن اكثر المتأخرين المجاز ويؤيده مقتضى الاصل ولعل القول بالحرمة لا يخفى عن راجان كما اشرنا اليه في القرة العين الثانية تخلصا عن الخلاف وفاقا للتحريم والمنتهى بل نقله العلامة السبزواري في الكفاية

فيه مسئلة الجور على المالكين غيره منه لان التمسك بذلك انما هو قبح تحقق عموم
على معدومية الجاهل في هذا الباب وهو متفق بل ما تحقق فعلى خلافه كقولهم
لا عمل الا بالفقه والعرفه وبالعلم وبالصحة السنة التي تحوز ذلك مع ان صلوة المخالفات
عندنا كما دللنا عليه في الاشعة البديعية مفصلا فمقتضى الاستصحاب بطلانها الى ان
يجمع لشرايط الصحة وايضا انه ح امان يكون مكلفا بالصلوة الصحيحة كسائر الشريعة
اولا والثاني بطعم الامور الادلة ولا فرق بينه وبين من كان شيعية في الاصل وجعل
ذلك وعلى الاول فلم يأت بالمأمور به على وجه يقتضي في عمدة التكليف وايضا انما
لو لم ينسب معدومية الجاهل كالنساء والصبيان في اوائل البلوغ مع عدم التكليف قبله
فهذا مع كونه مكلفا وتعلق الخطابات الشرعية عليه طول الزمان مثلا لم يكن معذورا
بطريق اولي بل لو كان عبادته موافقا للواقع مع التقصير في الاخذ والطلب لم ينسب
المعدومية فضلا عن هذا الذي لم يوافق عبادته الواقع ايضا لا ياتي يمكن ان يتمسك
بعجزه عن قوله في الصحيح ما يجب الله عليه من العبادات وهو موضوع عنهم وما في
الصحيح المروي في التوحيد رفع عن امتي تسعة للخطا والسيئات وما اكرهوا
عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطروا اليه والحسد والطيرة قال والتكفر
في الرسوخة في الخلق ما لم ينطق بشكروه ويمكن الجواب اجمالا بان احكام يعلم شيئا
في بدو الامر وجوب تحصيل معالم الدين اصولا وفروعا واستحقاق العقاب
على الترك يلزم خروج اكثر العام فلا يثبت فيه المحقق في الحجية وبان ذلك يقع
العمومات والاطلاقات الامرة بطلب العلم والمعرفة مضافا الى قوله ٣ خذ واعني
مناسككم وصلوا كما رايتهم في اجلي الخ ذلك وكذا العمومات والاطلاقات النهائية
عن العمل بالظن وبغير العلم وتقليد الاباء الى غير ذلك مما لا يعدل بحصى مع ان عبادته
كنا يكون مجزية في نظر الشارع مستقطعة للقضاء موافقة لحكم الوضعي الذي هو
الصحة خلاف الاصل مضافا الى قوله سبحانه وما كنا معددين حتى نبعث رسولا

حيث جعل غاية عدم التعذيب بعثت الرسول وجعل غاية اخرى هي العلم بما اتى
به الرسول في بعض الصلوات خلافا لظاهر الحكم لما مر مع جميع ما ذكر فيمكن ح حمل
ما يجب الله على ما يجب عنهم ولم يجعل لهم في علمه نصيب ولم يامرهم بعلمه وكذا ما لا يعلمون
على ما لا يقدرون على علمه فيصير المعنى شبيها ما في قوله ٣ اسكتوا عما سكنت الله عنه
وما في معناه ونحو هذا في الاصول والفروع غير غريب كالعلم بذاته تعالى وعلم الفضاء
والعلم باسم الله الاعظم وساعة الاستجابة في اليوم والليل للجمعة واليلة الفقه
الى غير ذلك بل هو خارج عن اصل موضوع ما يجب الله لانه مما امر الله نعم بعلمه وجب
العبد عن نفسه بتقصيره في الطلب بها لا يعلمون لا بد فيه من اخبار اى ما لا يعلمون
حكمه او عينه او مظهره وعلى الاول يكون المراد نفس الحكم وعلى الثاني موضوع الحكم ويدل
على اباحة المشتبه وعلى الاخير يكون اعم وايضا يعجز بظاهر الجاهل في المسئلة بانواعه
الاربعة الاول ان يكون مقصرا ويكون عبادته غير موافق للواقع الثاني ان لا يكون
مقصرا ويكون عبادته غير موافق له الثالث ان لا يكون مقصرا ويكون عبادته
موافقا له الرابع ان يكون مقصرا ويكون عبادته موافقا له والاول غير معتد والثاني
فلو قد يكون عليه شيء كقضاء وكفارة الثالث واضح الرابع محل نظر والانسب بمقتضى
الادلة واصول المذهب وكلام الاصحاب انه غير معتد وهو باحت فيه صاحب الفوائد
طالب ثناء مقتضى الادب على نعم لا يخفى انه قلنا يكون لفظه عاما للفعل والعين
يصير كاستعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي للاحتياج الى الضم والتصرف على الثاني
على حسب هذا الشيء بخلاف الاول فيتعين احدها وسوق العبارة مقتضاها الثاني
لان الخطا والسيئات بحسب الغالب يكون في الموضوع وكذا امثالها مما في الرواية
الا انه ح يدل على اباحة شبهة المحصور وغير المحصور وهو في الاول خلافه ذهب
للمشهور لوجوب الاجتناب عندهم ولو كان البناء على الاول يلزم التخصيص ببعد
الفحص واستفراغ الوسع لا مطلقا جاهل المسئلة وينافيه السوق من وجدها هو

اطلاق كل واحد من امثاله من دون حاجة الى نحو هذا التخصيص فيه ثم قال طاب
فظهر من الشيخ الطوسي رحمه الله في بعض من كتبه ان من تكلم من وجه الجهل
بالمسئلة بعد السلام في غير الموضع فقد ذكر ان صلوة لم يتم لا يبطل صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة **يقول لنا قل** قال الشيخ في ريب بعد ما رواه عن علي بن نغان ا
الذي قال كنت مع اصحابي في سفر فانا اما هم فصليت بهم المغرب فصلت في ا
الركنين الاولتين فقال اصحابي انما صليت بنا ركعتين فكلتمهم وكلوني فقالوا
اما نحن فنعيد فقلت لكني لا اعيد واتم بركعة فاتممت بركعة ثم سهرنا فاشتيت ابا عبد
فذكرت له الذي كان من امرنا فقال له انت كنت اصوب منهم فعلا انما اعيد من
لا يدري ما صلى ثم قال بعد جملة من الكلام قوله فكلتمهم وكلوني ليس بياقن ما نذكر
من ان من تكلم في الصلوة علما وجب عليه الاعادة وحمله على صورة النسيان
ثم قال ولو كان فيه تضييع بالعمد كان ان يكون المراد به من سلم في الصلوة ناسيا و
ظن ان ذلك سبب لاستباحة الكلام كما انه سبب لاستباحة بعد الانصراف من
الصلوة فلم يجب عليه اعادة الصلوة لجهله به ولا ارتفاع علمه بانه لا يسمع ذلك ثم
وعند ما تادله واطلاقا فاجته عليه كافي المسئلة السابقة ومنه شمول اجماع المنقول
على عدم معذومية الجاهل الا في الجهل والاختلاف والقصر والاعمال كما عرفت مع ان
بناء الشيخ غالبيا في ذلك الكتاب ليس على التحقيق والفتوى بل بيان الجمع باي وجه
يمكن ويتفق ولذا اني لم اقل لا امتناعية فقال لو كان الحديث كذلك لكان كذا على جهة ا
الفرض فتدبر ثم قال طاب الله ان لم يعلم احد ان مكانا او قيا في ايامه او قوتها
او احد اغتسل به او قرا بآية تيمم به كان غصبيا وظهر الاخر صح صلوة وفي هذه
المسئلة لم اجد خلافا وان لم يكتف بها فغيره خلاف قال بعض يعيد مطلقا و
قال بعض يعيد في الوقت لا في خارج الوقت وقال بعض لا يعيد مطلقا وهذا القول
اقوى قال طاب الله وان لم يكن نجاسة البدن او الثوب او موضع السجدة معلوما

وعلى

هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة
هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة
هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة

وعلمت بعد الصلوة فالصلوة صحيحة وقال بعض يعيد في الوقت ومن لم يكتف بها فغيره خلاف قال بعض يعيد مطلقا
هذه المسئلة انما يعيد في الوقت ولا يعيد في خارج الوقت وقال بعض يعيد مطلقا
وقال بعض لا يجب الاعادة في كل واحد والمسئلة في غاية الاشكال وان لم يعيد كون الاعادة
خصوصا في خارج الوقت محمولا على الاستحباب والاحوط ان يعيد مطلقا **يقول لنا قل**
مستند القول بالاعادة مطلقا الاخبار والمعتبرة الكثيرة المطلقة للاعادة عن الصحيح وغيره
ومستند القول بعدمها كذلك صحيح علا عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يصيب
نسيان الشيء فيجسه فنسي ان يغسله فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن يغسله يعيد الصلوة
قال لا يعيد قد مضت الصلوة وكتبت له ومستند التفصيل رواية علي بن مهزيار قال
كنت اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال في ظلمة الليل وانما اصاب كف يده نقطة
من البول لم يشك انه اصابه ولم يره فانه مسح بخرقته ثم نسي ان يغسله فتمسح
بدهن فمسح به كف يده وجهه واسم ثم قضا وضوء الصلوة فصلى فاجابه بحجاب
قرا نية بخله اماما قوتها مما اصاب يديك فليست في الاما تحقق فان تحققت ذلك
لكنك حقيقا ان تعيد الصلوة التي صليت بها بذلك الرضوخ بعينه ما كان منهن
في وقتها وما فات وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل ان الرجل اذا كان نسي
نجسا لم يعيد الصلوة الا ما كان في وقت فاذا كان جنبا او صلى على غير وضوء فعليه
اعادة الصلوة المكتوبات للعلل فانته لان الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك
انشاء الله تعالى ويؤيد الاول الاجماع المحكي عن ابن ابي اوسيه مع اشهر رواية
وفتوى قال المحقق في رفع ولو نسي في حال الصلوة فربما يتان اشهرها ان عليه
الاعادة وعند عندي ان هذه الرواية يعني رواية العلامة المذكورة حسنة والاصول
نظا بقها لانه صلى صلوة ما مر بها فيسقط بها الفرض ويؤيد ذلك قوله ع في
امتنى للخطاء والنسيان لكن القول الاول اكثر والرواية اشهر انتهى الذي جعل هذه
الرواية من اعل مرتبة الحديث فاذا ذكره بعض الاصحاب من ان هذه الرواية حسنة

هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة
هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة

هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة
هذا القول لا ينافي مع ما رواه في بعض النسخ من ان من تكلم في غير الموضع بعد السلام لم يفسد صلوة ولا اشهر
الاحوط الاعادة

من فخره كاذب فهدى في المذهب نظره الى هذه العبارة ولكن الظاهر ان مراده
ليس المعنى المصطلح عليه قال في ك الظاهر ان مراده بل حسن هنا والمعنى المصطلح
عليه بين الحديثين لان سند هذه الرواية من اهل مراتب الصحة فاذا ذكر بعض
الاصحاب من ان هذه الرواية حسنة وانها لا تقاوم الاخبار الصحيحة وهم نشاء
من عبارة المعبر انتم في الرواية الاخيرة لا تخلو عن قصور ففي المذهب لابن فهد
واعلم ان هذه الرواية ضعيفة جدا اما اولها فلا شتم الى اهل المكاتب واما ثانيا فلان
المكتوب اليه مجهول غير معلوم العصمة وفي ك وهي مع طرق الضعف اليها من
حيث السند يجهل الكاتب بحالة المتن ايضا بل ربما افادت بظاهرها عدم اعتبار
طهارة محال الوضوء وهو مشكل الا ان يحمل قوله فان تحققت ذلك على ان المراد
فان تحققت وصول البول الى يديك على وجه لا يكون في اعضاء الوضوء وقوله لان
الثوب خلاف الجسد ان يكون المراد به نجاسة الثوب العينية خلاف نجاسة البدن
الحكيمة ثم قال ولا يظهر عدم وجوب الاعادة بجملة مستندة ومطابقة لمقتضى الاصل
والحيثيات وحمل ما تضمن الامر بالاعادة على الاستحباب اقول والظاهر ان نظر علامة
الماتن قدس سره ايضا الى هذا ولكن الارجح عندي بحسب الفتوى القبل بوجوب
الاعادة مطلقا لما مر وان امكن ذلك بحسب الجمع ومجرد دفع التناقض بين الاخبار
يمكن بالتفصيل بالاعادة وعدمها في الوقت وخارج الوقت ويكون شاهدا للجمع
بداية ابن مهران
ما اختاره رحمه الله هذا لا وجه لا استحالة تكليف
الغافل كما هي الوجبة في صحة صلوة الجاهل اذ لا غرض والفساد وانما ينشأ من جهته
لامن كون المكان او الثوب مخصصا اذ لا دليل عليه ويؤيده مضافا الى شمول دفع
النسيان مقتضى الاصل وليس على غيره من الاقوال دلالة واضحة فيما علمناه قال في
الرياض في بحث اللباس بعد الاستنابة الى القبول بالاعادة مطر والقول بها في الوقت
خاصة والقول بالتفصيل بين العالم يا غضب عند اللبس الناسي له عند الصلوة فالاعادة

والناسي

والناسي له عند اللبس خاصته فالعلم ولم احدل شي من هذه الاقوال دلالة على وجه
اعتبارية هي مع معاصيتها بعضها مع بعض لا تصلح حجة فيقال بله الاصل المتعبد بما
قد مره من الحجته ونعم ما افاده دام ظله ثم قال طاب ثراه وكذا ان ظن احدنا سببه
لم يتقص وصار الاخر معلوما انها كانت او قوض غسل الثوب الى اخره وصار الاخر
معلوما انه ما حصل ان الالة النجاسة الاحوط ان يعيد للصلوة وان لم يعلم ان الجلبه
شبهه ميتة وصلى فيه وصار بعد معلوما انه كان من جلد الميتة صح الصلوة ان
من يد السلام واخذ في بلاد الاسلام من مجهول وان اخذه من يد كافر او في
بلاد الكفر من يد مجهول بطلت الصلوة والمشهور بين العلماء انه ان اخذه في بلاد
الاسلام من الارض كان حكمه ذلك والاحوط العمل بهذا القول وان كان يظهر من
الاحاديث خلافا **بقول الناقل** مستند المشهور في ذلك اصالة عدم التذكية
لا يتي يمكن ان يعارض باستصحاب الطهارة حال الحيوة للقطع بن والى الطهارة
المستندة الى الحيوة وانما يبقى الشك في تجدد الطهارة للمستندة الى حصول التذكية
بشرائطها المعينة ومقتضى الاصل في جميع ذلك العلم وبما اشترط عدم وجدانه
قريظة تفيد العلم بانه معمول اهل الاسلام ولا بأس به وبني عليه صحيح حفص بن
البحري قال قلت لابي عبد الله ع رجل ساق الهدى فخطب في موضع لا يقدر على
من يتصدق به عليه ولا يعلم انه هدى قال يخرج ويكتب كتابا يضعه عليه ليعلم من مر
به انه صدقة والاحاديث التي تظهر منها خلاف مذهب المشهور منها هذا الحديث على
ما مردها صاحبك ومنها قول الصادق ع في جميع الخيل صلى فيه حتى يعلم انه ميتة كونه
بعينه ومنها ما في رواية اخرى ما علمت انه ميتة فلا تنقل فيه ومنها ما في الحسن ع
حفص بن محمد بن يونس ان اياه كتب الي الحسن ع يساله عن الفرو والخف البسه واصلا
فيه ولا اعلم انه ذكي فكتب لا بأس به ولذلك اخار صاحبك الطهارة بعد منع حجته
الاستصحاب وليس شيء كما حققنا الكلام فيه في اخر باب الطهارة في اشعة البدر
فانما هو في باب الطهارة في اشعة البدر

والناسي له عند اللبس خاصته فالعلم ولم احدل شي من هذه الاقوال دلالة على وجه
اعتبارية هي مع معاصيتها بعضها مع بعض لا تصلح حجة فيقال بله الاصل المتعبد بما
قد مره من الحجته ونعم ما افاده دام ظله ثم قال طاب ثراه وكذا ان ظن احدنا سببه
لم يتقص وصار الاخر معلوما انها كانت او قوض غسل الثوب الى اخره وصار الاخر
معلوما انه ما حصل ان الالة النجاسة الاحوط ان يعيد للصلوة وان لم يعلم ان الجلبه
شبهه ميتة وصلى فيه وصار بعد معلوما انه كان من جلد الميتة صح الصلوة ان
من يد السلام واخذ في بلاد الاسلام من مجهول وان اخذه من يد كافر او في
بلاد الكفر من يد مجهول بطلت الصلوة والمشهور بين العلماء انه ان اخذه في بلاد
الاسلام من الارض كان حكمه ذلك والاحوط العمل بهذا القول وان كان يظهر من
الاحاديث خلافا **بقول الناقل** مستند المشهور في ذلك اصالة عدم التذكية
لا يتي يمكن ان يعارض باستصحاب الطهارة حال الحيوة للقطع بن والى الطهارة
المستندة الى الحيوة وانما يبقى الشك في تجدد الطهارة للمستندة الى حصول التذكية
بشرائطها المعينة ومقتضى الاصل في جميع ذلك العلم وبما اشترط عدم وجدانه
قريظة تفيد العلم بانه معمول اهل الاسلام ولا بأس به وبني عليه صحيح حفص بن
البحري قال قلت لابي عبد الله ع رجل ساق الهدى فخطب في موضع لا يقدر على
من يتصدق به عليه ولا يعلم انه هدى قال يخرج ويكتب كتابا يضعه عليه ليعلم من مر
به انه صدقة والاحاديث التي تظهر منها خلاف مذهب المشهور منها هذا الحديث على
ما مردها صاحبك ومنها قول الصادق ع في جميع الخيل صلى فيه حتى يعلم انه ميتة كونه
بعينه ومنها ما في رواية اخرى ما علمت انه ميتة فلا تنقل فيه ومنها ما في الحسن ع
حفص بن محمد بن يونس ان اياه كتب الي الحسن ع يساله عن الفرو والخف البسه واصلا
فيه ولا اعلم انه ذكي فكتب لا بأس به ولذلك اخار صاحبك الطهارة بعد منع حجته
الاستصحاب وليس شيء كما حققنا الكلام فيه في اخر باب الطهارة في اشعة البدر
فانما هو في باب الطهارة في اشعة البدر

الاول لادلالة فيه بل على خلافه كما عرفت بل ينادى بان مجرد الوجدان غير كاف وان العمل
 على العلم بكونه حلالا والثاني فيما علمناه جزء حديث الحلبي عن ابي عبد الله ع عن
 لقمان الذي يبلغ في السوق فقال اشتر وصل فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه وفي
 حين عن ابن مسكان وهو حين بن ابي سعيد هاشم بن حنيفة المكارني على ما يظهر
 من جرح وهو قتي وعلى فرض صحة الخبر فهو عين يذهب المشهور اذ ما يباع في سوق
 المسلمين لا باس به عندهم كما عليه الاجماع وظاهر ان المراد ليس سوق اهل الشرك في الخبر
 والثالث جزء خبر علي بن ابي حمزة فيما علمناه قال ان رجلا سأل ابا عبد الله ع وانا عنده
 عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه فقال نعم فقال الرجل وان فيه الكمين فقال
 وما الكمين قال جلود واربعة ما كان ذكيا ومنه ما كان ميتة فقال ما علمت انه
 ميتة فلا تقل فيه واشتراك علي بن ابي حمزة ان لم نرجح كونه البطاني الضعيف كاف
 في تضعفه سند كذا لا لنعم يستفاد من دالة في خبر الاخير بقاعدة ترك الاستفصال
 وتوذي ما في موثق سماعة عن ابي عبد الله ع عن تقليد السيف في الصلوة فيه الفراء
 والكمين فقال لا باس ما لم يعلم انه ميتة ويكن العاصم من باخيار اخر كما في خبر
 علي ابن ابي حمزة عن لباس الفراء لا تقل فيها الا فيما كان منه ذكيا اذ الالفاظ اما اسما
 لامر النفس الامرية او لما يعلمه المخاطب كذلك وكذا ما في خبر ابي بكر الحضرمي لا يترك
 ما لم يندح بخديعة وما في صحيح محمد بن مسلم لا يترك من ذبيحة ما لم يندح من مذبحها
 وما في الحسن كصريح الحلبي لا يصلح اكل ذبيحة لا يندح من مذبحها لعدم الفرق في ذلك
 بين اللحم والحل والانتقاء القول بالفرق مضافا الى التحليل وتعليل وقع في خبر حماد ابن
 اسيد فان تردى في جب او هذه من الارض فلا تأكله ولا تطعم فانك لا تدري التردى
 قتله او الذبح الى نحو ذلك والاختصار مضافا الى الليات والاحتياط لما نفعه عن العمل بالظن خرج
 صحت الاخذ من يد المسلم او من سوق المسلمين ونحوه فيبقى الباقي مؤثقة باجبا للمصلحة
 عن انتقاء اليقين بغيره والشبهة بين الاصحاب ومع جميع ذلك فمن اين يعلم ان ما يظهر

من الاحاديث

من الاحاديث خلاف ما عليه المشهور وليس خلاف القول بخلافه بل على هذا صدر منه
 تبع لما في كماله عليه من الاعتماد كما يظهر منه في كثير من المقامات ثم قال طاب ثراه
 الظاهر ان المراد من بلا والاسلام بلا والغالب الاكثر من اهلها المسلمون لا بلا وحكم المسلمين
 جاز فيها وان كان اكثر اهلها كافرا كما في بلاد الهند كما ان اكثر الاصحاب صرحوا به **يقول**
الساقل ويدل على ذلك واخرا موثقا اسحق بن عمار عن الكاظم ع قال لا باس بالصلوة
 في الفروايمان وفيما صنع في ارض الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال ان كان
 الغالب عليها المسلمين فلا باس ثم قال طاب ثراه الاحوط ان لا يصلي في جلد وثوب
 لا يعلم انه من جنس ينجس بالصلوة فيه وان فعل اعاد الصلوة كما قال جمع من العلماء
 وان كان الاظهر انه ما لم يعلم او يظن انه من جنس لا ينجس بالصلوة فيه يكون صلوة صحيحة
يقول الساقل وهذا الحكم الذي نسبته الى جمع مقطوع به في كلام الاصحاب
 على ما حكى وعن المتأخرين الاستدلال عليه بان الصلوة مشروطة بستر العورة بما يصلي فيه و
 الشك في الشرط يقتضي الشك في المشرط وهو بما ينشئ فيه باحتمال ان يكون المشرط
 ستر العورة بما لا يعلم تعلق النهي به ويؤيده اصالة عدم الشرطية في ايدى على ذلك مضافا
 الى نحو عموم قوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه اذ المفروض انتفاء وهو التمسك بالصلوة
 فيما لا يعلم تعلق النهي به لانتفاءه في الروايات الا ان ثبت عليه اجماع وهو ايضا
 غير معلوم ويؤيده ايضا حديث ما يحجب الله وما في معناه وصحيح عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله ع قال قال كل شيء يكون منه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف
 الحرام بعينه ولكن ظاهر الجماعة لا يساعد ذلك بل صريحهم على الظاهر المصريح به كما مر
 اشارة اليه في صدر البحث ومن ذلك ما في الجعفرية للمحقق الثاني ولو جهل كون
 الجلد والشعر والعظم من جنس ما يصلي فيه فقد صرح الاصحاب بوجوب الاعادة
 لوجوبه في شيء منها قال الشارح يعني ان الحكم بوجوب الاعادة في هذه الصور اجماعي
 للاصحاب ان يتبين انه من ذلك لانه دخل في صلوة وخو لا غير مشروعة انتهى وفي اجابته

من الاحاديث خلاف ما عليه المشهور وليس خلاف القول بخلافه بل على هذا صدر منه
 تبع لما في كماله عليه من الاعتماد كما يظهر منه في كثير من المقامات ثم قال طاب ثراه
 الظاهر ان المراد من بلا والاسلام بلا والغالب الاكثر من اهلها المسلمون لا بلا وحكم المسلمين
 جاز فيها وان كان اكثر اهلها كافرا كما في بلاد الهند كما ان اكثر الاصحاب صرحوا به **يقول**
الساقل ويدل على ذلك واخرا موثقا اسحق بن عمار عن الكاظم ع قال لا باس بالصلوة
 في الفروايمان وفيما صنع في ارض الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال ان كان
 الغالب عليها المسلمين فلا باس ثم قال طاب ثراه الاحوط ان لا يصلي في جلد وثوب
 لا يعلم انه من جنس ينجس بالصلوة فيه وان فعل اعاد الصلوة كما قال جمع من العلماء
 وان كان الاظهر انه ما لم يعلم او يظن انه من جنس لا ينجس بالصلوة فيه يكون صلوة صحيحة
يقول الساقل وهذا الحكم الذي نسبته الى جمع مقطوع به في كلام الاصحاب
 على ما حكى وعن المتأخرين الاستدلال عليه بان الصلوة مشروطة بستر العورة بما يصلي فيه و
 الشك في الشرط يقتضي الشك في المشرط وهو بما ينشئ فيه باحتمال ان يكون المشرط
 ستر العورة بما لا يعلم تعلق النهي به ويؤيده اصالة عدم الشرطية في ايدى على ذلك مضافا
 الى نحو عموم قوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه اذ المفروض انتفاء وهو التمسك بالصلوة
 فيما لا يعلم تعلق النهي به لانتفاءه في الروايات الا ان ثبت عليه اجماع وهو ايضا
 غير معلوم ويؤيده ايضا حديث ما يحجب الله وما في معناه وصحيح عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله ع قال قال كل شيء يكون منه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف
 الحرام بعينه ولكن ظاهر الجماعة لا يساعد ذلك بل صريحهم على الظاهر المصريح به كما مر
 اشارة اليه في صدر البحث ومن ذلك ما في الجعفرية للمحقق الثاني ولو جهل كون
 الجلد والشعر والعظم من جنس ما يصلي فيه فقد صرح الاصحاب بوجوب الاعادة
 لوجوبه في شيء منها قال الشارح يعني ان الحكم بوجوب الاعادة في هذه الصور اجماعي
 للاصحاب ان يتبين انه من ذلك لانه دخل في صلوة وخو لا غير مشروعة انتهى وفي اجابته

في المنع والحكم والا فلا يصح على مكشوف العدة ولو في بعض احوال الصلوة باعتبار
 الجهل بوجوب الشرط او بشرطه فلم يقل احد بصلحة صلواته فيما علمناه ولا دلالة في الصحة
 عليه اي بغيره من الوجوه واحتج لاين الجحد بان وجد ملزم والاعلة في الوقت فثبتت
 اللانم اما وجود الملزم فلان الشرائك كان شرطاً للصلوة وقد انتفى فينتفي الصلوة لكن
 المقدم حق اجماعاً فثبت التالي وهو عدم الصلوة فيبقى في عمدة التكليف اما خارج
 الوقت فان لم يكن قضاء وهو انما يثبت بما مر جديد مغاير لامر التكليف ابتداء
 اجيب بغير كون الشرط مطلقاً نعم هو شرط مع الذكر ولا يلزم من كونه شرطاً لعبادة
 خاصة وهي الصلوة مع الذكر كونه شرطاً المطلق للعبادة واستحسن في ذلك قول الشهيد
 حيث قال واستقر الشاهد في الذكر والبيان الفرق بين نسيان الشرط ابتداء
 وعرض الكشف في الانشاء والصحة في الثاني دون الاول وهو حسن انتهى اقول
 وان كان هذا حسناً بالنظر الى ان دلالة الصيغة على الصحة في الثاني اظهر منها في الاول
 الان الحكم في الاول نفيته بما اشترنا اليد سابقاً من عدم التكليف في حقه المؤيد برفع
 النسيان واصالة عدم الشرطية كما يقو به الصيغة مضافاً الى ان دلالة النسيان على اللطلين
 على السواء وان كان الثاني هو المقدم للمتيقن في الخارج فلا تقع بل ظاهراً بغيره
 على الاول وانما يثبت الحكم في الثاني بطريق الاولوية والاستدلال على ذلك بان
 الشرط مطلق الشر لا الشر في جميع الصلوة ليس على اطلاق بل هو شرط مطلقاً مع
 العلم كما عرفت في الصيغة ثم قال طاب ثراه في احكام السجود اعلم وفعل الله تعالى
 ان ان نسي احد نية الصلوة حتى يقول تكبيرة الاحرام يعني لم يكن في خاطره ان
 يصلي ويفعل الله تعالى لان لم يقل باللفظ او لم يحظر الالفاظ بالبال وهذه المعاني
 يكون في خاطره اذا نية هي تلك المعاني التي في الخاطر وقد اشار محمد بن
 هبهنا الشافعية الى حقيقة النية ومعناها وفصل تفصيلاً وجيهاً في رسالته
 في النية وتوضيح المرام وتحقيق المقام ذكره وابله وهو هذا اما الماهية فالنية
 بقدر

في المنع والحكم والا فلا يصح على مكشوف العدة ولو في بعض احوال الصلوة باعتبار الجهل بوجوب الشرط او بشرطه فلم يقل احد بصلحة صلواته فيما علمناه ولا دلالة في الصحة عليه اي بغيره من الوجوه واحتج لاين الجحد بان وجد ملزم والاعلة في الوقت فثبتت اللانم اما وجود الملزم فلان الشرائك كان شرطاً للصلوة وقد انتفى فينتفي الصلوة لكن المقدم حق اجماعاً فثبت التالي وهو عدم الصلوة فيبقى في عمدة التكليف اما خارج الوقت فان لم يكن قضاء وهو انما يثبت بما مر جديد مغاير لامر التكليف ابتداء اجيب بغير كون الشرط مطلقاً نعم هو شرط مع الذكر ولا يلزم من كونه شرطاً لعبادة خاصة وهي الصلوة مع الذكر كونه شرطاً المطلق للعبادة واستحسن في ذلك قول الشهيد حيث قال واستقر الشاهد في الذكر والبيان الفرق بين نسيان الشرط ابتداء وعرض الكشف في الانشاء والصحة في الثاني دون الاول وهو حسن انتهى اقول وان كان هذا حسناً بالنظر الى ان دلالة الصيغة على الصحة في الثاني اظهر منها في الاول الان الحكم في الاول نفيته بما اشترنا اليد سابقاً من عدم التكليف في حقه المؤيد برفع النسيان واصالة عدم الشرطية كما يقو به الصيغة مضافاً الى ان دلالة النسيان على اللطلين على السواء وان كان الثاني هو المقدم للمتيقن في الخارج فلا تقع بل ظاهراً بغيره على الاول وانما يثبت الحكم في الثاني بطريق الاولوية والاستدلال على ذلك بان الشرط مطلق الشر لا الشر في جميع الصلوة ليس على اطلاق بل هو شرط مطلقاً مع العلم كما عرفت في الصيغة ثم قال طاب ثراه في احكام السجود اعلم وفعل الله تعالى ان ان نسي احد نية الصلوة حتى يقول تكبيرة الاحرام يعني لم يكن في خاطره ان يصلي ويفعل الله تعالى لان لم يقل باللفظ او لم يحظر الالفاظ بالبال وهذه المعاني يكون في خاطره اذا نية هي تلك المعاني التي في الخاطر وقد اشار محمد بن هبهنا الشافعية الى حقيقة النية ومعناها وفصل تفصيلاً وجيهاً في رسالته في النية وتوضيح المرام وتحقيق المقام ذكره وابله وهو هذا اما الماهية فالنية بقدر

فصل في النية

اصطلاحها

اصطلاحاً حادثة الفعل الجاد او في حكمه على الوجه المأمور به شرعاً وفوايد القيد
 ظاهرة واما الشرايط فيشترط في نية الصلوة القرينة والتعيين اجماعاً والدلالة والنية عليها
 ايها ويتحقق القرينة بنية الطاعة لله او اقتثال امره وفي اشتراط نية ما لا يعلم ذلك
 عن الوجوب والذنب والاداء والقضاء وجهان او جهما لعدم كاختاره جماعة من
 المتقدمين والمتأخرين لاصالة تبادلة الذمة من الزايد على ما ذكرناه وضعف الدلالة
 التي ذكرها من زاد كما ذكره في شرح الارشاد بل الاخبار النبوية مع كثرتها والايات
 القرآنية الواردة في افعال الصلوة واحكامها خالية من التعرض والنسيان اصلاً ولا
 ولهذا قال بعض المحققين لولا قيام الدلالة على اعتبار القرينة في العبادات لكان هذا
 من قبل سلكنا عما سلك الله عنه وذكر الشهيد في الذكر ان المتقدمين من علمائنا
 ما كانوا يذكرون النية في كتبهم الفقهية بل يقولون اول الواجبات الوضوء غسل
 الوجه واول واجبات الصلوة تكبيرة الاحرام وكان السري في ذلك ان القيد للمعبر عن النية
 لا يمكن الانفكاك منه وما زاد فليس بواجب ويؤيد ذلك عدم مذهب نية الصلوة
 ونحوه على الخصوص في شئ من الاخبار الواردة في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 وغسله وتيممه وحجه واداء مناسكه الى غير ذلك من فعاله الواقعة ببياناً وغير بيان
 المؤيد ايضاً الرواية المضممة تعلم الصادق ع كما وجهت قال فيها انه ع قام مستقبل
 القبلة وقال بجنوع الله اكبر ولم يقل فكر في النية ولا لفظ ولا غير ذلك من الخرافات
 الواهية الشيطانية والتفهات المستحدثة الابليسية ان هذه الرواية تضمنت
 وظايف مندوبة وتبرعات محبوبة وهي واردة في موضع التعليم والبيان والتبيين
 كما وكونه لم يأت بالصلوة التامة على حدودها الكاملة مع انه من الثقات الذين
 يؤيد ذلك وضوحاً ان النبي صلى الله عليه وآله وكذا خلفاء المعصومين مع انهم
 لم يتكروا في بيان الاحكام الشرعية جهداً ولم ياتوا في تقريرها وايضاها نصفاً حتى
 يرد عنهم الروايات في جميع فروع الواجبات والمندوبات المرغبات حقيرة وجليلة

اصطلاحها

ويشترط في نية لم ينقل عنهم في بيان النية شيئا من التكاليف المستحقة والنية
 المشبهة ولا ينال احد من المكلفين عن كفيتهما ولا من حقيقتها مع كثرة سداهم
 وعظم حاجاتهم المبررة في انواع الاحكام والاداب على اختلاف طبقاتها ومخاطباتها
 وصحقاتها فكيف يعسر اهل هذه الخصال الذليلة على ما لم يعسر عليه اهل الفضائل الجليلة
 والافعال الجميلة بل كيف جميع المكلفين من الاعيان والمخترين يعقلوا عن هذا السؤال
 عما يتم به البلوى بل متعلق بافضل الاعمال خصوصا هذا الحكم الذي عليه مدار الاعمال
 كيف وقد ورد انما الاعمال بالنيات لا عمل الا بالنية فيتم المنة من خير من عمله الى غير ذلك
 من الاحاديث الدالة على اعتبار النية على وجه الاجمال من غير تعرض لبيان كيفيتها
 ولا ذكر بيان هذه المشقة فتخصيها ولا يرب ان هذا كله يدل على سهولة الامر وقلة
 المتحيز في تحصيلها وكونها من الاغراض اللانته لا من الاعمال العقلية التي لا تنفك عنها
 احد من المكلفين فافتح بذلك انما يعسر المكلفين من فعل الشياطين فليس
 ابليس اللعين ومكائده التي تخدع بها المصلين فان الصلوة افضل الاعمال بعد حقايق
 الايمان وقد ورد انها تنم عن انفس الشيطان فبالحرمان يجتهد في ابطالها و
 يجتال في افسادها فالنم لمن اتبعه اخرى والتوبيح لمن يقضي حاجته او لها
 يحسم مادة الاشتباه بالكلية ان الضرورة قاضية بان النية عبارة عن امر واحد
 بسيط وهو القصد الى الفعل لكن لما كان القصد الى الشيء المعين موقفا على العمل
 به كافي سايرا فاعمال المختار وذلك يفرق بين الاختيار والاضطرار وجب لتقدير
 الصلوة مثلا احضارها في الذهن وصفاها التي يتوقف عليها التعيين ثم
 القصد الى فعل هذا المعلوم طاعة لله وامتنان لآمره ولقوله احسن الشهود في الذكر
 حيث قال بعد ان اذكر نعم ما ذكرنا هنا وتحقيقه انه اذا اراد نية الظهر مثلا فالطريق
 اليه احضار المتنوى غير انه عن غيره في الذهن فاذا حضر قصد الى ايقاعه تقربا
 الى الله تعالى وليس فيه ترتيب بحسب التصور قلوان مكلفا احضر في ذهنه الصلوة الواجبة

المودة ثم استخضر قصد فعلها تقربا وكبريا فانها انتهي كلامه على الله مقامه ويشترط
 ايضا مقادير النية لتكليف الاحكام بحيث لا يتخلل بينهما مانع حيث اقتضت ذلك ان
 النية امر واحد بسيط وهو المقصد الى الامر المعين وجب المقادير بذلك القصد على الوجه
 الذي سبق بيانه وذلك امر سهل الحصول لما مر من ان الاحاديث النية والادلة التي
 ذكرنا هاتك على ان مقصود الشارع ايقاع الصلوة على الوجه المأمور به بشرع بحيث لا يقع
 على الوجه المأمور به في غير الشريعة ولا حالة العقل والسيان ولا يرب ان ذلك
 امر سهل الحصول لا ينقل عندنا على مختار بل هو بل لو ايقاع الصلوة من دون النية
 حال عدم الذهول لم يقدر على ذلك كيف وهي امر قلبي لا يدور يحصل بقدر جرت
 بكيفية او في التفات ويجعل بمجرد ملاحظة الذهن بآدنى شعور وحضور بل حكم
 العبادات حكم ساير الافعال الالادية الواقعة بحسب المقصد الجزئي ضرورة ان
 العبادات الجزئية فيحتاج الى قصد جزئي الى فعلها على الصفات التي اعتبرها الشارع
 وذلك امر سهل وقصد واقع اعطى الله نعم المكلف عند مباشرة جميع الافعال الاخيارية
 او وقوعها موقوف على الشعور والنية واتى فرق بين قصد السفر الى البصرة عند انقضاء
 وبين الصلوة فان المسافر اذا اراد تبسيط النية حصل له بقصد انه مسافر الى عندا
 وبالفهم يحصل له القصد على مخصوص من المشي او الركوب او غيرهما من الحالات
 المعبرة عادة وان يدخلها من الجهة المخصوصة واذا اصبحت اصبحت باعزم عليها
 من غير تحسم مشقة في ذلك كله وهذا امر وجداني يجده العاقل في نفسه ويحكم
 به بسهولة ولا يعتريه الشيطان في امثال افعال التي لها تعلقات كثيرة ليست من
 العبادات واعلم ان النطق لا يتعلق له بالنية اصلا فان القصد الى فعل من الافعال
 لا يعقل توقفه على اللفظ بوجه من الوجوه بل لا وجه لاستحبابه ايضا لان الاستحباب
 حكم شرعي يتوقف على توقف شرعي بل ربما كان فعلة على وجه العبادة او خا لا
 في الدين ما ليس منه فيكون تشريعا محرما والقول بان لا يستعان به على القصد من

الترهات ملوثة بغيره فقد لا يستجاب له لم يحضر وان كره ذلك والعجائب العاقل بل
 المين الجاهل يتفكر باعماله ويقصد جميع افعاله ولم يتجسس في ذلك الى الاستعانة باللائق
 بل في لفظ في بعض الاحوال فانما هو عند غفلة ونسياننا ويعتقد ان القصد الى
 الصلوة يتوقف على التلفظ بالقصد اليها انتمق ما اردنا نقله من كلام العلامة الماشي
 في الرسالة فاقول مرتبة النطق انما هو الكراهة كما جزمه غيره وهو مصرح الشهيد
 في الالفية وقصده المحقق الثاني وولده المحقق والشهيد الثاني في تعليلاته
 واحتجوا بان كلامه لغير حاجة بعد الاقامة وكل كلام لغير حاجة بعد الاقامة مكره
 فهذا مكره ودليل البري النقل عن اهل البيت ٤ وحكي المحقق الثاني عن بعضهم
 يعرف استحباب ضمنية اللفظ الى القصد لان فيه زيادة على فيتضاعف به الثواب
 ثم قال وقد علم بعض الشارحين ان النية تجري فيها احكام الخمسة وجعل الوجوب
 حيث يتعذر القصد من دون اللفظ والحكمة حيث ينافيها فاسدان جدا
 كما نبه عليه وفسادها اظهر من ان يحتاج الى البيان بل الثاني غلط من اغايط
 الفاحشة لا ينجح الى محصل ثم طاف طاف طاف وان نسي القيام في حال النية قال
 جمع من العلماء ان صلواته باطله وان لم يثبت ويكون مبذرا على عدم تحقيق
 النية ولكن الاخطا الاعادة **يقول الناقل** قد اتفقوا على ان النية معتبرة في
 الصلوة بحيث تبطل بالاخلال بها عمدا او سهوا ولكنهم اختلفوا في انها هل هي
 شرط في الصلوة خارج عن الهيئة كالطهارة او كنت كالركوع والسجود واستدل
 على الاول باصالة عدم دخلها في الهيئة وتوقف الصلوة عليها اعم من الجزئية
 بان للاستفاد من النصوص الواردة في كيفية الصلوة ان اول الصلوة التكبير بافا
 تتعلق بالصلوة فلو كانت جزءا منها لتعلق الشيء بنفسه وبانها لو كانت جزءا
 الافتقرت الى نية اخرى ويتسلسل ويان قوله انما الاعمال بالنيات يدل على تعليل
 العمل بالنية وما يحدد في الاخيرين يمنع الملازمة وان المغايرة خاصة

في قوله لا ينجح الى محصل ثم طاف طاف طاف وان نسي القيام في حال النية قال جمع من العلماء ان صلواته باطله وان لم يثبت ويكون مبذرا على عدم تحقيق النية ولكن الاخطا الاعادة

بين

بين جزء الهيئة وكلها فلا يلزم الشرطية وعلى الثاني بان حقيقة الصلوة ملتزم
 منها فلا تكون شرطا لان الشرط خارج وبانه يعتبر فيها ما يعتبر في الصلوة من القيام
 والاستقبال والشر والطهارة وغير ذلك والاول مستل على نفع من المصادرة والثاني دعوى
 خالية عن الدليل مع ما يتيق من ان اشتراط ذلك في النية لاجل المقارنة المعبرة
 بينها وبين التكبير لاجل النية نفسها واستتبعها في ك ان ثبت توقف المقارنة
 على ذلك وهو غير بعيد مع انه لو سلم كون ذلك انما ايض لا يدل على الجزئية لاختلاف
 الشرط في الاحكام كما نبه عليه الشهيد الثاني وكيف كان فلا غرة في العمل في
 هذا الخلاف كما نبه عليه غير واحد منهم وان كانت شبهها بالشرط الذي لا يختار
 كثير من المحققين كالمحقق الاول في رفع وتبره والثاني في ح عدمه وغيره قال في لفتة
 يع ينبغي ان يعلم ان شبهها بالشرط اشد من حيث انها يتقدم على الصلوة و
 تصاحبها الى اخرها كما سبب الشرط الى اخر كلامه والشهيد الثاني وصاحب ك
 وغيره لا يقر بظهور ثمة القائلين فيمن سعى عن فعل النية بعد التكبير فلهما ثم لذلك
 فعلمنا سابقه بطلت على الثاني خاصة لزيادة الدكن لان استحسان النية في مجمع
 الصلوة هو الواجب لولا المشقة والاكتفاء بالاستدامة حكم ارتقاها بالمكلف استحسانا
 في اثناء الصلوة عمدا او سهوا ليس منافيا بوجبه من الوجه كما اجاب به رحمه الله
 ثم قال فان قال ان القصد الى استينافها يقتضي بطلان الاولى قلنا هذا لا يمتنع
 بكونها ركنا اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا لم يثبت دكنية النية نفسها من اين
 دكنية القيام في حالها ولقائل ان يقول دكنيتها بمعنى بطلان الصلوة بتكثيرها
 عمدا وسهوا اجماع وان لم يكن ركنا بالمعنى للصطلح عليه فيكون القيام في حالها
 ايضا كذلك وبه يثبت المظن وهو البطلان في صورة النسيان وهذا متجذر على القول
 بكون القيام تابعا لما وقع فيه فركن اذا كان المتبوع ركنا وشرط اذا كان شرطا
 وعاجبا كان واجبا ومستحبا اذا كان مستحبا كما عن الشهيد في بعض فتاويه

لان القصد الى الصلوة هو
 اعتبارها في الصلوة
 بطلان الاخلال بها
 مستل ان ثابت باجماع

نظر علامه الماتن قدس سره في نسبة الحكم الى الشهرة والاحتياط بالبطلان الى المناقشة لوجه
صاحب البيت قال ويمكن المناقشة في هذا الحكم اعني البطلان بزيادة التكبير ان لم
يكن اجماعا فان اقتضا ما يستفاد من الروايات بطلان الصلوة بتكرار عمدتها
وهو لا يستلزم البطلان بزيادة مع انه ليس صريحا في المخالفة ثم ان في الاحتياط
بالبطلان ايضا شئ اولاي من ان شيئا مما عليه الجماعة وما مال اليه صاحب الامان
يكون واجبا لا على الثاني فلا وجه لابطلان العمل الذي يكون مقتضى الاصل صحة
مع انتفاء العلم او الظن بفساده وعموم حرمة ابطال العمل المستند الى قوله تعالى لا
تبدلوا اعمالكم وعلى الاول امان ان يكون الراجح ما عليه الجماعة فهو المتبع ولا تاتين
المبطل في الباطل لاستحالة تحصيل المحاصل ان قيل لما احتل محتمل من جهة الفعل
المبطل يحصل الجزم بانتفاء هذا الاحتمال فيحصل القطع بصحة صلوة المستأنف
هو طريق يتيقن البراءة قلت كما يرتفع به احتمال الصحة ثبت به احتمال الوقوع
في المهلكة وهو ابطال العمل الصحيح ومن اين يعلم ان الاحتياط بالنظر الى الاول
معتبر من الثاني او يكون الراجح ما مال اليه في الاول بالاصل والنظر في الاجماع والاول
من كونه خلاف الاحتياط وكيف كان فالعمل على ما عليه الجماعة وعليه فلو كبر
تكريرتين بنية الافتتاح سهوا يبطل الصلوة ولو كبرها لثمة صحيحة لبطلان الاول بال
لثامة فيبقى الثالثة بلا مانع هذا ان لم ينو الخروج من الا الصلوة بعد الاولى ان
قلنا بكون نية الخروج مبطله او تبطل الاولى فيصح الثانية ان لم ينو الخروج بعدها
ايضا وهكذا وان لم نقل بكونها مبطله فلكذلك مطلقا ولو نوى الخروج والى بعض
واجبات الصلوة قبل تجدد النية فهو شئ اخر ثم قال طاب ثراه ان نسي احد الركعتين
يسجد ويقوم موافق المشهور ويدرك ما لم يضع للجهة على موضع السجود وان وضع
للجهة وان كان على ما لا يصح السجود عليه يبطل صلوة ويستأنف وقال بعض ان كان
في الركعتين الاخيرتين يقوم ويدرك وان سجد السجودتين كليهما ولم يحسب

السجودتين

السجودتين ويتم الصلوة وقال بعض مطلقا بهذا القول سواء كان في الركعتين
الاوليين او الركعتين الاخيرتين وسواء كان في صلوة الصبح والمغرب او الرباعية
وان على الحد بهذا القول واعاد الصلوة لعله احوط وقول المشهور هو الاقوى **يقول**
الشافعي اما الاول فلا خلاف فيه بينهم وعليه دعوى الاجماع ويدل عليه
مضافا الىطلاقات الامر بالركوع روايات منها ما في صحيح عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله ع اذا نسيت شيئا من الصلوة ركوعا وسجودا او تكبيرا فاقض الذي
فانك سهوا وليس المراد الفناء بعد الصلوة لانتهاء ذلك في الركعتين اجماعا والظاهر
ان نظره من نسبة الحكم الى الشهرة الى المقام الثاني الذي اشار الى الخلاف فيه يدل
على قول المشهور فيه ما في الصحيح عن الرجل ينسى ان يركع حتى يسجد ويقوم قال
يستقبل وفي اخره اذا ايقن الرجل انه ترك الركعة من الصلوة وقبل سجودتين
فتلك الركعة استأنف الصلوة وفي الموثق عن الرجل ينسى ان يركع قال يستقبل
حق يضع كل شئ موضع وفي الخبر عن رجل نسي ان يركع قال عليه الاعادة والضعف
منه بالشهرة وكون مورد الصحيحين المذكورين بعد السجودتين لا يقع فيه بعد انتفاء
القول بالفصل بين السجدة الواحدة والسجودتين وان كان يظهر ذلك من صاحب
واختل الفصل على البطلان في الاوليين والثالثة المغرب بما مر من الاخبار وعلى استقاط
الرايد والاثبات بالفايت في الاخيرتين بما في الخبر عن رجل نسي ركعة بعد ما سجد انه لم
يركع فان استيقن فليترك السجودتين اللتين لا ركعة لهما فيبني على صلوة على التمام
فان كان لم يستيقن الا بعد ما فرغ وانصرف فليتم الصلوة بسجدة وسجودتين
ولا شئ عليه وما في الصحيح عن رجل نسي ركعة من صلوة حتى فرغ منها ثم ذكر انه
لم يركع قال يقوم فيركع ويسجد سجدة في السهم واجيب عن الاول بضعف السند
باشتماله على حكمين مسكين وهو مجهول وبان ظاهره الاطلاق وهو متروك
وتخصيصه بالاخيرتين يتحكم عن الثاني بعدم الدلالة على المظن وانما يدل على وجوب

يسجد

الاثنيان بالمسنى خاصة وهو لا يقول به القائل بل يجب الاثنيان بما بعده والخبر الاول رواه
الصنف بطريق صحيح وفي قوله فليكن السجدة الثانية السجدة الاولى لانهما لا يركع لهما بدله
يمكن ان يخرج شاهد على القول الاخير قال في ك ومقتضى الرواية وجوب الاثنيان
بالركوع واستقاط السجدة الثانية مطلقا كما هو احد الاقوال في المسئلة انتهى عن علي بن بابويه
وابن الحنيد البطلان ان كان في الركعة الاولى دون الثانية والثالثة ولم يشتر علامه المان
قدس سره الى هذا القول ويخرج شاهد عليه ما عن الرضوي وان نسبت الركعة بعد ما
سجدت من الركعة الاولى فاعد صلوتك لانه اذا لم تصح الاولى لم تصح صلوتك وان كان
الركوع من الركعة الثانية او الثالثة فاحذف السجدة الثانية واجعلها على الثانية الاولى
والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ويلايم هذا ما في العيون والعلل في علل فضل بن
شاذان ان الصلوة انما هي ركعة واحدة لان اصل العدد واحد فاذا انقصت من
واحدة فليست هي صلوة فعلم الله عز وجل ان العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة
التي لاصلوة اقل منها بكمالها وتامها والاقبال عليها فقررت عليها ركعة اخرى ليتم
بالثانية ما نقص من الاولى ففرض الله اصل الصلوة ركعتين ثم علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان العباد
لا يؤدون هاتين الركعتين بتمام ما امر به وبكمالها فصمم الى الظهر والعصر والعشاء
الاخرة الركعتين ليكون فيهما تمام الركعتين الاوليتين الى اخرها هناك ومنه يظهر
وجوب القول بالتفصيل بين الركعتين الاوليتين والاخيرتين وكذا غيره من الاخبار
مما دل على ان اصل الواجب الركعتين والذي يظهر من تتبع الاخبار ان اصل الواجب
الواحدة وجوب الثانية تحصيل التتميم والتكميل بالنسبة اليها وجوب الزيادة عليها
للتتميم والتكميل بالنسبة اليها كالثالثة والرابعة وجعل النافذة للتتميم والتكميل
وشاىة كانت او ثلثية او رباعية وكيف كان فالعمل على ما قواه المادون به تبعاً
للمشهور ويكون حاصل الاقوال في المسئلة اربعة وصيغ ابن هجران في المذهب
ثلاثة ولم يذكر القول الاخير في كلام المادون اذا عرفت هذا فاعلم ان الحلاقم الاثنيان

بالقيام اولا ثم الركوع في المقام الاول كما نقله عنهم المائت قدس سره ايضا كانه لا يستند اليه اليد فانه من جملة الواجبات ولم يقع المقصد الركوع فلا يكون مجزيا عنه كانه لو هي الركوع لغيره ثم اراده لم يكف الهوى الاول ومثله الهوى للسجود فلو هوى ليقبل حيث توجه لم يكف وهو لا يشمل صورت وقوع النسيان بعد جملة القيام لو تم بل يخص بما اذا وقع نسيان الركوع محالة وعليه فلو هوى له ثم نسيه قبل تحققة اشكل الحكم لاستلزامه زياده الواجب بالاستدانة من زيادة الركن لو تحقق صوت الركوع قبل تحقق النسيان از حقيقتة الركوع هو الاخفاء المخصوص واما الزك والطمأنينة والرفع فانها واجبات خارجة عن حقيقتة ففي الصورة الاولى القيام منحيا الى احد الاربع والى محل حصل عنده النسيان كافي لك وغيره لعله لا يخفى عن وجه وفيه ولو كان النسيان بعد استيفاء الركوع وقبل الرفع منه قام الهوى الى السجود انتهى ويبقى زيادة الترخيع فيه في المسئلة الثانية انهم ثم قال طاب ثراه وان احداثي السجودتين حتى ركع في الركعة التي بعدها مصلوته باطلة موافق المشهور والاقوى وان تذكر قبل الركوع يرجع ويسجد هما ويقيم الصلاة وبعد الصلاة يسجد سجدتين للسجود احتياطا وما قال بعض ببطلان الصلاة في هذه الصورة ان اعاد ايضا لعلمه يكن سواء **بطلان الثاني** وحجة المشهور في الشئ الاول دوران الامر بين المحذرين من زيادة الركن ونقصانه البطلان اذ لو اعاد الاولى لادركنا ولو لم يات بنقص ركننا مضافا الى الصحيح لا يعاد الصلاة الا ان خمسة الطهور والوقت والقبيلة والركوع والسجود والقول المخالف للمشهور هنا نظير القول الثاني في المسئلة المقدمة وهو انه من ترك ناسيا سجدتين من ركعة اعاد الصلاة وان كانتا من الاخيرتين بنى على الركوع في الاولى واعاد السجودين واجمع له في لف باساواة للركوع ثم الجواب نحن نقول بموجبه وقد ابطالنا الحكم في الركوع قلنا اصل التسوية ايضا ضعيف خالية عن الدليل كما صرح به صاحبك وغيره نعم في أصل الفضل فان قال فلم جعل ركعة وسجودتين قبل ان الركوع من فعل القيام

در کس مرد و سجد و از او پیش
کرده باشد تا آنکه در کعبه
بعد از آنست بر کعبه
بایستد و باطل است موافق
مشهور و اقوی در اینست
که کعبه باطنی باید بر یکدو
سجده که را جامی آورد و
غایز را غایز تمام میکند
و بعد از غایز احتیاجی
به سجده سهو نمیکند چون بعضی
در بی صورت قابل مطلقان
غایز شده اند اگر عاده
نیز بکنند باید سه سجده
مندی

والجود من فعل القعود وصلوة القاعد على النصف من صلوة القائم فضعف
 الجود ليستوى بالركوع فلا يكون بينهما تفاوت وهذا يمكن ان يخرج شاهدا ولكن
 اتمام المدة به وبناء الحكم عليه لا يخفى عن الاشكال وجعلهم في الشق الثاني ان القيام
 ان كان انتقالا عن المحل لم يعد الى السجدة الواحدة ولكنه ثابت نصا واجماعا وان لم
 يكن انتقالا لاجل السجدة الثانية ايضا ويقوي مضافا الى اصالته بقاء السجدة الواحدة
 بالشبهة العظيمة جميع ابن سنان المتقدم في الامر بالمقصد الصحيح المتضمن لانه
 لا يعاد الصلوة الا من خمسة كان عمدا في الرضا ولعله وقع منه غفلة واشتبهاها
 لاحد صحابي بن سنان بالآخر وايضا في كبر رواية محمد بن مسلم الصحيحة
 المتضمنة لتذكرك الركوع بعد السجدة الثانية فانه اذا جاز تداركه مع تحلل السجدة الثانية لليتين
 هما ركعتي الصلوة جاز تذكرك السجود مع تحلل القيام خاصة بطريق اولي ولكنه
 ممن يمنع الحكم في الاصل الذي هو المقيس عليه كما مر ولما كان مقتضى الاحتياط
 الاتيان بسجدة في السهو للقيام في موضع القعود او لكل زيادة وقصير مضافا
 الى ما من التذكرة من دعوى اجماعنا على وجوب سجود السهو بنسيان السجدة او
 السجدة الثانية او التشهد والتذكرك قبل الركوع فما احتياط به الماتن قدس سره يكون
 في محله وكذا احتياطه بالاعادة خروجا عن خلاف القائل بالبطالان كما عن جماعة من
 القدماء ومستندهم غير ظاهر لنا اذا عرفت هذا فاعلم انه ان كان المنسئ جميع السجدة
 كما هو مفرق من مسئلتنا في الماتن عمدا اليهما من غير جلوس واجب قبلهما وان كان
 المنسئ احديهما فان كان قد جلس عقيب الاولى واحطان بنية الجلوس الواجب
 للفصل او لا بنية لم يجب الجلوس قبلها ايضا وان لم يكن قد جلس كذلك او جلس
 ولم يطئن وجب الجلوس لانه من افعال الصلوة ولم يات به مع امكان تداركه
 والكفاء الترخ بالفضل هنا بالقيام ضعيف اذا الواجب انما هو الجلوس على الوجه المخصوص
 الغير الحاصل لا مطلق الفصل قال بعض المحققين فهل يجب جلوس الفصل قبله ان كان

الصلوة

وهو من فروع الاحتياط
 لا بد من الاحتياط
 في كل حال

جلس

جلسة اشكال ينشأ من عدم النص عليه مع احتمال كونها انما شترت للفصل وقد تبادر
 بالقيام فيتمسك بالبرادة الاصلية ومن انها واجبة فيبقى بها ثم قال ولعل الاقرب الثاني
 نظر الى ان الطائفة الواجب كونه مطلوبا حصوله لذاته وان المالحوظ في الفصل خصوصية الجلسة
 وهو ثم لو قام مع الجلوس وان كان حاله الشك قد انتقل عن محله لانه بالعود الى السجدة
 مع استقرار الشك يصير في محله فيبقى به ومثله ما لو تحقق نسيان سجدة وشك في الاخرى
 فانه يجب عليه الاتيان بهما معا عند الجلوس وان كان ابتداء الشك بعد الانتقال وكذا
 القول لو جلس ساهيا كما صرح به كل من شهيد الثاني وقال المحقق المذكور في المتن فانه
 فيه الشهادة في الذكرى ويضعف بان شك بعد الانتقال فلا يلتفت اليه بناء على اعتبار
 فعل ما شك فيه والقول ان عبد الله اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره حقيقة
 فشكل ليس بشيء ثم قال وقرئ بوجوب العود عليه الى حالة القعود وهو ان شك في
 في محل حقيقة يترتب له طلاق الحديث اقول اعتبار الفعل لا ينفع مع بقاء الشك بمحله
 ملاحظة ولا يمنع ذلك وان فرض حصول ظن الفعل بحسب الاعتبار ولو ان قيام امانة
 على التارك يعارضه وبالحجة فالمفروض من الشك وليس له اعتبار سببا لتعجيل ما يؤخره
 والطلاق الحديث ينصرف الى الافراد الشايعة كما هي القدر المتيقن والمتبادر من نحو هذا
 الفرد النادر هذا ولو نوى بالجلوس الاستحباب لم يتغير انه قد سجد سجدتين فتوجب
 الاستراحة ففي الاكتفاء بهما وجهان اجماعا وهو الذي اختاره شهيد الثاني في المقام
 العلوية نقله عن المحقق في كونه عند ذلك لا قضاء بنية الصلوة ابتداء كون كل فعل في
 محله وهو يقتضي كون هذه الجلسة للفصل فلا تعارض فيها النية الطارئة سهوا ثم قال
 في ومثله ما لو نوى فريضته ثم اكملها بنية النقل سهوا وقد حكم المصنف بغير الشهادة
 والمجاعة بصحتها وبدنصوص صحيحة ونحو جمل الكلام الى هنا قال بقي هنا بحث هو
 انه قد سلف في ناسي الركوع ولما سجد انه يجب عليه القيام قبل الركوع وقد صرح به المصنف
 يعني الشهيد وغيره محتجين بموقع المصنف السابق بنية السجود فلا يخرج عن المعنى

بنية الجلوس ما فيه
 وجهان انتهى فتدبر
 في اعتبار الركوع الثاني الذي
 في قوله شك هل يجب
 في الثاني الذي
 في الاول

الشهيد

بما ذكره وان تكلم بحرفين فصاعدا او بحرف واحد تام الفائدة سجدة
 السهو احتياطا وقال بعض صلوة باطلة وقال بعض في غير النابعة باطلة و
 في النابعة صحيحة والاحوط الاعادة خصوصا في غير النابعة وان كان لا يلزم
 عدلها وان تذكر وقتا بقا يبطل الصلوة فضلا عما وسهوا كالخات او
 فعل الكثير واستدار القبلة على المنهون فالاشهر الاقوى ان صلوة باطلة
 وتكون ابن بابويه عليه السلام قال في هذه الصورة ايضا يقيم الصلوة وصحيحة
 وان فعل كذا واعاد لعدله لعله احوط والقول الاشهر الذي اتفوا
 في المقامين هو الاقوى اما في المقام الاول فلا يصلح زمره عن
 جفنة عن الرجل سهو في الركعتين ويتكلم في اتم ما بقي من صلوة تكلم او لم
 يتكلم ولا شئ عليه وصح محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل صلى ركعتين
 المكثرة فلم يركب وهو يرى انه قد اتم الصلوة وتكلم ثم ذكر انه لم يصل غير الركعتين
 قال يقيم ما بقي من صلوة ولا شئ عليه وصح سعيد الاعرج قال سمعت ابا عبد الله
 يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في ركعتين فساله عن خلفه يا رسول الله
 احدث في الصلوة شئ قال وماذا ارفا لو انما ضلست ركعتين فقال كذلك
 يا ذا اليدين وكان يدعي ذلك ثم قال نعم بنى على صلوة فاقم الصلوة انما
 وقال ان الله عز وجل هو الذي انشا رحمة الامة لا ترى لو ان رجلا
 صنع هذا العبر وقبل ما تقبل صلواتك ممن دخل عليه اليوم ذلك من
 رسول الله ص وصارت اسوة وسجدة سجدة تين لمكان الكلام ويؤيد
 ماذا الاجماعات المنقولة على عدم بطلان الصلوة بالتكلم ناسيا من حيث
 قواطع الصلوة ويدل على القول الثاني خبر ابي بصير قال سألت ابا عبد الله

يقول الشافعي

عن رجل

رجل ركعتين ثم قام فذهب في حاجته قال يستقبل الصلوة قلت ما بال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستقبل حيث ركعتين فقال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستقبل من موضع واجب عنه يمنع
 حدة السد والحمل على ما اذا فعل ما اذا انقضى الطهارة والقول الثالث
 مستند غير واضح قال في الترياق وحكي الشيخ عن بعض الاحباب قوله لا يجب
 الاعادة مثنى مرتين بل يغفر مستند ثم قال دام ظله واطلاق
 العلة كغيرها وحمله من الضوض الضحية وغيرها يقتضي عدم الفرق بين
 اذ اقال الزمان او الكلام كثيرا بحيث يخرج عن كونه مصليا ام لا وعزاه في كونه
 لا طعنا علانا خلافا لبعضهم فنفق بين ما فوافق الشيخ في الاول والتمس في الثاني
 وجه غير واضح عدل الجمع بين الضوض وما دل على البطلان بالفعل الكثير فيه
 فخر الاختصاص ما دل على البطلان بصورة العدم كما مر في بحثه مع نقل الاجماع
 على عدم قيامه فيه ومع ذلك يرد ظاهر الحن لولم يصحح قلت اجب الامام
 وقد سبقني بركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلبي اني اتممت فلم ازل اذكر الله
 تعالى الله حتى طلعت الشمس فغضت فذكرت ان الامام قد سبقني بركعة قال
 فان كنت في مقامك فاقم ركعة وان كنت قد انقضت فعليك الاعادة فليها
 نعم الاحوط الاعادة كما ذكره بل مطلقا كما عليه الشيخ في النهاية ومن تبعه
 لكن بعد اتمام الصلوة كما ذكرنا وتدارك ما يلزم السجود من سجدة انتهى
 ما افاده سلمه الله نعم وهو كلام تمام في المقام كما لا يخفى واما في المقام الثاني
 فلهي محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سئل عن رجل دخل مع الامام في صلوة
 وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج ثم ذكر انه قد نسي ركعة قال يعيد

ركعة واحدة يجوز له ذلك اذا لم يحول وجهه عن القبلة فاذا حول
 عن القبلة فعليه ان يستقبل الصلوة استقبالا وصحح حمل قال ذلك
 ابا عبد الله عن رجل صلى ركعتين ثم قال يستقبل قلت فما رآه
 الناس فذكر له حديث ذر الثمالين فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبرح
 مكانه ولو برج استقبل ومن ذلك رواية ابي بصير المتقدمة و
 حيث ثبت الاعادة بالاستدبار ثبت بغيره لعدم ثبوت الاستدبار بالفرق
 مضافا الى عموم ادلة كونه عن القواطع هكذا في الرياض وهو حسن
 وفي جملة من الاخبار نفى الاعادة بذلك كصحیح محمد وهو ابن مسلم عن جده
 قال سألت عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة او بالمدينة
 او بالبصرة او ببغداد ان الله ان صلى ركعتين قال يصلي ركعتين و
 موثق عن عمار عن ابي عبد الله في الرجل يذكر بعد ما قام ويكلم ومضى في قوله
 انه انما صلى ركعتين من الظهر والعصر والعشاء والمغرب قال ينبغي عليه صلواته
 فتيها ولو بلغ الصبح ونظر ابن بابويه ستره ~~في هذه الرواية~~ الى هذه الرواية
 اجاب بحججه وما في معناها مما اشار اليه فقله عنه علامة المات قد
 وهذا القول محكي عن كتابه المقنع هكذا ان صلى ركعتين ثم قمت
 فذهبت في حاجة لك فاضطرت الى صلواتك ما نقص منها ولو بلغت الصبح
 ولا تعد الصلوة فان اعادة الصلوة في هذه المسئلة مذهب يونس بن
 عبد الرحمن قال في ذلك وبمضمون هذه الرواية افتى ابن بابويه في كتابه
 المقنع فان عادته ركعة في ذلك الكتاب نقله من الاخبار واقامه
 بمضمونها ثم قال واجاب الشيخ ركني كتابي الاخبار عن هذه الرواية

مختص بكتابه بخانه مسجد اعظم - قم

بالحل على النافلة او على انه لم يتيقن الترتيب وهو بعيد جدا ويمكن
 الجمع بينهما بحمل هذه على الجواز وما تضمنه الاشتبا في الاستدبار
 انتهى وانت خبير ان محمد بن ابي شريك لما جمع به الشيخ ركنه في البعد
 وكتاب البعيد مشترك الورد كما لا يخفى ولذا قال في الرياض
 مشيئا الى قول ابن بابويه ركعة وبالجمل في القول المذكور ضعيف
 واضعف منه القول بالتحسين بين وبين المختار مع افضلية
 كما انقن لطاحي كذا والخبر للبحر في الاخبار لا فائدة كما هو جامع عدم
 وخرج الثامد عليه وقوة احتمال كونه احداثا قبل غير جارية ان في
 وفيه لف بعد قول ابن بابويه ولا قرب عندي التفضل فان خرج
 عن كونه مصليا بان يذهب ويحيى اعاد ولا فلا جمعا بين الاختلاف
 اقول وظن ان هذا الجمع ايقن بعيدا بل الجمع البعيد وصحح زهرا
 وموثق عن المذکور ان صريحنا في خلافه ويظهر جملة من الكلام
 فيه فالحق في المقام الاول نعم احتمال في الرياض للملح على التقية لقله
 عن بعض الاجلة ولعله لا بأس بما اذا عرفت هذا كله فاعلم ان
 في قول علامة المات ونقل عن ابن بابويه اشعار بعدم ثبوت صحة
 النقل عنده وهو ايضا مؤيد لما اختاره كما يكتف عند عبارة
 الرياض وهي هذه ومع ذلك فنقول الصدوق ركنه ما غير معلوم
 وان اشتهرت حكايته عند ما ذكره خالي العلامة الجليلي بان لم يجد
 فيما عنده من نسخة المقنع وقد مر في بحث القواطع موافقة اطلاق
 كلامه لما عليه لا اكثر من كون الاستدبار من القواطع مطلقا عبارة

ثم طاب ثراه وان نفي التليم احد وتذكر بعد فعلنا هو مبطل للصلاة
 عند اقلوبة صحيحة وان تذكر بعد فعلنا هو مبطل لها عمدا وسهوا
 في المشهور بين العلماء ان صلوة باطلة ولا تظهر فيها الا تبطل
 العمل بالمشهور **ويقول الناقل** وجب قول المشهور عدم تحقق الخرج
 من الصلاة بدون التليم على القول بوجوبه فيكون المنافي معا
 في اثناء الصلاة فتبطل لذلك فلا يبرأ إشكال صاحب لك
 بان التليم ليس بركن فلا تبطل الصلاة تركه سهوا وان فعل
 المنافي اللهم الا ان يقال بلخصا لم يخرج من الصلاة وهو خير المنع
 وكذا اورد عليه في كبان المقتضى للبطلان على هذا التقدير
 ليس هو الا خلا لا التليم وانما هو وقوع المنافي في اثناء الصلاة
 فان ذلك يتحقق بفعله قبل الفراغ من الافعال الواجبة وان
 يتعقبه ركن كما في حال التمسك ثم يتجه ما استظهره علامة المان
 قد يتسمر وان قلنا بوجوبه كما استجوده في كالاخبار المعينة
 منها صحيح زماره عن ابي جعفر **الطحا** الرجل يصلي ثم يجلس فيجد قبل
 ان يعلم قال تمت صلوة واستدل الشيخ ركة في حيا ربه هذه
 الرواية على ان التليم ليس بركن وفي دلالة تأمل ولذا انما
 عليه بان يجوز ان يكون واجبا في الحدوث المتخلل لا في
 الصلاة وفيما صحيح زماره ايضا عن ابي جعفر في الرجل يجلس
 بعد ان يرفع رأسه من سجدة الاخرة وقبل ان يتشهد قال
 يضره فيستوضا فان شاء رجع الى المسجد واكتفى فني سبته وان

شأن

وذكر سلام زوار شريفة وعبد
 فعل كبريا مبطل فان كانت خاطا او
 فاعلى كبريا مبطل وان كان غير ذلك
 ثالث صحيح وان كان غير ذلك
 سبعا مبطل فان كانت خاطا او
 بيان علمائنا كذا في حديث
 وانما التليم كذا في حديث
 عمل بشيئ من ذلك

سأله عن

شأن حيث شاء فقد يتشهد ثم يسلم وان كان للحدث وبعد الشهادتين
 هذه مضت صلوة ومضمون هذه الرواية افضى لصديق ركة والفقه
 وهذا الحسن كصح عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا التفت في صلوة
 من غير فراغ فاعاد الصلاة اذا كان الالقاءات فاحشا وان كنت قد
 تشهدت فلا تعد ثم طاب ثراه وان صدر عنه حدث قبل تشهد
 الاخير وبعد الفراغ من السجدين في الاشهر لا يحوط بطلان الصلاة
 ولا بعض لا تبطل الصلاة ويتوضا ويتشهد وهذا القول لا يحد
 لا يخلو عن قوة والاحتياط ان يفعل كذا ويجيد ايضا **ويقول الناقل**
 وهذا البعض هو لصديق ركة في الفقيه كما اشترنا اليه انفا
 وهذه عبارة فيه وان رفعت رأسك من السجدة الثانية من
 الركعة الرابعة واخذت فان كنت قد قلت الشهادتين فقد مضت
 صلواتك وان لم تكن قد قلت ذلك فتوضا ثم عد الى سجدة و
 تشهد وهو مقتضى صحيح زماره المذكور كما اشترنا اليه مضافا الى الموثق
 كصح عن عبيد الله ابن زياد قال قلت لابي جعفر في الرجل يحدث
 بعد ما يرفع رأسه من السجود الاخير فقال قلت صلواته وانما تشهد
 تشهد الصلاة فيلتوضا ويجلس مكانا ومكانا نظيفا فيشهد
 قال في كف ولما تختم ان يكون المراد بعد الفراغ والابتداء
 بالواجب من الشهادتين قبل التمام بسيفاء نديه من الاذكار ويكون الامر
 بالاعتادة على السجدة بظهر ربه وهو وجه صحيح الشيخ ركة بين لا يضر
 ولكنه بعيد في الفرية راجع الى الخبر الاول ان يكون مخصوصا بمن دخل في

وذكر سلام زوار شريفة وعبد
 فعل كبريا مبطل فان كانت خاطا او
 فاعلى كبريا مبطل وان كان غير ذلك
 ثالث صحيح وان كان غير ذلك
 سبعا مبطل فان كانت خاطا او
 بيان علمائنا كذا في حديث
 وانما التليم كذا في حديث
 عمل بشيئ من ذلك

الصلاة يتيم ثم احدث ناسيا قال جازله ان يتوضأ ويبنى
 على صلوة على ما بيناه في كتاب الطهارة في الكتاب الكبير وهذا
 ما ذكره من الطهارة من الكتاب الكبير ان زمانه فقلت له دخلنا
 وهو متيم فصل في ركعة فحدثنا ما جاء قال يخرج ويتوضأ و
 يبني على ما مضى من صلوة التي صلى بالتيتم ثم قال ولا يلزم
 مثل ذلك في المتوضئ اذا صلى ثم احدث ان يبني على ما مضى
 من صلوة لانه الشريعة منعت من ذلك وهو انه لا خلاف بين
 اصحابنا ان من احدث في الصلوة ما يقطع صلوة وجب عليه استئنافها
 انتهى وهذا محل ايضا بعيد كما ترى وهذا الحكم في المتيم المذكور ايضا
 غير مسلم مع امكان حمل ما دل عليه على التقية كما في التبرأض مع ان
 في جملة من كتب الاستدلال واحدة بدلت فحدثنا في باب التيم على
 ما نطقنت عليه وان كلام فيه مذکور في الباب المذكور من اشبه البنية
 فليطلب من هناك مع احتمال ان يكون المراد من قوله ويبنى على
 ما مضى من صلوة التي صلى بالتيتم هو صلوة التامة التي صلّاها
 بالتيتم قبل ما دخل فيه فحدثنا فيكون حاصل المعنى يخرج من صلوة
 التي قدمت بالحدث ويتوضأ من الماء الذي احابه ويبنى على
 ما صلاه تامة بالتيتم ولم يطل هذه الصلوة بالحدث اصابة الماء
 بعدها في صلوة اخرى او يمكن الجواب ايضا كما فهم في خصوص ما نحن
 فيه لما شئنا اليه بالحل على التقية كما في التبرأض وفي هداية الامة
 بعد ذلك صحيح زمانه المذكور ما قول حمل على نسيان التيمد وعلى التقية

انتهى

انتهى وما يؤيد الحل على التقية قوله في موثق عبيد تمت صلوة انما
 التيمد بنسيان الصلوة لا اجتماع اصحابنا على وجوب التيمد وعدم تمامية الصلوة
 بدون قال في نهج الحق ذهبت الامامية الى وجوب التيمد الاخير
 الصلوة فيه على النبي وآله عليهم السلام والجاروس فيه طمنا بقدره و
 قال الامامان وقال ابو حنيفة يجب الجلوس دون التيمد انتهى واستدل
 ابو الصديق مضافا الى ما مر بالتيتم وليس ركنا فلا تبطل الصلوة
 بتدليسها والحدث في حكم التيمد والمسلم سببه لا تبطل الصلوة
 بتركه مطلقا ويظهر الجواب مما قلناه في المسئلة السابقة والماصل منع كون
 الحدث في حكم التيمد كما عرفت للفرق بين الحدث قبل التيمد و
 بين نسيانه لان في الاول يصدق عليه انه قد احدث في الصلوة بخلاف
 ناسي التيمد اذا اعتقد خروجه من الصلوة فانه يكون خارجا عنها وما
 يكتف عن الفرق ويوضحه هو ما اذا فني التيمد ولم ينس التيمد فاني
 به على الوجه المأمور به وخرج من الصلوة وهذا غير ممكن صورة الحدث
 قطعاً واجتماعاً وبالجملة فعول الصدوق قول من عني عنه لندرة وعدم
 اشتقاره بين الفقهاء بل كلما وجدنا سندا مستنده اشهر واصح دلالة
 اوضح واضح يشد الوهن فيه عندنا باغماض المشهور عند عدم
 له ولا اعتراض عند ولافتاء بخلافه فدل على قول علامه الماتن حرم
 وهذا القول الجواب لا يجلو اعن قوة تنبيه على شيء من ذلك
 بل الاقوى ما عليه المشهور لا طلاقا في الاخبار واجماعا في المنقول
 على بطلان الصلوة بوقوع الحدث في انشائها مضافا الى ما رواه
 حسن ابيهم قال سألته عن رجل صلى الظهر في العصر فحدث حين

جلس في الرابعة فقال ان كان قال استشهد بالادلة الله وان محمد رسول الله
 فلا بعد وان كان لم يستشهد قبل ان يحدث فليعد وليؤيد ونجدة الشهادة
 العظيمة قال في لفتكنا انه مصل احدت في صلوة فيطل اما المقعدة
 الاولى فلا ندنا يخرج من الصلوة باستيقا افعالها الوجبة
 التي من جملتها التيمم واما المقعدة الثالثة فجماعة
 انتهى وليتضح المرام في المسئلة لا تبدا نشا ثم قال طاب ثراه
 وان احداث في اثناء الصلوة قبل اتمام السجدة الركعة الاولى
 سهوا او من دون اختيار في المشهور ان صلوة باطله وان كان
 واتم الصلوة واعاد كان احوط ويقول الشافعي في نهج الحق ذهبت
 الامامية الى ان من سبقه بول او غاية او مخرج في صلوة بطلت
 وقال مالك وابو حنيفة والشافعي يني على صلوة وقدرها لغوا
 في ذلك المعقول من حيث جمعوا بين الضدين وهما الحدث والصلوة
 ولو سبق الحدث وخرج ليعاد الوضوء قال او احداث منعدا قال في
 الشافعي ان يني ايضا وهذا اخرج من الاول انتهى وقال الصلوة
 ركة وفي الامامية من دين الامامية قطع الصلوة بخرج اذا خرج من
 المصلي او غيرها مما ينقض الوضوء وكذا علمية الاجماع عن النامية
 والتذكير وكذا من صوح ارشاد المفسر الاردي على ركة لكن
 فيما اذا كانت الطهارة المستقضية بماء مائة وفيه عن الخلف
 كما تقدم عبارته في المسئلة الشافعية وعن نهائية الاحكام

هذا هو الوجه في المسئلة
 انما هو في المسئلة
 انما هو في المسئلة
 انما هو في المسئلة

الاجماع

فيها الاجماع فيما لو صدر عن اختيار واستدل في لف بوجوده اربع
 دجيبا في البعض والكهلى الى دعوى الاجماع الاول ان صحة
 الصلوة مشروطة بدوام الطهارة وقد نهى الشرط فيزول المشروط
 الثاني ان الاجماع واقع على ان فاقض الطهارة مبطل للصلوة الثاني
 ان الصلوة لو فعلت بطهارة ما تبدا انتقضت فكذا الترابية لا
 نهى احد الطهورين الرابع ان الاجماع واقع على ان الفعل الكثير
 مبطل للصلوة وهو حاصل هنا بالطهارة الواقعة في اثناء الصلوة قال
 ابن فهد في المذهب اعلم ان الحديثين الاولين الدالين على عدم بطلان
 الصلوة بالحدث من الصفاح لكنهما ليسا من قبل المتواتر فلا يصلح
 لتخصيص ما دل عليه عموم الاول القاطع والاصول المسئلة في
 وقع الاجماع عليها ويجوز ان تحل على التأويل البعيد من حيث
 صحتها انتهى والحديثان المسامرا لهما صحيحان زاره ومحمد بن
 مسلم في احدهما عن احدهما عن ابي قلابة رجل دخل في الصلوة وهو
 منيع وصلية ركعة ثم احداث فاصاب الماء قال يخرج ويتوضا
 ثم يني على ما مضى من صلوة التي صلى بالنيمة والثاني قلت في رجل
 لم يصب الماء وحضرت الصلوة فتييم وصلية ركعتين ثم اصاب الماء
 انقضت الركعتين او يقطعهما او يتوضا ثم يصلي قال لا ولكنه يمض
 في صلوة ولا ينقضهما لمكان انه دخلها وهو على طهور يقيم قال
 زاره قلت له دخلها وهو منيع فصلية ركعة احداث فاصاب
 ماء قال يخرج ويتوضا ويبني على ما مضى من صلوة التي صلى بالنيمة

ويكفي الخجل بما استرنا اليه في المسئلة السابقة وفي الجعفرية يقطع الصلوة كل ثلث
للطهارة وان كان سهوا سواء المائنة والترابيه وزاد الشارح فلو احدث
في اثناء صلوة كان ذلك مبطلا للصلوة وان كان وقوع ذلك منه سهوا
وهذا الحكم اجماعي وبه روايات منها قوله عز وجل اذا فرغتم من الصلوة فلا
ينصرفوا ولا يتوضوا وليعدوا الصلوة انتهي فالمسئلة اجماعية على ما مر او قبله
من الاجماع ولا سيما فيما اذا كان الطهارة المنتقضة طهارة مائية قال في الزاوية
الى الف فيها ليس الا المرفق في المصباح والشيخ في طوف حيث قال بالظاهر
والبناء كما يقيم من عبارتهما حيث قال ومن سبقه الحدث من قول او ركب
او غير ذلك فلا يصح بنا فيه روايتان احديهما وهي الاحوط انه يبطل الصلوة
في لفظ الاحتياط دلالة على ذلك لكنه غير صريح فيه بل ولا ظاهرا وبعضه
يصرح بخلاف بعد ذلك بان الروايتا والى التي احتياط بهما اولاهما القول
عليها عنده والمفح بها فلعن السيد كان حكى ايضا مع دعواه كالشيخ الاجماع
عليها فعلى هذا لا يخفى في الطهارة المائنة ويكون الحكم فيها مجمعا عليه مما عرفت
من شري الارشاد وغيرهما واما ما في الذخيرة من ان دعوى الاجماع هنا وهم
فلعله وهم ولو سلم ظهور خلاف الشيخ والمرقى لمعلومية نسبهما وعدم القيد
في الاجماع بوجهها وامثالهما من معلومي النسب عندنا بل عند العامة العباد
ايضا كما مر مرارا انتهى كلامه وام ظله فيمكن حمل الصحيحين المذكورين على التقييد
ايضا كما يراه في هذا الباب المتما لفته وعلى غير التقييد ايضا كما مر
كما اجاب في لف عن الصحيح الاول بحمل الركعة على الصلوة مجازا اطلاقا لا
الجزء على الكل وان قوله يخرج ويتوضا ثم يمسح على ما مضى من صلاته استارة

الاجزاء

الى الاجزاء بتلك الصلوات السابقة على وجدان الماء وعن الثاني يكتفي
بالفقد واحتمال رجوعه استجابا اذا صلى ركعته واحدة ثم قال على ان لا
عاقبة لا يدل على التفصيل الذي ذكره الشيخان من وجوب الوضوء والاقام
مع النسيان والاستئناف مع العدة فالذي ذهب اليه لم يدل الا حادثة
عليها انتهى نعم يوافق ظاهر هذه الاحاديث ظاهر اطلاق كلام حسن ان لا
عقب على ما حواه عنه في الكتاب المذكور وان لم يتعرض للكون مخالفا لغيره
المفيد الشيخ اولا ونعرض لذلك في المدارك وجعله موافقا له وان منه
رد ففعل الاقوال في المسئلة ثلاثا وصرح بان قول الحسن اعم من حصول الحدث
على جهة النسيان او التعمد ثم قال بعد ذكر الاحاديث فالحسن عمل بهذا
لا حادثة على عمومها والشيخان نزلا ما على النسيان واخذ في بيان وجه
التنزيل فقال ووجهه ان تعدا الحدث مبطل اجماعا فلا يجوز حمل الرواية
عليها اذا اخرجت لا تعارض الاجماع وحملت على سهو لان الواقع من الصلوة
وقوع مشروعا مع بقاء الحدث فلا يبطل بزوال الاستباحة كما مبطلون اذا
فجاءه الحدث فان قيل هذا ينتقض بالطهارة المائنة فان تجدوا الحدث
يبطلها وهي اقوى وبمبطل الاقوى مبطل الاضعف اجيب بان الطهارة المائنة
لا فم الحدث فالحديث المتقدمة فيها مبطل لذلك الرفع انتهى وصورت
القياس بهذا الواقع من الصلوة وقع مشروعا مع بقاء الحدث وكل واقع
من الصلوة وقع مشروعا مع بقاء الحدث لا يبطل بزوال الاستباحة ونبت
غيره بان كنية الكبرى غير مسلم الا ما مضى في الشارح فافهم بالظاهر
فهو باطل وما مضى فيه بعدم البطلان فليس باطل وان اريد الكهليته بالنسبة

الا ان ارفع فاقول الدعوى بل القدر فيها قطعي كما ترى اذ من صور ما اذا
 صدر الحدث عدا وحمله على المبطلين قياس لا يقال به بل معه فارق وهو
 عدم المكان اذ رأت الصلوة رافعا للحدث لتعذر التخلص فلو استأنف
 الصلوة مع وجود الحدث لم يظهر فائدة بخلاف ما كنز فيه ومن هنا يظهر
 ان السؤال الذي اوردوه ايضا غير مدفوع بما ذكره ووجه الاولوية ثابت
 والظن به الترابية وان لم يكن رافعة ولكنها مسجحة وحاله رفع الحدث اقوى
 من حاله الاستباحة ولذا يبطل الثانية ما لا يبطل الاولى وهو وجود الماء وكما
 تحقق الاولى لا تحقق الثانية من دون عكس فالرفع مشتمل على الاستباحة
 مع زيادته مع ان انتفاء الرفع لا يقتضي انتفاء الصلوة في جميع صورها
 وجه الكلية وانتفاء الاستباحة يقتضي انتفاءها في جميع صورها على وجه الكلية
 فلها مزيد اختصاص في صحة الصلوة وبطلانها بحيث لا يكاد يكتفي بالتخلف
 ولا حكم الرفع في حيث كان له التأثير في بطلان الرفع وهو صحة الصلوة بالنسبة
 الى الرفع بعد ان لا يكون له التأثير في المساوي وهو صحته بالنسبة الى الاستباحة
 على ان الاقرب اقرب الى التأثير من الابعاد وقول المجيب لا يندفع السؤال
 بان مبطل الاقوى مبطل الاضعف وليس سائلا ان يقول ان الحدث في
 التيمم يبطل الرفع ايضا حتى يفرق بكون الرفع في المايه دون الترابية بل
 المذبح حصول البطلان به وان كان بزوال الاستباحة فيقال ان الظاهر ان
 الترابية مسجحة للصلوة فالحديث المتيقن فيها مبطل لذلك الاستباحة وقد
 ابن ابي عقيل ان كان قولنا اخر كما ذكره ابن خلدون في غاية الضعف و
 ظهور البطلان لا نفعا واجماع وكل الاصحاب على خلافه والاعمال في كفا

فاعلم في ما ذكره

الكلام فيه ما ذكره وعلى تقدير الاول يكون قوله مردودا بطريق الاولوية بعد
 رد قول الشيخين نظر الى الاجماع ويكون قوله مردودا بعد رد قول طريق
 الاولوية نظر الى الاخبار فهل يكون اولى بالضعف من وجه **ثم قال**
فراه وان علم احدا انه ترك سجدة في الصلوة ولا يعلم ان تلك
 السجدة من ركعة واحدة فيكون صلوته باطلة او من ركعتين
 فنكون صحيحين فالمتشبهون ان صلوته باطلة والاحوط ان يأتى
 بالسجدة مع امربع سجدة للسجود ويبعد الصلوة ايضا **ونقول**
النافل وجه قول المشهورين ان كونها من ركعة فلا يحصل بقاء
 البراءة بدون الاعادة وفيه ان قدر المتيقن من بطلان الصلوة بزيادة الركعة
 فهو زيادة لا امكان زيادته كما يوضح في مسألة تعلق الشك بالسجدة
 وكذا وكحصل بقاء البراءة بعرضه استحباب الصحة مضافا الى عموم النهي
 عن ابطال العمل في الكفاية بعد نقل حكم المذكور عن المشهور قال في دليله
 نأمل وفي كذا ويحتمل الصحة لعدم تحقق للبطلان ولان نسيان السجدة
 من ركعة واحدة خلاف الظن وتفصيل المسئلة ما اتا به في التمهيد حيث قل
 لو تركت سجدة واحدة من ركعة واحدة اعاد الصلوة وكذا لو لم يعلم
 هل هي من ركعة او من ركعتين لان المسقط لما في الذممة غير معلوم تحقق
 ولو علم انها من ركعتين قضاها بعد التسليم وسجد للسجود اء كانا من
 الاولتين او من الاخيرتين وفيه لو تركت سجدة واحدة ولم يدركها من ركعة
 او ركعتين رجحا جانب الاحتياط قال في كذا وهو بطلان الصلوة لا يمكن
 كونها من ركعة فلا يحصل بقاء البراءة بدون الاعادة اقول اما ان يكون

وان كان مردودا بطريق الاولوية بعد رد قول الشيخين نظر الى الاجماع ويكون قوله مردودا بعد رد قول طريق الاولوية نظر الى الاخبار فهل يكون اولى بالضعف من وجه ثم قال فراه وان علم احدا انه ترك سجدة في الصلوة ولا يعلم ان تلك السجدة من ركعة واحدة فيكون صلوته باطلة او من ركعتين فنكون صحيحين فالمتشبهون ان صلوته باطلة والاحوط ان يأتى بالسجدة مع امربع سجدة للسجود ويبعد الصلوة ايضا ونقول النافل وجه قول المشهورين ان كونها من ركعة فلا يحصل بقاء البراءة بدون الاعادة وفيه ان قدر المتيقن من بطلان الصلوة بزيادة الركعة فهو زيادة لا امكان زيادته كما يوضح في مسألة تعلق الشك بالسجدة وكذا وكحصل بقاء البراءة بعرضه استحباب الصحة مضافا الى عموم النهي عن ابطال العمل في الكفاية بعد نقل حكم المذكور عن المشهور قال في دليله نأمل وفي كذا ويحتمل الصحة لعدم تحقق للبطلان ولان نسيان السجدة من ركعة واحدة خلاف الظن وتفصيل المسئلة ما اتا به في التمهيد حيث قل لو تركت سجدة واحدة من ركعة واحدة اعاد الصلوة وكذا لو لم يعلم هل هي من ركعة او من ركعتين لان المسقط لما في الذممة غير معلوم تحقق ولو علم انها من ركعتين قضاها بعد التسليم وسجد للسجود اء كانا من الاولتين او من الاخيرتين وفيه لو تركت سجدة واحدة ولم يدركها من ركعة او ركعتين رجحا جانب الاحتياط قال في كذا وهو بطلان الصلوة لا يمكن كونها من ركعة فلا يحصل بقاء البراءة بدون الاعادة اقول اما ان يكون

المراد بجمع اصالة شغل الذمة على اصالته البراءة من اشتغال الذمة بصلوة
واجب غير التلبس بها وعلى استصحاب الصلوة او ترجيح جانب الاحتياط
في العمل والفتوى ولو لم يكن كذلك لما حمل ما قلنا من اعادة الصلوة لغيره الا ان
دون الابطال احتياط في العمل ولكن عام الاحتياط في المسئلة هو ما قرره
الما في رحمه الله **ثم قال طاب ثراه** وان اخل بفعل من افعال
الصلوة مما ليس يركن فعله فلهذا اقتسم عند الفقهاء الاول
ما يتم الصلوة ولا يحتاج الى تدارك الثاني ما يتدارك ولا
يحتاج الى اسجد السهو الثالث ما يتدارك ولا يسجد له سجدة ١١
السمو ايضا قسم الاول فلو ترك من وجبه التسيات القراءة او
الحمد وحده او الحمد مرة وحده او وجه القراءة او اخفاها صلوة
صحيحة ولا يلزم من عليه التدارك ولو في القراءة في الركعتين الا
ولتين كليهما لم يتعين عليه الركعتين الاخيرتين قراءة الحمد على
لا شئ من الاقوى **وبقول النظار** وفيه خلاف لاحتياط الخلاف
على ما حكى وبوتهما ظاهرا جملة من اجبا كقوم ما دل على انه لا صلوة
الا فاحتم الكتاب وخصوص صحيح عن ابي جعفر قلت له رجل
في القراءة في الاولتين فذكر ما في الاخيرتين فقال بقطع القراءة و
التكبير والتسبيح الذي فات من الاولتين ولا شئ عليه وخرج حين بان
حما وعنه ابي عبد الله ع انه قال سمعنا عن القراءة في الركعة الاولى قال
اقراء في الثانية قال قلت سمعنا في الثانية قال اقراء في الثالثة
قال قلت سمعنا في صلوة كلها فقال اذا حفظت الركوع والسجود

واصل في بطلان الاعمال ما ذكره في بؤره من ان
واجب يتدارك ما ذكره في بؤره من ان
دارد ولم يجد سجدة ما ذكره في بؤره من ان
قراءت دارد في فرائض ما ذكره في بؤره من ان
اول فرائض ما ذكره في بؤره من ان
فرائض ما ذكره في بؤره من ان

فقد تمت صلواته

فقد تمت صلواته ولا يخفى ان الاحتياط غير ظاهر في الخلاف والعوم مع تلبه
مردوع بالنسبة الى عموم اولية التجيز من النصوص والاجماع ات الحكمة
لرجائه بالشهر العظيم القريبه من الاجماع المحقق مضافا الى اختصاصه
بكم التبادر الموجب عن تتبع النصوص والفتاوى بالفاتحة في محلها للمقرين
مطلقا شرعا وهو الركعتان الاولتان خاصة والخبر الاخير ضعيف سند ابل ولا
ايضا ولا دلالة في الصحيح على ما ذكرنا وهو كذا في نسخة عندي من الفقيه
ولكن في الربا من الصحيح قلت رجل في القراءة الى اخر الحديث بزياده في
الاخيرتين بعد في الاولتين وقبل ولا شئ عليه ثم ضعفه كالأول بظهورها في
لا بيان بالقراءة في الاخيرتين بقول مطلق والمراد بها حيث تطلق الحمد والسورة
وهو في الف للاجماع جدا وتزيد الصحيح ضعفا بظهور ما في كون الايتين بهما
فناء عما فات في الاولين لا اداء الى وظف في الاخيرتين زياوة على ما فيها ايضا
من الحكم بقضاء التكبير والتسبيح مضافا لهما في الاوليتين وهو في الف للاجماع
ايضا ومع التفرل فيها موافق لراي ابي حنيفة كما يظهر من ف وغيره الا
انه اطلق الترت في الاولتين بحيث يشمل ما لو كان عند التمشي وظهر زياوة
الونهن فيها بعارضة اجبار الدالة على مذنب المشهور منها صحيح معوية بن
عمر عن ابي عبد الله ع قال قلت لرجل يسهر عن القراءة في الركعتين الاوليتين
فذكر في الركعتين الاخيرتين انه لم يقرأ قال اتم الركوع والسجود قلت نعم قال
لا اكره ان اجعل اخر صلوة اولها وفي هذا الحديث تاويله لا حكم غير ما في
عقبه وان كان المراد من قوله من في القراءة في الركعتين الاوليتين وذكر في الا
خيرتين سج فيهما ولم يقرأ فيهما شيئا لان القراءة في الركعتين الاوليتين و

ابتداء الى مثل هذا المعنى ولذا عبر عنه في عدم بأكمله الى رفع كذا في شيء من ربه
 الذي عبر عنه في الكفاية حيث قال وكذا الواسع الحال الرفع من السجدة الاولى حتى
 سجدة ثانيا و مرجع البحث الى تحقق الاشتينية وعدمها بالنسبة الى السجود في
 صورت نسيان مطلق الرفع ووجه الاشكال على ما اورد في المسالك هو هذا
 وانما نسيان الرفع من السجدين فيشكل تحققة يعنى الحكم كما يدل عليه قوله حتى
 سجدة ثانيا ان كان معناه للرفع والعلانية ويمكن الا يقال ان التثنية نيم بالنسبة
 بمعنى انه لو سجد بنيتة الاولى ثم لم يرفع او العود او ازال عن ذلك بسبب نوم
 كونه قد سجد ثانيا و ذكر بنيتة الثانية اولم يذكر ثم رفع راسه فيكون قد سجد
 سجدين وانما الرفع بينهما فلا يتدارك اذ لا يتحقق الا بزيادة سجدة ثم قال
 وقد يشكل ذلك بانها والسجود منها كجس الصورة ويظهر الفايده في تدارك
 السجدة قبل الركوع وفي قضاؤها بعده ويتفرع على ذلك ما لو وجب
 عليه قضاء سجدين فصاعدا بعد الصلوة ولم توجب مقارنته النية لوضع
 الجبهة بل الكفينا بالنية استدامته كما هو الظاهر فانه لا يجب الرفع بل
 السجدين بل كل فرغ من ذكر واحدة سجدة بنيتة الاخرى على الاول
 على اعتبار الصورة يجب الرفع ثم قال ولم لظفر في هذه المسئلة بشئ
 قاطع يعتمد عليه الا ان ما ذكرناه من امكان التثنية مع نسيان الرفع
 هو ظاهر العبارة والمالك انت المسئلة من القسم الثالث وهو ما يتدارك
 مع سجدة السهو ونسيان سجدة ان لم يذكر حتى يركع او من القسم
 الثاني ان ذكره قبل الركوع وقال بعد هذا ويمكن تنزيل العبارة
 على وجه الاشكال فيه بان يحل نسيان الرفع على نسيان كماله بان يرفع

بحيث يتحقق الفصل

بحيث يتحقق الفصل بين السجدين ونسب الباقى ويبقى المسئلة المشكلة
 كما انما اشتهى وفي معناه ما اوردوه في المقاصد العلية في بيان هذا الاشكال
 وظن ان ليس بهذا الاشكال والاطاق بالقسم الثالث او الثاني على الفقيه
 المذكورين كما ذكرها متعين كما جزم به المحقق الثاني في رده في شرح الالف حيث
 قال وكذا الواسع الرفع من الاولى سواء زال جهته عن محل السجود ام لا لكن في
 الثاني يكون ناسيا سجدة فيعود لهما ما لم يركع في الثانية ولذا استبعده
 جدا في الداركت وادعى القطع في عدم الصدق السجدين بقوله فان من هذا
 شئ لا يصدق عليه انه الى بالسجدين قطعاً اذا عرفت هذا فاعلم ان جميع
 ما ذكر في هذا المقام مبني على مذاهب المشهور من اختصاص سجود السهو بوضوح
 محصوره وكون وجوبه لكل زيادة ونقصه غير مبطلتين كما نسب القاضيان
 في نيم وقع وعده الى قيل واستوجبه عنده في الآخر وقال السيد عميد الدين
 رده في شرح بعد نصب القول الاتحباب في سجدة السهو وقول الصدق
 بما ياتي في وانما طولنا الكلام هنا بذكر اقاويل فقهاءنا في هذا الموضع حيث
 قال المصنف وقيل يجب لكل زيادة او نقصه ولم نقف على خصوصية
 ذلك القائل وانما نقل ذلك الشيخ ابو جعفر الطوسي في مسائل
 الخلاف فانه قال لا يجب سجدة السهو الا في اربع مواضع
 كما تقدم ثم قال فاما ما عدا ذلك فهو كل سهو يلحق الاثنان لا يجب
 عليه سجدة السهو فعلاً كان او قولاً زيادة كان او نقصاناً
 متحققه كانت او متوهمه وعلى كل حال وفي اصح بناحي قال عليه سجدة
 السهو في كل زيادة او نقصان كما ذكرناه ثم قال والدليل على اخاره

المصنف ما رواه سفيان بن السبط عن أبي عبد الله عليه السلام قال تسجد
سجدة السهو في كل زيادة يدخل عليك أو نقصان ولا تنهاك بيان
على الشك في الزيادة والنقصان فأجابها على متيقنهما أو لا والاول
حق والثاني كذلك بيان حقيقت الاول ما رواه الفقيه بن زياد
سئل ابا عبد الله عن السهو فقال من حفظ سهوه فاته فليس عليه سجدة
السهو وانما السهو على من لم يذكر زاد في صلوة أو نقص منها شيئا
شرف في س في مسئلة اخرى قبل الخوض في هذه المسئلة وفي رواية الحلبي
الصحيح عن الصادق عليه السلام اذا لم تذكر رابعا صليت او حقا او زوت
او نقصت فتشهده وسلم واسجد سجدة السهو بغير ركوع ولا قراءة تشهده
فيما تشهدا خفيفا ثم قال في هذه المسئلة بعد الاشارة الى الاقوال
وقول الصدوق بوجوبها اذا لم يذكر زاد او نقص ونقل الشيخ انه يمكن
في كل زيادة ونقصان ولم يظفر بقائله ولا يأخذ هذه الرواية
الحلبي السالف وليت تركية في ذلك لاحتمالنا الشك في
زيادة الركعات ونقصانها او الشك في زيادة فعل او نقصان
وذلك غير المدعى الا ان يقال باولوية المدعى على المنصوص
انتهى اقول ورواية سفيان الذي تمتك بهما السيد العميد
مقدوح فيها بالارسال و جهالة الراوي نعم المرسل ابن زياد
عمر وسفيان بن السبط الفحل قيل في ترجمة السند عنه وهو هذا
وقوله ولا تنهاك بيان الخ في بيان الاولوية قلت كجانب على الشك في كل
زيادة ونقصان او في الجملة والاول خلاف ظاهر الجاه لعدم ظهوره قابل

في الزيادة

في الزيادة حيث حصر الاقوال في المسئلة والثاني غير محدد بوجوبها ليقين
الزيادة والنقصان في الجملة وهو بوجوبها في صور مخصوصة معينة ولو ان يقين
في الشك في وجوبها ايضا مع كونه باطلا في نفسه مبطل للقول بوجوبها ككل
زيادة ونقصان لا مثبت له فلا ارى لغير هذه الاولوية وجه ان يبق كوجوبها للشك
في كل زيادة ونقصان وبذلك يظهر وجه الوجه في كلام الرضا في ذلك فان وجوبها
منها يستلزم وجوبها مع القطع بالزيادة او النقصان بطريق اولي كما صرح به جماعة
من الصحابة ولعله لذلك نسب شيئا من القول بوجوبها في كل زيادة ونقصان
الى الصدوق انتهى وكلامه في نفسه هذا جوابا عما في س في المأخذ ما ذكرناه ويصح
بجوابه سفيان وهو من جملة القائلين بوجوب صاحب الدعوى وقبله الفاضل
وقبلها الصدوق انتهى قول والعلامة في اول من نسب هذا القول الى الصدوق
فيما اعلمنا في غير غيره وهو قوله في الخبر وقال ابن بابويه يجب سجدة السهو
لكل نسيان او زيادة او نقصان في الصلاة الجليح المصنف عن الباقر عليه السلام
قوي عن سفيان قال ابن فضال في المذهب نقل الشيخ والمصنف وجهها
لكل زيادة ولم يذكر القائل ولعله ما وقف على ما نقلنا عن غيره وكذا
السيد العميد في المذهب المصنف رحمه الله في كلامه الصدوق في ذلك
نساء السهو الا على من فقد في حال قيامه او قام في حال قعوده او ترك التكبير
اولم يذكر زاد او نقص ثم قال في موضع اخر وان نكبت في صلوة ناسيا
فليس عليه سجدة السهو في صلوة السجدة السهو في صلوة السجدة السهو في صلوة
عنه من ايضا في لفظ غلب نقل الاقوال في محل الاشتباه قوله اولم يذكر
والاولوية ان تمت فيها لنبهته اليه وجعلها في المذهب قولان كالشبهة و

في الزيادة

والسيد المذكورين حيث جعل قول الصدوق خامس الاقوال في المسئلة وما
 نحن فيه سادسها واخذ صحيح الخليل دليلاً عليه وقال وهو محتمل لكون الشك
 في زيادة الفعل ونقصانه كما هو في عبارة الصدوق ويدل على اولوية القول
 في المدعى لان ما دلت عليه الرواية هو الشك في حصول الزيادة واذا وجب
 الجبران لتجوز الزيادة فمع تيقنهما اولاً ثم قلنا وتزكياً على حصول الزيادة
 والنقصان اولاً لكونه ناسياً وما ذهب اليه الصدوق بعينه الرفع حكم السهو
 في السهو ويجعل قوله اذا لم تدر صليت اربعاً ام خمساً كلاماً تاماً وقوله بغير ذلك
 او زدت او نقصت تقديره او حصل منك زيادة او نقصان ويكون هو
 المدعى بعينه ثم جعل هذا اقرب الاقوال الى الاحتياط وقوله وما ذهب اليه
 الصدوق بعينه اهـ معني على كونه محمولاً على تحقق وقوع الزيادة او النقصان
 وعدم تحقق الخصوصية فيرجع الى السهو في السهو بان صدر عنه زيادة او
 نقصان حسره او لم يحسرها عن كونه الزيادة او النقصان ولعل هذا هو الذي
 قرره السيد المذكور والشبهة عن عبارة الصدوق وكيف كان فالقائل بوجوب
 للشك في كل زيادة او نقصان غير معلوم لنا من الاصحاب محم تقدم زمانه
 على الشريفي نعم قال الشيخ في المقاصد العلمية في بعض الاخبار
 وجوب التام في الشك في الزيادة والنقصان وما الى ذلك لا يخفى في كونه
 حسن انتهى ولعل فيما عدا هذا الى عدم معرفة القول بذلك كما لا يخفى
 ولما رخصنا بعض خصوصيات الاخبار كصحة زيادة عن احد عشر ركعة
 قال قلت لم يخبرني في اربع ركعات في الشك وقد احرزنا اثنتي عشرة
 ركعة ركعتين واربع سجرات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويشتمه

ولا شيء عليه وان

ولا شيء عليه وان لم يدرك في ثلث ركعات في اربع وقد احرزنا الثلث قائم
 فاضاف اليها اخرى ولا شيء عليه وصحيح محمد بن مسلم سالت ابا عبد الله
 من رجل صلى ركعتين فلا يدري ركعتان هي ام اربع قال لا يسلم ثم يقوم فيصلي
 ركعتين بفاتحة الكتاب ويشتمه وينصرف وليس عليه شيء وفي الصحيح عن
 زرارة عن ابيه عليه السلام رجل لم يدرك اثنتي عشرة ركعة قال ان دخلت الشك
 بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه وسلم قلت فانه
 لم يدرك اثنتي عشرة ركعة في اربع قال يسلم ويقوم فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شيء
 عليه وفي صحيح ابن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن رجل لا يدري ركعتين صلى ام
 اربعاً قال يشتمه ويسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين واربع سجرات يقرأ فيها بفاتحة
 الكتاب ثم يشتمه ويسلم وان كان صلى اربعاً كانت ما تان نافله وان كان
 صلى ركعتين كانت ما تان تمام الاربع وان تكلم فليجهد سجدتي السهو الى نحو
 ذلك بل الى غير جرد من الاطلاقات الاخبار وعوماتها في الموارد التي صدر
 فيها بقاء وفيها بعض ما يعارضها كالحسن او الصحيح عن زرارة قال سمعت
 ابا جعفر عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا شك احدكم في
 صلوة فلم يدرك اربع ركعات فليجهد سجدتين وهو جالس وهي سجدتا رسول
 الله صلى الله عليه وآله المرغبتين ومضمرة سجدة قال قال من حفظ سهوة فاته
 فليس عليه سجدة السهو انما السهو على من لم يدرك اربع ركعات نقص منها و
 مثله صحيح فيفضل المتقدم ومع التنزل يكفي في الترجيح اصالة البراءة و
 الشهرة بان الجماعة مضى الى عدم معرفة قائل او قول به صريحاً على ما
 تقدم مع ان احتمال باقية عبارة الصدوق بعينه جازيها ايضاً بل لعل

منه هو الحافظ على الترتيب قال في الرياض وانما يجب اعادة السجدة
 على حفظه على الترتيب بينهما وبين الفاتحة الواجب اتفاقا فتوى ورواية
ثم قال طاب ثراه واما جهل القراءت والاحضات ان تترك
 محل الخلاف هل يتدارك قبل الركوع ام لا ولا يظهر انه لا يتدارك
 وصلوته صحيحة **ويقول الناقل** وجه التدارك انما كيفية للقراءت
 ومتى اكتمل العود اليها اكتمل العود الى كيفية ما فيها ايضا ما لم يركع ووجه
 عدم التدارك اطلاق النص بعدم العود اليها وهو صحيح زراعه عن الباقر
 ع في رجل جهل بما لا ينبغي الجهر فيه او اخفى ان فعل ذلك ناسيا او سهوا
 او لا يدري فلا شيء عليه فانه قال باطلاقه على عدم الالتفات مطلقا كما
 انه ينزل على معذرت الجاهل فيها وهذا هو الصحيح وفي الكفاية فالظن لا يرجع
 اليه اذا فرغ من القراءت وان لم يركع بل الظن انه لا يرجع اليه وان كان
 في اثناء القراءت وهو مكث بل قال في المقاصد العلية ومن هنا يلزم انه لا يجوز
 لعود ايضا لاستلزام زيادة الواجب مع الغنا عنه فلا مجال للاحتياط بالا
 عادة ولعله لذلك لم يتعرض لهذا الاحتياط علامة المانع رحمه الله مع تعرضه
 في محل الخلاف كثيرا **ثم قال طاب ثراه** وان نسي ذكر الركوع وتذكره
 قبل ان يخرج من محل الركوع او رفع الرأس من الركوع او نسي طائفة
 بعد رفع الرأس وتذكر قبل السجود يرجع ويتدارك وفيه بيان
 الطائفة يرجع ويقوم مندوبا ويتوقف قليلا ويذهب الى
 السجود وان في ذكر السجود الاول او السجود على الاعضاء الستة
 غير الجبهة او الطائفة في السجود بقدر الذكر وتذكر قبل رفع الرأس

وإذا ذكر الركوع في الصلاة فليذكره في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي الركعة فليذكرها في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي السجدة فليذكرها في السجدة التي كان فيها

وإذا ذكر الركوع في الصلاة فليذكره في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي الركعة فليذكرها في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي السجدة فليذكرها في السجدة التي كان فيها

من السجود الاول يتدارك وكذا يتدارك ان نسي جلوس التمام
 بعد سجود الاول او الطائفة في الجلوس وتذكر قبل وضع الرأس
 في السجدة الثانية وكذا ان نسي الذكر في السجود الثاني او الطائفة
 فيه او وضع واحد من اعضاء السجود غير الجبهة على الارض وتذكر
 قبل رفع الرأس بفعل ما فسد وان نسي سجدة واحدة او التشهد
 وتذكر قبل الركوع يرجع ويأتم بالسجدة او التشهد ويقوم و
 يستأنف القراءت ان كان قرأ وصلوته صحيحة وان تذكر بعد
 القيام بسجدة بعد الصلوة سجدة بين السجود احتياطاً **ويقول**
الناقل لا خلاف في الحكم المذكور في السجدة الواحدة والتشهد وعنه جماعة
 المتخرج بالاجماع فيها مضافا الى القحاح المستفيض منها صحيح اسمعيل بن جابر
 ع ابي عبد الله ع في رجل نسي ان يسجد سجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم انه لم
 يسجد قال فليسجد ما لم يركع فاذا ركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليمض على
 صلوة حتى يسلم ثم يسجد ما فاتها قضاء ومنها صحيح ابي بصير المتقدم في البحث
 ع وجوب سجود السهو لكل زيادة ونقص وفي خبر ابي بصير بسند فيه محمد بن سنان
 سألته عن نسي ان يسجد سجدة واحدة فذكر ما هو قائم قال يسجد ما اذا ذكر ما لم
 يركع فان كان قد ركع فليمض على صلوة فاذا انقضى قضاؤه وليس عليه
 وفي خبر معلى بن خنيس ع ابي الحسن المأخوذ عنه في الرجل ينسى السجدة من صلوة
 قال اذا ذكر ما قبل ركوعه سجدة ما وبنى على صلوة ثم يسجد سجدة السهو بعد
 الظفر وان ذكر ما بعد ركوعه اعادة الصلوة وبيان السجدة في الاوليتين و
 الاخيرتين سواء قال في سبب وانما اراد به في ترك السجدين معا لا ترى

وإذا ذكر الركوع في الصلاة فليذكره في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي الركعة فليذكرها في الركعة التي كان فيها
 وإذا نسي السجدة فليذكرها في السجدة التي كان فيها

تفني حكم من ترك السجدة الثانية معالاة قال اذا ذكر ما بعد الركوع اعاد الصلوة
فلولا ان المراد بذكر السجدة الثانية معالاة وجب اعادة الصلوة اقول وعلا
هذا التفسير يكون شاهداً لكون الحكم واحداً في ترك السجدة والسجدة في هذا
المقام كما هو الاظهر الاظهر كما تقدم فيما مرشروفاً وانما الملم علامه المان
لـ من هذا لكون الكلام فيه في غير الركن وتقريره في مقروء المتقدم ومنها صحيح
سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع عن رجل ان يجلس في الركعتين الاولى
فقال ان ذكر قبل ان يركع فليجلس ان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلوة في
اذا فرغ فليسلم وليسجد سجدة السهو ومنها صحيح عبد الله بن ابي بصير
عن ابي عبد الله ع عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها فقال
ان كان ذكر وهو قائم في الثالثة فليجلس ان لم يذكر حتى يركع فليتم صلوته
ثم يسجد سجدة في وهو جالس قبل ان يتكلم وفي خبر الطوسي في سنة محمد بن
عمر ابي عبد الله ع عن الرجل يسأله في الصلوة فيسجد فليتم فقال يرجع فيسجد
قلت وليسجد سجدة السهو فقال لا ليس في هذا سجدة السهو في يك
فالمراد بهذا الجزاء اذا ذكر قبل الركوع رجوع فتشهد فليس عليه سجدة
السهو ووجه الاحتياط في المقيما تقدم في تقدم في ضمن مسئلة النبي
نظراً الى خلاف جمع من اصحاب مع دعوى الاجماع كما مر شيئاً في تحقيق
الكلام فيه في محله انما نعم **ثم قال طاب ثراه** وفي صورت في السجدة
ان جلس بعد رفع الرأس من السجدة الاولى واني بالاطمئنان بعن النقرة
بقصد الواجب وغفل بعده عن السجدة وتذكر بعد القيام لا ياتي باطلاً
والطمانينة لما يعود الى السجود ويذهب الى السجود وان كان ما الى بالجلوس

والثاني أنه أصلاً يجلس أولاً ويلبث قليلاً وبعد ذلك يذهب إلى السجدة
وإن كان جلس ولبث وليكن لا بقصد الواجب بل بقصد جلسته
لاستراحتة التي يستحب بعدها السجدة الثانية ففي هذا الصورة خلاف
بين العلماء ولا يخلو عن الاشكال ولا يبعد أن اوقع بقصد الاحتياط أن
لا يكون سوء ولعله أن أعاد الصلوة أيضاً كان أحوط **ويقول الناقل**
وقد سبق في ما سلفناه في الصورة الثانية من مفروض المتن من عدم الإلزام
بالجلوس وجه اشكال أيضاً وإن كنا رجحنا وجوب الايمان به قبل السجدة
وفقاً لما في العبارة وخلافاً عن الشيخ كما مر وقد قدم أيضاً في هناك تفصيل
الكلام في الصورة الثالثة التي جعلها محل الخلاف والاشكال وبين وجه
مشروعها وإن اجدوا الوجهين الاكتفاء بالجلسته المذكورة فلا حاجة إلى
الاعادة فتذكر الآن الاحتياط على ما ذكر علامته الحاتمي رحمه الله مما لا بأس به
ثم قال طاب ثراه وإن جزم بعد القيام وقبل الركوع بآيات منه
سجدة واحدة وشك في السجدة الاخرى يرجع للسجدة التي جزم بعد
الايمان بها ويأتى بها وفي السجدة التي شك فيها الاشكال والظاهر
لا يأتى بها وإن أعاد الصلوة في هذه الصورة أيضاً لعله كان أحوط **ويقول**
الناقل وكفى الكلام في هذا المرام أيضاً مضمناً مضمناً وإن الاحتياط
هو وجوب الايمان بالمشكوك فيها أيضاً وكونه مفروضاً المنسبة جزم
فليذكر عن هناك ومقتضى الاحتياط أيضاً الايمان بها كما لا يخفى
قال طاب ثراه وأما القسم الثالث فإن في سجدة واحدة أو

بعد الصلوة ويسجد لكل سجدة السهو وظاهر الأحاديث في بيان السهو
 ان يكتفي بالسجدة النسيئة من دون سجدة للسهو وفي حديث التشهد ان يأتى
 بسجدة السهو ويكتفي بالتشهد الذي يقرب في سجدة السهو ولا احتياج الى
 تشهد آخر للقضاء والاحتياط العمل بالمشهور **ويقول النافله**
 يشهد بما ادعاه في المقام الاول ظواهر الصحاح الواردة في مقام البيان
 لا مرة بقضاء السجدة خاصة من دون بيان سجدة السهو او اشارتها
 الى الترخيصة من النصوص بغيرها فيها وفيها الصحيح وغيره ومنها خبراء
 بصير الصحيح وغيره المتقدمان ومنها خبر محمد بن منصور قال سالت عن ذلك
 من السجدة الثانية من الركعة الثانية او شك فيها فقال اذا خفت ان لا
 تكون وضعت وجهك الامرة واحدا فاذا سلمت سجدة واحدة
 ونفثت وجهك مرة واحدة وليس عليك سهو وفي موقوف على الفصل
 عن الرجل ينسى الركوع او ينسى سجدة السهو قال لا قرأت الصلوة وليس في
 دلالة فقهور كما لا يخفى وخروج صورت خاصة وهي ما اذا نسي الركوع ولم يذكر
 قبل السجود لا يقدر في الخية ولا يستحب في غير عموم اللغوى وجميع هذا ان لم يكن
 التبريد من الراوى والا فلعله يكتفي اثبات الدلالة بوجه آخر وفيه قد تفر
 الا ان الاول هو الاحتمال الاظهر ان جوز لا خرايضا وعليه فالدلالة ما مر
 واستدل في يك على الوجوب برواية سفيان بن السبط ولفظها وبأنه
 بين الاصحاب وبأنه ترك واجبا سهوا مما يجب قضاءه فيجب جبرانه
 بسجدة السهو كالتشهد والاحال في جميع هذه الوجوه وأضعف ولا قال
 بعض اهل التحقيق لا اعرف على ايجاب سجود السهو في خصوص هذا النوع

عمل عليه سجدة

رواية في رواية

رواية بل في رواية ابي بصير دلالة على عدم وجوبه بها نعم ربما يستدل على
 وجوبه برواية سفيان بن السبط والفضيل بن يسار ورواية الحلبي الصحيح
 على الظاهر الا انها كما تدل على وجوبها هنا تدل على وجوبها كهل زيادة ولقبه
 واليكن الاستدلال بها من القابل بوجوبها في مواضع مخصوصة على ان في سنة
 الاول كلام وفي متى الاخيرتين اجمال اشئ وجميع ذلك قد حققناه ووضحناه
 فيما مر كما عرفت واذا عرفت هذا فاعلم ان الامر في القضاء لا يمتنع ليس
 على نحو ما في الاحاديث ولذا احتضت علامته الماتن بظاهر الاحاديث ودون ظاه
 الاصحاب او ظاهر الشريعة ونسب خلافا الى المشهور بل عليه دعوى الاجماع كما عرفت
 الخلاف والعينية والمشتري والتذكرة قال في الرياض بعد قوله باختصار الدليل
 في الاجماع وفي التمسك به في مقابلة هذه النصوص اشكال سيما مع احتمال
 بطلان الماتن في المعية الخلاف في ذلك عن رؤساء الاصحاب كما لفتد وقين
 والمفيد في الرسالة والعلم في مال اليه جماعة من المتأخرين ولا يخلو عن قوة ولكن
 العمل على المشهور انتهى وقال في المدارك اما وجوبه بنسب السجدة
 فيشكل ان لم يكن اجبا عينا وفي حواشيه على الالفية جعله غير واضح بعدم ظهوره
 وفي المفاتيح المشهور وجوب سجدة السهو مع القضاء كما في الخبر ونقل عليه
 الاجماع لكن يدفعه ظواهر الصحاح بل صريح بعضها وفي الكفاية بعنينة
 الى المشهور وقيل لا يجب ولا يخلو عن قوة بل يظهر من امانه الصدوق
 كونه من دين الامامية حيث قال في مقام توصيف ذلك ولا يجب سجدة
 السهو على المصلي الا اذا قام في حال قعوده او قعد في حال قيامه او ترك
 التشهد او لم يذكر او في صلوة ام نقص منها اشئ او وجب ثمة الاسلام

في سجود السهو في اربعة مواضع ليس ما نحن فيه منها حيث قال في
مواضع السهو التي قد ذكرنا في الاثر سبعة منها يجب على الساجد فيها
اعادته الصلوة الى قوله ومنها مواضع لا يجب فيها اعادته الصلوة ويجب
فيها سجدة السهو الذي يسجد في الركعتين ثم يتكلم من غير ان يقول
وجهه وينصرف عن القبلة فعليه ان يتم صلوة ثم يسجد سجدة السهو والحمد
لله الذي لا يحصى في الركعتين وفاته ذلك حتى يركع في الثالثة فعليه
سجدة السهو وقضاء تشهد اذا فرغ من صلوة والذي لا يذكر في اربع
صلوات او غشا عليه سجدة السهو والذي يسجد في بعض صلواته فيكلم بكلام لا
ينفع له مثل الحمد لله من غير تعد فعليه سجدة السهو فلهذا اربعة مواضع
يجب فيها سجدة السهو الى اخر كلامه وكيف كان فقتضى الاصل مضاعف
الى جميع ما مر عدم الوجوب فهو الاقوى فلا يبق في العمل على المشهور الا
الاحتياط كما نبه عليه علامته الماتر في وشبهه بما عاود في المقام الثاني
ظواهر الفحاح الواردة بسجدة السهو من دون بيان القضاء التشهد فيها
لا اشارة وخصوص ما في موثق ابي بصير قال سألت عن الرجل يسجد
يتشهد قال يسجد سجدة فيهما وفي رواية الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله عن
رجل يصلي الركعتين من الوتر يقوم في تشهد حتى يركع فيذكر هو الك
قال يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم ويقوم قال قلت اليس قلت في الفريضة
اذا ذكر بعد ما يركع مضى ثم سجدة سجدة في بعد ما ينصرف ويتشهد فيها
قال ليس النافله مثل الفريضة وهذه يوافق فتوى الصدوق في الفريضة
قال وان نسبت التشهد في الركعة الثانية وذكرته في الثالثة فاعادتها

عشر مواضع

يتشهد

وتشهد ما لم يركع

وتشهد ما لم يركع فان ذكرت بعد ما ركعت فامض في صلواتك فاذا
سجدت سجدة سجدة السهو وتشهدت فيها التشهد الذي فاتك
وهو المحكى عن والده في الرسالة وعن المصنف في الرسالة الغفرية لكنه وافق في المقصود
الجماعة بقوله فان ترك التشهد ناسيا قضاؤه ولم يعد الصلوة وبدل على
هذا ما في صحيح محمد بن احمد بن عمار في الرجل يفرغ من صلوة وقد نسي التشهد حتى
ينصرف فقال ان كان قريبا رجع الى مكانه فتشهد والا طلب مكانا
تظليفا فتشهد فيه وما في خبر علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع اذا نسي في الركعة
الاوليين ولم تشهد فكرت قبل ان تركع فاقعد فتشهد وان لم تذكر حتى
ترجع فامض في صلواتك كما انت فاذا انصرفت سجدة سجدة السهو
لا ركوع فيها ثم تشهد التشهد الذي فاتك وقصود السند فيه منجر بالشهر
والاجماع المنقول عن ف واحتمال التشهد في التشهد الذي في سجدة
السهو كما يشعره العطف ثم يضعفه بقيد التشهد بالذي فات والتشهد
في سجدة السهو خفيف كما ياتي وهو خلاف التشهد المنع وظهور
الصحيح في التشهد الاخير وجهه غير معلوم بعد اطلاقه بل عموم الناس
عن ترك الاستفصال بعد عدم ظهور قابل منه النقض كما قيل في قوله
عموم ما دل على قضاء ما اخل به في صلوة منه صحيح حكم بن حكيم الا في مثله
بيان سجود اخر الصلوة ومنه ما في صحيح عبد بن سنان عن ابي عبد الله ع اذا
نسيت شيئا من الصلوة ركوعا او سجدة او تكبيرا ثم ذكرت فاقض الذي
فاتك سهوا وفي صحيح عمار السند في يك عن عبد الله بن سنان عن ابي
عبد الله ع اذا نسيت شيئا من الصلوة ركوعا او سجدة او تكبيرا فاضع

الذي فأنك سواء اقل في الرياض وشمولته للاركان وغير ما قلنا لا يكف
 قضاء مع خروجها بالاجماع وغيره غير قاصح اذ غايته كونه مقيد للاطلاق
 وهو لا يوجب خروج الباقي عن الحجية فتا اقول بعد القطع بالارادة كيف
 يجوز هذا التقيد وعليه بناءهم في عدم جواز خروج خصوص السبب عن العام
 بالاجتماع اذ تناوله للسبب قطع ولغيره ظن واخراج ما دل عليه اللفظ
 ظاهر من الارادة سابق بخلاف اخرج ما دل عليه قطعاً بل ما نحن فيه
 اجعل مما مشوبه هناك من مثل السؤال عن برضا عنه والمروءة بشاة ميتة
 من دون سؤال وقوله ما عدا الله الا قول خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه الا ما
 لونه او طعمه او ريحه وفي الثاني اما ب وبع فقد ظهر وقد حقق الكلام
 في **كفاية الطالب** وايضاً بعد كون الخبر مخالفاً للاجماع ولو في الجملة
 بالنسبة الى بعض اجرائه فيوهم القك به الا ان يمكن حمله على ما هو لائق
 الجمع عليه كحل ما نحن فيه على الكون في المحل دون تجاوزه والقضاء بعد
 الصلوة كما مر في بعض المسائل السابقة او على معنى يعتمدها جميعاً
 فيصح في كوالركوع على الموضع الاول وفي كوالسجود على المعنيين جميعاً
 وكيف كان فالاقوى في اصل المسئلة ما عليه المشهور **ثم قال طالب**
 وموافق المشهور السجدة المنسية والتشهد المنسي يأتي بهما قبل
 سجدة السهو والظاهر ان لم يقصد الاداء والقضاء ولم ينبأ بال
 ويخط بالبال وسجدة نسي من صلوة الظهر مثلاً لوجوبها قربته الى الله
 وفي التشهد ايضاً يقصد كذلك ولا يقصد الواجب يكون احوالاً يعلم
 واعلم ان هذا الاحكام لم تلح مضت احكام غير سجدة في اخر الصلوة

وتشهد الآخر

وتشهد الآخر واما سجدة آخر الصلوة فان نسيها جميعاً او احدها وتذكر
 قبل السلام يأتي بذلك المنس والتشاف التشهد وصلوة صحيحة ولا
 يبعد ان شرع في التشهد ورجع ^{ان يكون} سجوداً وسجوداً طناً اعلى رعايته بعقوب
 قوال وان تذكر بعد السلام ان كان سجدة في فصلوته باطلته موافق المشهور
 وان كاسجدة واحدة يأتي بها وصلوته صحيحة **ويقول الناقل** ما ذكره
 رحمه الله من الحكم في صورت التذكر قبل السلام من التدارك استيناف
 التشهد والاحتياط بسجود السهو مبني على كونه في اثناء الصلوة وانه غير خارج
 منها وهو انما يتم على القول بوجوب التسليم ودخوله فيها لا مطلقاً خلافاً في
 ك لو كان حيث قال في نسيانها اي السجود والتشهد المذكورين الاجود تدارك
 الجميع اذا ذكر قبل التسليم وان قلنا باستحبابه لا إطلاق الامر بفعله وببقاء
 محلها فيه وفي الرياض نعم هو على القول بوجوب التسليم ودخوله في
 الصلوة كما هو المختار حسن وينبغي اعاده التشهد اثني وهو كذا وعلى
 فرض الاستحباب الوجوب الطارح عن الصلوة يكون خارجاً عنها بالتشهد
 فالسجود والمنس لابد منه قضاء كصوره التذكر بعد التسليم فلا استيناف
 للتشهد ولا احتياط في سجود السهو لرعايته بعض الاحوال وهو القول
 بوجوبه لكل زيادة ولتقصير الزيادة في التشهد كلاً او بعضاً ووجه البطلان
 في صورت نسيان السجدة بين معادفاً للمشهور كما نبه عليه هو فوات
 الركن مع عدم التدارك للمخرج من الصلوة بالتسليم واحتمل قويا في ذلك
 الحكم باخروج من الصلوة بالتسليم وهو يقتضي فوات محل السجدة بين
 فيبطل الصلوة للاخلال ح بالركن على وجه لا يمكن استدراكه ثم قال و

قبل الطائفة بالركعة فيرجع اليها ما لم يفعل المناسخ بعداً وسواء فيكمل
 الصلوة بعدهما لوقوع التشهد والتسليم في غير محلها اذا التقدير وقولها
 قبل السجود على وجه يمكنه فيه استهراك السجود ولعل في نسبت البطلان
 الى موافقة المشهور اشعار بنوع تأمل في كلام علامته الماتن ره ولعل و
 جهة ثالثة الاحتمالين في ما ذكر وحكم سجدة الواحد غير هذا بل هو بالنسبة
 عليه اضرأ وما وفقت فيه على خلاف ظاهر وفي الرياض الى لم اجد في
 الحكم خلافاً به صرح بعض الاصحاب ايضاً اشهرى وبويده صحيحاً عبد الله
 بن سنان في القبل وصحيح حكم بن حكيم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل ينس من صلوة ركعة او سجدة او الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك
 فقال يقضى ذلك بعينه فقلت العبد الصلوة فقال لا **ثم قال**
طاب ثراه وان نسي التشهد وتذكر قبل السلام بان نسي التشهد
 والسلام كليهما بعد السجدة وتذكر من قبل ان يأتى بمبطل ياتى بها جميعاً
 وصلوة صحيحة وان تذكر بعد السلام ياتى بالتشهد وصحت صلوة وقال
 بعض بوجوب سجدة السهو منها ايضاً وهو احوط وان لا دليل عليه وان
 لا دليل عليه وان احدث في هذه الصورة قبل الايتان بالتشهد المنس
 الا شئ الاقوى ان صلوة صحيحة ويتوضوء ويكس سجدة القبلة ويأتى
 بالتشهد وان اعاد ايضاً في هذه الصورة لرغاية بعض الاقوال ليس
 بسوء **ويقول لنا قل** وجه الايتان بالتشهد والسلام المنسبين
 قبل المبطل هو اطلاق الامر بفعلها وبقا رحمتها ووجه الايتان بالتشهد
 مع التذكر بعد السلام عدم ظهور قائل بالفرق في ذلك بين التشهد

ان لا دليل على

في التشهد والتسليم في غير محلها اذا التقدير وقولها قبل السجود على وجه يمكنه فيه استهراك السجود ولعل في نسبت البطلان الى موافقة المشهور اشعار بنوع تأمل في كلام علامته الماتن ره ولعل و جهة ثالثة الاحتمالين في ما ذكر وحكم سجدة الواحد غير هذا بل هو بالنسبة عليه اضرأ وما وفقت فيه على خلاف ظاهر وفي الرياض الى لم اجد في الحكم خلافاً به صرح بعض الاصحاب ايضاً اشهرى وبويده صحيحاً عبد الله بن سنان في القبل وصحيح حكم بن حكيم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ينس من صلوة ركعة او سجدة او الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك فقال يقضى ذلك بعينه فقلت العبد الصلوة فقال لا ثم قال طاب ثراه وان نسي التشهد وتذكر قبل السلام بان نسي التشهد والسلام كليهما بعد السجدة وتذكر من قبل ان يأتى بمبطل ياتى بها جميعاً وصلوة صحيحة وان تذكر بعد السلام ياتى بالتشهد وصحت صلوة وقال بعض بوجوب سجدة السهو منها ايضاً وهو احوط وان لا دليل عليه وان لا دليل عليه وان احدث في هذه الصورة قبل الايتان بالتشهد المنس الا شئ الاقوى ان صلوة صحيحة ويتوضوء ويكس سجدة القبلة ويأتى بالتشهد وان اعاد ايضاً في هذه الصورة لرغاية بعض الاقوال ليس بسوء ويقول لنا قل وجه الايتان بالتشهد والسلام المنسبين قبل المبطل هو اطلاق الامر بفعلها وبقا رحمتها ووجه الايتان بالتشهد مع التذكر بعد السلام عدم ظهور قائل بالفرق في ذلك بين التشهد

الى الاول والثاني قال في الرياض لعدم الفرق بينه وبين التشهد الاول
 الذي حكم ذلك كما يأتى عند الجماعته فيما اجد به صرح جماعته ومنهم الشهيد
 ذكرى اشهرى وعموم الصحاح نقضاً ما اخل به في الصلوة على ما مر وخصوص
 اطلاق صحيح محرم احد معاً في الرجل يفرغ من صلوة الحديث بل ظاهره
 على ما ادعى والقول بوجوب سجدة السهو ميمنا ان كان بناءً على وجوبها
 لكل زيادة ونقصان فالدلالة فيه ما تقدم وال جواب ايضاً ما سلفاً هناك
 كما هو مقتضى قول من في رخصت قال ولون الثاني في ذكر بعد التسليم قضاه
 وسجد السهو ولو احدث قبل قضاء تطهر وقضى وسجد السهو مع اخيه
 فيه وجوبها لكل زيادة ونقصان كما نقلنا عنه فيما تقدم والافضل او عاده على
 الماتن من انشاء اصل الدلالة مع اصاله عدم الوجوب ووجه قول الاشهر
 اطلاقاً ما مر فيقتضى عدم الفرق بين ما لو تكرر الحدث بينه وبين الصلوة ام
 لا من دون فرق في ذلك بين تشهدى الاول والثاني خلافاً للحكم عن ابن
 ادريس حيث حكم بالبطلان بتكرار الحدث بين الصلوة وفعل الثاني دون
 الاول استناداً الى ان السلام الصحيح ما كان بعد التشهد منع ككل الحدث
 بينها وبين الاول يصدق كونه بعد الخروج من فعل الصلوة بخلافه اذا وقع
 التسليم قبله كلا وقوعه فيكون حدثاً قد مضى وفي الصلوة فتبطل قبل وفيه
 نظر من اوجه اما اولاً فلان مذمومة استحباب التسليم فلا معنى لتعليق الخروج
 عن فعلها عليه واما ثانياً فلانه وان سلم كونه محرراً كمن يمنع اكفاره بالخروج
 واما ثالثاً فلانه وان سلم الاكفاره الا انه يمنع من كون الصحيح منه
 ما كان بعد التشهد فان كلاماً من فعل برأيه كبا في افعال الصلوة ثم قال لو

في التشهد والتسليم في غير محلها اذا التقدير وقولها قبل السجود على وجه يمكنه فيه استهراك السجود ولعل في نسبت البطلان الى موافقة المشهور اشعار بنوع تأمل في كلام علامته الماتن ره ولعل و جهة ثالثة الاحتمالين في ما ذكر وحكم سجدة الواحد غير هذا بل هو بالنسبة عليه اضرأ وما وفقت فيه على خلاف ظاهر وفي الرياض الى لم اجد في الحكم خلافاً به صرح بعض الاصحاب ايضاً اشهرى وبويده صحيحاً عبد الله بن سنان في القبل وصحيح حكم بن حكيم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ينس من صلوة ركعة او سجدة او الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك فقال يقضى ذلك بعينه فقلت العبد الصلوة فقال لا ثم قال طاب ثراه وان نسي التشهد وتذكر قبل السلام بان نسي التشهد والسلام كليهما بعد السجدة وتذكر من قبل ان يأتى بمبطل ياتى بها جميعاً وصلوة صحيحة وان تذكر بعد السلام ياتى بالتشهد وصحت صلوة وقال بعض بوجوب سجدة السهو منها ايضاً وهو احوط وان لا دليل عليه وان لا دليل عليه وان احدث في هذه الصورة قبل الايتان بالتشهد المنس الا شئ الاقوى ان صلوة صحيحة ويتوضوء ويكس سجدة القبلة ويأتى بالتشهد وان اعاد ايضاً في هذه الصورة لرغاية بعض الاقوال ليس بسوء ويقول لنا قل وجه الايتان بالتشهد والسلام المنسبين قبل المبطل هو اطلاق الامر بفعلها وبقا رحمتها ووجه الايتان بالتشهد مع التذكر بعد السلام عدم ظهور قائل بالفرق في ذلك بين التشهد

قيل بان التشهد الاجزئيم بفعله الصلوة فمع نيانه لا يتحقق الخروج وح
 يلزم مفاد وفي الحديث الصلوة قلنا الذي يقتضيه النظر ان الخروج يحصل
 بفرف القبلة عن الوجه الى الفعل مع الايتان بالمنا في اذ هو المعنى المتبادر منه
 وعليه دل قول اصحابنا في الرجل يفرغ من صلوة وقدس التشهد حتى
 ينصرف فقال ان كان قربا رجع الى مكانه فتشهد فمطلق الفراع من
 الصلوة عليه والحال انه في فعل التشهد ومنه المعلوم عدم اختصاص
 هذا الحكم بما عدا التشا به بل هو ثابت فيما ايضا وكذا لا تخصيص فيه بالتشهد
 الاول اشئ ما افاد ويظهر من الرضا نوع مبانيه لما ذكر حيث جعل دليل
 قول ابن ادريس وقوع التسليم في غير محله ثم قال وهو حسن على اصله من
 استحباب التسليم واخصار المخرج عن الصلوة في التشهد ولم يقع فيكون قد
 احدث قبل خروجه منها فتبطل صلوة اشئ نعم لعله نظره الى اصله من
 ابن ادريس وفتواه مع قطع النظر عن دليله ثم قال واهم ظله ولا يتوجه
 ذلك على المختار فيه من وجوبه بوقوعه مقصودا به الخروج من الصلوة فيكون
 كافيا والتشهد ليس بركن حتى يكون نيانه قادحا في صحة الصلوة مضافا
 الى اطلاق ما قرره الاخبار ولذا قال بالتحث ربهنا من يواقفنا في التسليم
 ويقول باستحبابه كما عليه الحلبي فتد اشئ اقول وقوة قول الاشهر
 على القولين جميعا قد ظهر مما قرره المحقق المذكور كما مر والاحتياط
 بالاعادة كما به عليه علامته لا تنزه مما فيه لا ضرر ولا سيما عند غير مؤمن
 التسليم بل على القول الآخر ثم قال **طاب ثراه** وان في الصلوة
 على محمد وآل محمد في التشهد وتذكر بعد الصلوة الا احوط ان ياتي بها

في قوله لا يتحقق الخروج وح
 في قوله في فعل التشهد ومنه المعلوم عدم اختصاص
 في قوله لا تخصيص فيه بالتشهد
 في قوله لا يتحقق الخروج وح
 في قوله في فعل التشهد ومنه المعلوم عدم اختصاص
 في قوله لا تخصيص فيه بالتشهد

ويقول النافل

ويقول النافل اقتصار علامته المان رة على بيان الاحتياط في
 المسئلة يؤذن بتوفقه فيما او احتياره عدم وجوب الايتان كما هو الحكم
 عن ابن ادريس حيث قال فان نسي الصلوة على محمد وآل محمد وكان التشهد حتى
 جاوز محله ووقته فلا اعادة عليه ولا قضاء لان محله على التشهد قياس
 لا يقال به فليلاحظ ذلك وكيفصل ويتأمل وبالف في رده في ذلك ويستدل
 على المدعى بانه مأمور بالايتان بالصلوة على النبي وآله عليهم السلام ولم يأت به
 فبقية في عهدة التكليف الى ان يخرج منه وانما يخرج منه بفعله فتعني فعله
 والمحل قد فات فلا يسقط الفعل لفوات محله اقول ويكفي ان ياتي بها ان
 يكون مأمورا في حال الايتان بالصلوة فيلزم تعلق الامر بالناس وهو تكليف
 مالا يطاق او بعد ما فلا يكلف ما ان يكون مأمورا بالاجزاء في فخر الصلوة ثانيا
 وهو ما بطل بالاجماع او بالايتان بهما بعد الصلوة وهو اول الكلام والبقاء
 في عهدة التكليف للعامة مسلم ودون الناس وعدم فوات الفعل
 بفوات المحل اول البحث وبانه جزء مما يجب تداركه وقضاء بعد الصلوة
 ونقطة لونه مع التشهد فيجب قضاء لونه منفردا لان اجاب
 قضاء الجميع انما يتم بقضاء الاجزاء ولا يكفى ان يكون قضاء كل جزء تابعا
 لقضاء الجزء الاخر من المجموع لانه ان العكس واروا لا ترجح من غير
 مرجح فتثبت وجوب قضاء كل جزء فانت سواء جامعا للجزء او لا اقول
 سلمنا انه يجوز في صورت تبعية كل جزء للاخر من المجموع في ذلك فان
 تعلق القضاء لكل جزء يتوقف على تعلقه بالجزء الاخر والاخر البعث
 كذلك فلا يتعلق بشئ منها الا اذا تعلق بالمجموع من حيث المجموع

فهذا هو المعية ولا كلام في المكاة وجوازه وليس في شيء من ذلك
البطل لقول ابن ادريس كما لا يخفى ومع هذا قال وانما هو لقصور قوة
التمييز حيث لم يجد نصا صريحا حكم بان احباب القضاء مستند الى القياس
خاصة اشئ ويخل بذلك ايضا ما عر الشبهة التشديد يقضى بالنقص فكذا
العبارة تنويه بان الجهر والكحل ومنع هذه التسوية ايضا جماعة منهم الشبهة
الثاني في محلين بان الصلوة يقضى ولا يقضى جميع اجزائها وكذا مجموع
السجدة الواحدة وواجباتها عن الذكر والطمأنينة يقضى ولا يقضى واجباتها
منفردة وقال في الرابض ويكفي ان يقال ان الاصل يقضى التسوية فلا
فوات الجز يستلزم فوات الكل الموجب للقضاء اشئ اقول و
يكفي ان يقال ان الاصل باكسوفان عدم التسوية اولى بالاصالة كما
لا يخفى مع عدم جواز التقدي عن مورد النص وكون فوات الجز مستلزما
لفوات الكل دعوى عارية عن الدليل ازلو كان عقليا لكان
كليتة غير منتقضة مع انه انتقض الى غاية ولو كان نقليا من نص او
اجماع لكان متبعا والمفروض اثباتها وايضا لو كان كذلك لكان
صلواته السابقين مطلقا باطلته مع عدم التذكر اصلا فتم ان قيل
خرج ما خرج هو فرع اثبات اصل نقلي من عموم وكفه ثم قال
وام ظله مضافا الى ان الاخلال بالجز يستلزم الاخلال بالامور
به على وجهه فيبقى اطلاق الامر كاله وفوات الحلى لا يقضى الصلوة
بل مقتضاها الفاء وحما في كل جز واثبات الصلوة في موارد من دون
تدارك لا يستلزم ثبوتها في غير ما كك الا بدليل وليس من الا الاجماع

ولا يستفاد من

ولا يستفاد منه سوى الصحة بمعنى الخروج عن شغل الذم مع التدارك
واما من دون فلا فاقا عدة وجوب تقصيل الباء لا ليقتضيه مقتضى لزوم
التدارك كما ذكره لجماعة اقول ويكفي ان يجاب بان فوات الحلى ما
ان يكون مقتضيا للصحة او للفناء او لا يكون مقتضيا لشيء منها وعلى التقدير
لا يفتقر شيئا اما على الاول فظاهر واما على الثاني فيقتضيه بطلان الصلوة
وهو خلاف ما ذهب اليه وعلى الاخير فظاهر ايضا ولا بد في كلا الامرين
من خارج بل احد الامور كما لا يخفى اقول الشارح في احكام متعدده كبره
اصل الصلوة كما في الاركان والصحة من دون شئ لكثير من غير ما مر والصلوة
مع التدارك من دون شئ اخر على الخلاف والصحة مع التدارك وزيادة
وجوب سجدة في السهو كما في البيان التشديد كما مر الى كونه مع ان كونه
مقتضيا للفناء وعلى ما ادعاه يناهض مقتضى باب الصحة الى ان يتحقق ما هو
مبطل شرعا مع كون الصلوة اسما للعلم ويكفي المعارض بالمثل بان يقال
حدثت التلاوة في مورد لا يستلزم ثبوتها في غير ما لا بدليل وليس من
الا الاجماع ولا يستفاد منه سوى الصحة بمعنى عدم بطلان الصلوة به
بل يجب القضاء اتم لا فلا ولا فناء بل القوة الذممة المتقدمة على اصالة شغل
الذممة يقضى عدم الوجوب نعم لا يتم ما اشار اليه اخيرا من اطلاق الاجزاء
المتقدمة بقضاء ما اخل به في الصلوة من سجدة او ركعة او نحوها من الاجزاء
النسبية لكان حسنا ثم قال وخروج كثير من الافراد منها غير قاطع كما عرفت
ولو كان الخارج اكثر لان منعه عن مجية التمام كيقين بالتعميم اللغوي ودون
الاطلاق لدخولها وجه المنع به دونه للاتفاق على قبوله التقيد الى

كما في كتاب السيرة
الواحدة

واحد اشئ وبما ضده ايضا حكاهما في الشرح كما في كلامه واما قوله ايضا
حيث قال علي المشهور على الخط المخرج به في بعض العبارات
شرح بعض المحققين على الالف وجوب قضاء الصلوة على النبي وآله
هو المشهور بين علماءنا في الكفاية فضاء على الاشارة الاقرب ومع
جميع ذلك فالوجوب لا يخرج عن رجاها ليقض بعد التسليم منفردة بل
قال في مسنن بالافراد في حالتها العود مع بقاء المحل ايضا فترفع على ذلك
اخذا بالاولوية حيث قال ولو نسى بعض التشهد فغادله فالاقرب
المنسحب ويجعل الاستئناف كصيلا للموالاة ويضعف او كان المنسحب
الصلوة على النبي وآله فان قضاء الصلاة بعد التسليم منفردة يستلزم انفرادها
هنا بطريق اولي والعل في قوله عا في محل التقديم فاصنع الذي فاك
سواء وقوله عا في اخر يقض ذلك بعينه كما يبيد جميع المطلبين ولو لم يبق
على النبي خاصة او الصلوة على آله خاصة فالاحوط القضاء ايضا وكذا
احدى الشرائع وتبين خصوصها وهل يستأنف الصلوة على النبي وآله
جميعا في الصورت الاولى والتشهد كلك في الصورت الثانية المحقق
الثاني في الجعفرية نعم بقوله وفي بعض التشهد مع ذلك اعادته وفي بعض
صلوة اعادتها اي مع الايمان بذلك البعض بعد التسليم ومع جميع
ذلك رعاية سجود السهو احوط ولم يتعرض لجميع ذلك علامته المان
قال مرس في غير لو نسى الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر بعد التسليم
قضاء ما ولو كان في التشهد الاول فالاقرب الرجوع قبل الركوع في
وجوب اعتبار التشهد اشكال ولو ذكر بعد التسليم فالاقرب وجوب

انما هو في قوله عا في اخر يقض ذلك بعينه كما يبيد جميع المطلبين ولو لم يبق على النبي خاصة او الصلوة على آله خاصة فالاحوط القضاء ايضا وكذا احدى الشرائع وتبين خصوصها وهل يستأنف الصلوة على النبي وآله جميعا في الصورت الاولى والتشهد كلك في الصورت الثانية المحقق الثاني في الجعفرية نعم بقوله وفي بعض التشهد مع ذلك اعادته وفي بعض صلوة اعادتها اي مع الايمان بذلك البعض بعد التسليم ومع جميع ذلك رعاية سجود السهو احوط ولم يتعرض لجميع ذلك علامته المان قال مرس في غير لو نسى الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر بعد التسليم قضاء ما ولو كان في التشهد الاول فالاقرب الرجوع قبل الركوع في وجوب اعتبار التشهد اشكال ولو ذكر بعد التسليم فالاقرب وجوب

لو ذكر السهو

السجود للسهو قوله فالاقرب الرجوع يشعر بالظن فيه وقوله اشكال يظهر
وجهه مما مر والاقرب عدم اعادة التشهد لما تقدم وقوله فالاقرب وجوب
سجود السهو مبني على القول بوجوبه كهل زناوه ونقيضه غير مبطلين كما
اختاره في الكتب المذكور وغيره **ثم قال طاب ثراه** واما علم ان
الاشهر بين العلماء ان الفعل الموجب للسجدة السهو الذي فات ياتي
بالاولا ثم بالسجدة السهو وان كان الفاتية افعال ياتي بها اولاً بترتيب
فاتت وبعد الفراغ من الافعال ياتي بالسجدات السهو ايضاً بالترتيب
والاحوط العمل بهذه وان كان التخيير اظهر **ويقول الناقل** اما تقديم
المنسحب على السجود للسهو فلا يميزه ولا يميزه الصلوة بخلاف السجود سواء كان
متعدياً او ذلك المنسحب ام لا واما الترتيب بين الاجزاء المنسكبة فليكن
فلا اشتغال ذمته بالاول فالاول وكذا الترتيب بين السجدات ترتب
الاسباب للاشتغال بها اولاً فالاول فان كان المنسحب اولاً هو السجدة
الواحدة او المنسحب ثانياً هو التشهد والمنسحب ثالثاً هو الصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله كان الواجب عليه في هذه الصورة ان ياتي بالسجود والاول
اولاً ثم الثاني ثانياً وهكذا بعد الايمان بالسجدة المنسوبة اولاً ثم التشهد ثم
الصلوة الى نحو ذلك والاصل عدم وجوب جميع ذلك فالتخيير هو الا
ظهر وان كان هذا احوط خروجه عن خلافه ثم اعلم ان هذا كله فرع
القول بعدم التداخل مطلقاً كما هو احد الاقوال في المسئلة والقوي ما التا
التداخل كذلك الثالث التفصيل بالتداخل مع التماثل وعدمه مع عدمه
واستقر المحقق صاحب الكفاية من بين الاقوال قول الثاني وبطل عليه

انما هو في قوله عا في اخر يقض ذلك بعينه كما يبيد جميع المطلبين ولو لم يبق على النبي خاصة او الصلوة على آله خاصة فالاحوط القضاء ايضا وكذا احدى الشرائع وتبين خصوصها وهل يستأنف الصلوة على النبي وآله جميعا في الصورت الاولى والتشهد كلك في الصورت الثانية المحقق الثاني في الجعفرية نعم بقوله وفي بعض التشهد مع ذلك اعادته وفي بعض صلوة اعادتها اي مع الايمان بذلك البعض بعد التسليم ومع جميع ذلك رعاية سجود السهو احوط ولم يتعرض لجميع ذلك علامته المان قال مرس في غير لو نسى الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر بعد التسليم قضاء ما ولو كان في التشهد الاول فالاقرب الرجوع قبل الركوع في وجوب اعتبار التشهد اشكال ولو ذكر بعد التسليم فالاقرب وجوب

ان المقصود هو الجبر وهو كقول بالمره وان الاصل براءة الزمته وكبري
 الاول غير مسلم وكذا حجة الثاني بعد ورود الشرع والثالث قول ابن
 ادريس بقوله ان تجانس الكتف بالسجدة قبل لعدم الدليل وقوله في
 نكلم في صلوة ساهيا يجب عليه سجدة السهو ولم يقولوا دفعته واخذوا
 او دفعات واما اذا اختلف الجنس فالاولى عندي بل الواجب الايمان
 عن كل جنس سجدة السهو لعدم الدليل على تداخل الاجناس بل الواجب
 اعطاء كل جنس ما تناوله اللفظ لانه قد تكلم وقام في حال قعود وقا
 عليهم من نكلم يجب عليه سجدة السهو ومن قام في حال قعود يجب عليه سجدة
 السهو وهذا قد فعل الفعليان فيجب عليه امتثال الامر ولا دليل على
 التداخل لان الفرضين لا يتداخلان بلا خلاف من محقق اقول اما كلام
 في صورت اختلاف الجنس فحيث لا يخفى واما في صورت الاتحاد فلا
 وقوله لم يقولوا دفعته او دفعات قلت لا حاجة الى ذلك كفاية
 مع فعل كذا يجب عليه كذا فيا قتل به من قوله من نكلم في صلوة ساهيا
 يجب عليه سجدة السهو ذلك فلو نكلم في حال القيام ساهيا لغنا
 وجوب سجدة السهو اذ يصدق عليه انه مهمل نكلم في صلوة ساهيا وكل من
 نكلم في صلوة كذا يجب عليه سجدة السهو لقوله من نكلم اه ثم لو
 نكلم في حال الركوع كذا لك تعلق وجوب سجدة السهو لما ذكرتم لو نكلم في
 حال السجود فكذلك وكل مشغى فالاول للكلام في القيام والثاني
 له في الركوع والثالث له في السجود فلهذه واجبات متعدهه بابا
 كل ولا دليل على التداخل في ذلك وفي جميع ما ذكرناه على ضعف

القول الثاني

القول الثاني مع ان الاستصحاب حجة شرعية والثاني قبل وجود الاول قد
 كان سببا في استصحاب الحكم بعد وجود الثاني مطلقا وكيف كان فيكفينا
 اصالة عدم التداخل الى ان يثبت الخلاف ولم يثبت ثم اعلم انه بشرط
 جاعلة ههنا في عدم التداخل عدم البلوغ الى حد الكثرة كالسجدة في
 والمحقق الثاني في الجعفة وولده المحقق في شرح الالفه حيث قال
 ويكران بكره في الصلوة المتعددة اجماعا عالم يبلغ حد الكثرة فيقط
 حكم الحاصل بعد بلوغها خاصة وفي تكررها يتعدده في الواحدة وجهان
 والا قرب التكررها في المتعددة الى اخر كلامه وهو الحق **ثم قال**
باب ثلثه واعلم ان بعض العلماء قائل بان ان نس سجدة الواحدة
 في الركعتين الاوليين وتذكر بعد الركوع صلوة باطلة وقول المشهور بان
 لا فرق بين الركعتين الاوليين والاخيرتين اقوى وان اعادة الصلوة
 ايضا في هذه الصورة بعد تمام الصلوة والايمان بالسجود وسجدة
 السهو كان احوط **ويقول الناقل** هذا البعض هو الشيخ في
 يك استنادا الى صحيح احمد بن محمد بن ابي نضر قلت ابا الحسن عليه السلام
 عن رجل يصلي ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو لا يحسن ان ترك سجدة في الاولى قال
 كان ابو الحسن عليه السلام يقول اذا ترك السجدة في الركعة الاولى فلم يدر
 واحدة او اثنتين استقبل حتى يصح له اثنتين واذا كان في الثالثة والرابعة
 فترك سجدة بعد ان يكون قد حفظت الركوع اعادت السجود
 يدفعه جميع ما نبهنا في محل بيان هذه المسئلة وهذا الذي ذكره علامة الله
 في هذا ايضا محله هناك ولعل بانه هنا من باب الاستدراك مع ان

وذكر بعض العلماء قائل بان سجدة الواحدة في الركعتين الاوليين وتذكر بعد الركوع صلوة باطلة وقول المشهور بان لا فرق بين الركعتين الاوليين والاخيرتين اقوى وان اعادة الصلوة ايضا في هذه الصورة بعد تمام الصلوة والايمان بالسجود وسجدة السهو كان احوط
 وروي عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا ترك سجدة في الركعة الاولى فلم يدر واحدة او اثنتين استقبل حتى يصح له اثنتين واذا كان في الثالثة والرابعة فترك سجدة بعد ان يكون قد حفظت الركوع اعادت السجود
 يدفعه جميع ما نبهنا في محل بيان هذه المسئلة وهذا الذي ذكره علامة الله في هذا ايضا محله هناك ولعل بانه هنا من باب الاستدراك مع ان

في دلالة هذا الصحيح في نفسه اجمال ولد اقبل با احتمال ان يكون المراد
بالاستقبال الايمان بالسجود المشكوك فيه لا على استقبال الصلوة و
يكون قوله ع اذا كان في الثالثة والرابعة فتركت سجدة راجعا الى من يقبل
ترك السجدة في الاوليتين فان عليه اعادة السجدة لفوات محلها ولا
شيء عليه لو شك بخلاف ما لو كان الشك في الاولى لانه لم يتقبل عن
محل السجود فبما المشكوك صح هذا مع ما فيه من مخالفة المشهور بين الا
صحا حتى ع الشخ نفسه في اكثر كتبه على ما حكى نعم الاحوط ما ذكره علامته ا
لما تن له بل الاحوط ذلك في نسيان صورت السجدة الواحدة مطلقا وان
كانت من غير الاوليتين فنظرا الى ما عظم ظاهرا بنى ابي عقيل من الاعادة مطلقا
لجزمه مع ما في حنيفة ع ابي الحسن المأخوذ عن ابي عبد الرحمن بن السجدة من صلوة
قال اذا ذكر ما قبل ركوعه سجدة ما وبنى على صلوته ثم يسجد سجدة في السجود
بعد انصرافه وان ذكر لما بعد ركوعه اعادة الصلوة ونسيان السجدة في الآ
وليتين والاضربتين سواء والجواب عنه ايضا كالجواب عن القول الاول
فصور السجدة كصور الدلالة لان علي بن اسمعيل رواه عن رجل ع معلى بن
حنيفة مع ما في المعلى ايضا من الاختلاف قال علامته المأثور في الوجوه
معلى بن حنيفة صح في لف ضعيف قد اختلف في مدحه وذمه ولا ينبغي
على ما يفرضه اذا عرفت هذا فاعلم ان في مسئلة نسيان السجدة الواحدة
اقوال اخرها زيدا على ما مر كما ع على بن بابويه اذا تركت السجدة في
الاولى فان ذكرتها بعد ما ركعت فاقضها في الركعة الثانية وان
نسيت سجدة من الركعة الثانية وذكرتها بعد ركوع الثالثة فاقضها

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة فان كانت في الرابعة وذكرتها بعد ركوع الركعة فاجدا
بعد السليم وما عدا ابن الجنيدي والبقائي بتركها احدى السجدين المكون من
لبقين بتركها الركوع فان ايقن بتركها اياها بعد ركوعه في الثالثة لم يجزها
قبل سلامه والاحتياط ان كانت في الاوليين الا عاوده ان كان في وقت
وما عدا غيرته المفسد ان ذكر بعد الركوع فليس سجدة ثلث سجرات واحدة
منها قضاء والاثنان ركعة التي هو فيها وهي اقوال ضعيفة مع ما فيها
من عدم الحفظ على صورت الصلوة ومبنيها والتغيير للمبني وليس
لصحيح ابنه ان يعفوا اذا نسي الرجل سجدة وايقن انه قد تركها
فليس سجدة بعد ما يقعد وقبل ان يتسلم وضوح دلالة على شيء
منها وان اجتمع به في لف اجاب بالحمل على الذكر قبل الركوع قال
في الرياض ليس فيه دلالة على ما ذهب اليه والد الصدوق ومتابعيه
كما زعم في لف بل هو على القول بوجوب التسليم ودخوله في الصلوة
كما هو المختار في مطروح او محمول على كون المراد من التسليم فيه التسليم
المستحب بعد الواجب وهو التسليم عليكم واطلاقة عليه شايع في الا
خبار واما على القول باستحبابه فليس فيه من فاته لاخبار المسئلة وبه

ثم قال طبرما الفصل الثالث

في احكام الشك اعلم ان الشك اما في عدد ركعات الصلوة او في
افعال الصلوة وان كان في عدد الركعات ان كان الشك في الصلوة
الثابتة كصلوة الصبح والجمعة او في الصلوة الثلاثية كصلوة المغرب
او في الركعتين الاولىين من الصلوة الرابعة فلا يشترط الاقوى ان صلوة

التغيير للمهينة وليس
وابقى انه قد تركها
مع دلالة على شيء
الذكر قبل الركوع قال
له الصدوق ومتابعه
ثم ودخله في الصلوة
لم اومع التسليم فيه التسليم
ملاقة عليه شايخ في الا
ت لاخبار المسئلة وب
باب ثراء الفصل الثالث
لغات الصلوة او في
ان كان الشك في الصلوة
لا شيء كصلاة المغرب
لا شهد الاقوى ان صلواتكم
والقوى

و انوی

باطل ويستأنف وكذلك ان شك في العدد والكثير بان لا يعلم ركعة صلى
او ركعتين او ثلاثا او اربعة او الواحدة ايقظ لا يعلم اتمامها فصلوة باطله
وصلوة كسوف الشمس وضوف القمر والزلزلة والآيات حكمها انفسكم
صلوة الثانية ان كان الشك في عدد الركعتين وان شك في عدد الركعات
يجز على الاقل ويتم على المشهور الاقوى **ويقال الناقل** وانما عبر
بالثلاثية ثم مثل بالمغرب ليشمل المنذورة ثلاثا بتسليقة اذا حكم فيها
ايضا ذلك ان قلنا بانفسنا والندوة والشك في العدد والكثير غير الشك في
العدد وكثيرا ونفسه ما في اياه وهو ان لا يعلم ركعة صلى اه وحكمه البطالة
كما نفس عليه بخلاف الشك في العدد كثيرا او حكم البناء على الصفة كما
سيأتي ان شاء الله تعالى في بيان حكم كثير الشك وهذا اللفظ بيان صدر عن علامته
الما ترون في هذا المرام وان لم يكن معهودا في كلام غيره فيما تجده لوقوعه في
النهي الصحيح بل وقوع المطلبين جميعا مما اشترى اليه وهو صحيح زارده
اي بصير قالا قلنا له الرجل يشك كثيرا في صلوة حتى لا يدري كم صلى
ولا ما بقي عليه قال بعيد قلنا فانه يكسر عليه ذلك كلما اعاد شك قال بغير
في شكه ثم قال لا تعود والخبث من انفسكم نفق الصلوة فتطهروا فان
الشیطان خبيث معتا وما عود به فليمض احدكم في اليوم ولا يكسر
نفق الصلوة فانه اذا فعل مرات لم يعد اليه الشك قال زارده ثم
انما يريد الخبيث ان يطاع فاذا عصي لم يعد اليه احدكم والبناء على الا
قل في شك الركوعات في صلوة الكسوف والآيات انما يكون في وقت
لم يتبين ذلك الشك بين الركعتين كما لو شك بين الخمس والاربعة

فتطهروا²

صار ما بان ذلك

جائزا بان ان كان في الخمس فهو في الركعة الاولى او في الاربعة فهو
في الثانية فان ذلك مبطل للصلوة كما انفس عليه لانه شك في عدد الركعات
قال في المقاصد العلية وقد استدل هذا التقييد في هذا المحل وذكره المعصفي
كري وهو كما مستغنى عنه فانه خارج عن محل الفرض وهو حسن الا انه لا يفسر
بالتنبيه والتوضيح وانما لم يشترط في حكم الاحتياط مع الاشارة الى الخلاف
نظرا الى ضعف الخلاف وعدم التزامه ببيان كل احتياط كما وسنم
في صدر الرسالة وقال في حاشيته منه في المقام وجوز ابنه بابويه رحمه الله
وبعض من العلماء في اكثر الصور البناء على الاقل بناء على احاديث
محمولة على التقييد انتهى وقال ابن بابويه في الاقاليم من سمن في الاولتين
اعاد الصلوة ومن شك في المغرب اعاد الصلوة ومن شك في الغداة
اعاد الصلوة بل كلامه فيه يؤذن بدعوى الاجماع وقال في الفقيه الا
صل في السهوان من سمن في الركعتين الاولتين من كل الصلوة فعليه
عاده ومن شك في المغرب فعليه الاعادة ومن شك في الغداة
فعليه الاعادة ومن شك في الجمعة فعليه الاعادة وهذا كله يعطى موافقة
المشهور لا المخفى لهته ولعله لما لم ينقل الخلاف عنه في لف في هذا المقام
ونقل خلاف والده اذا شككت في الركعة الاولى والثانية فاعاد
صلواتك فان شككت مرة اخرى فيها وكان اكثر وهك الى الثانية
فان عليها واجعلها ثالثة فاذا سلمت صليت ركعتين من قعود
بأم القرآن وان ذهب وهك الى الاولى جعلتها الاولى ونسيت
في كل ركعة فان استيقنت بعد ما سلمت ان التي بنيت عليها

كانت ثمانية وزدت في صلواتك ركعتي لم يكن عليك شيء لان التشهد
 حاييل بين الرابعة والخامسة وان اعتدل وحك فانت بالخيار ان
 صليت ركعتي من قيام والاربعين وانت جالس ثم قال بعد نقل هذا
 والذي ذهب اليه الشيخان وابنه ابي عقيل والسيدي المرتضى وباقي الاصحاب
 الملا عاوده ثم نقل عنه في المسئلة الثانية فان شكت فلم تدر او واحدة صليته
 ام اثنتين ام ثلاثا ام اربعاً صليت ركعتين من قيام وركعتين وانت
 جالس ثم قال والمشهور الا عاوده وجميع ما ذكره ظاهر في موافقة الصديق
 لباقي الاصحاب في هذا الباب وان اختلفا في موضع فذهب اليه والده
 قال في الرياض وعدم استثناء الصديق هو الاقوى وان استثنى الاستثناء
 بين اصحابنا لما بينته في الشرح مستحسنة من جهة انه وافق الاصحاب فيما
 صل البناء من كتبه كالفقيه والمفتي والامام في مدعيه في الاخير كونه من بين
 الامامية الذي يجب الاقرار به مؤلفا لدعوى الاجماع عليه على ما ذهبوا
 اليه من التخيير بين البناء على الاقل وعلى تقدير تسليم مخالفة فلا ريب
 في شذوذه كبعض ما يكره عن والده في بعض الصور مع معلومية نسبها
 فلا يقدح في الاجماع وخروجها استثنى اقول وفي كلام الفقيه كان وانما
 ذكر للتخيير في حمل بالنسبة الى صورت واحدة الا انه غير موافق لما ذهبوا
 اليه وتبين ان اكرام يستدعي ذكره بالتمام وهو هذا روى عن علي بن ابي حمزة عن
 العبد الصالح ع قال سألت عن الرجل يشك فلا يدري او واحدة صليته
 او اثنتين او ثلاثا او اربعاً تلبس عليه صلوة فقال كل ما فعلت نعم
 قال فليحضر في صلوة وليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم فانه يوشك

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

ان يذهب عنه

ان يذهب عنه وروى سهل بن البيع في ذلك عن الرضا ع انه قال بين
 على يقينه ويحسد سجدتي السهو بعد التسليم ويشهد تشهده اخفيا وقد روى
 انه فصل ركعتي من قيام وركعتين وهو جالس ثم قال وليست هذه الاضحية فلفظ
 وصاحب السهو بالخيار باي خبر منها اخذ فهو صحيح ثم نقل رواية اسحق
 بن عمار عن ابي الحسن الاول ع اذا شكك فابن على اليقين قال قلت
 هذا اصل قال نعم وانت خير بان مقادروا رواية الاولى انما هو الوجه من وجه
 ذكر شي عليه وان مقادير الثانية انما هو البناء على اليقين مع سجدتي السهو
 وان مقادير الثالثة الايتان بركعة قائما وركعتين قال بعد البناء على اليقين
 وهذا خلاف الحكمية عنه كما ترى اذ التخيير بين امور ثلثة اخره وبلا خطه روى
 الاخرية التي مفادها البناء على الاقل من دون ذكر شيء يكون التخيير بين امور
 اربعة ولكن التخيير على الوجه الاخير باطل لا شفا وقوله به والرواية الاخرى
 بظاهرها يشمل الشك في الشائبة ايضا مطلقا الا انه ذكر ما روى عنه ونقل
 الراوية غير الفتوى ومع التسليم بنفيه ما نفى عليه قبل هذا مما مر بل بعده
 ايضا لقوله وفي نوادر ابراهيم بن ماسم انه سئل ابو عبد الله ع الى قوله
 قال ليس الامام سهوا الى قوله وليس في المغرب سهوا ولا في الفجر سهوا
 ولا في الركعتين الاولين من كل صلوة سهوا وكيف كان فالعمل على
 ما عليه المشهور لو ضوحه فيها وفتوى وفي صحيح ابي بصير ع ابي عبد الله
 ع اذا سموت في الركعتين الايتين فاعدها حتى تثبتها وفي الحسن
 كالفتيحة ع محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي ولا
 يرى او واحدة صلي ام اثنتين قال يستقبل يستيقن انه قد اتم وفي

الجمعة وفي المغرب وفي الصلوة في السفر وفي الموثق عن سماعة قال
سألت عن السهو في الصلوة الغداة قال إذا لم ندر واحدة صليت
أم اثنين فاعد الصلوة من أولها والجمعة أيضا إذا سهر فيها الإمام فعليه
أن يعيد الصلوة لأنها ركعتين والمغرب إذا سهر فيها فلم يدرك
ركعة صلى فعليه أن يعيد الصلوة وفي الحسن كصح بعلي بن اسمعيل إذا
لظلم كونه ابنه اسمعيل بن شعيب الميثقي وقال علامة اللان في الويرة
وابن اسمعيل بن شعيب الميثقي الذي يُعبر عنه كثير بعلي بن السند وعليه
بن السريح كصح لتوثيق ابن الصباح غير الموثق عن ابن أبي يعفور عن أبي
عبد الله ع قال إن شككت فلم تدر في ثلث أنت أم في اثنتين أم
في واحدة أم أربعا فاعد ولا تمض على الشك إلى غير ذلك من الروايات
المتنظرات قال في الاثصار ومما انفردت الإمامية به القول
بأنه لا سهو في الركعتين الأولى ولستين من كل صلوة فرض ولا سهو في صلوة
الفجر والمغرب أو صلوة السفر لأن باقة الفقهاء يخالفون في ذلك انتهى
وبذا مما يؤكد ما نقلناه من علامة الماتن في الحاشية من حمل احاديث
البناء على الأقل على التيقن كما في حصة حسين بن أبي العلاء عن أبي
عبد الله ع احدى عن الرجل لا يدري اركعتين صلى أم واحدة قال
يتم والثاني عن الرجل لا يدري ركعتين صلى أم واحدة قال يتم صلوة
وما في خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم ع في الرجل لا يدري ركعة
صلى أم اثنتين قال ينبغي على الركعة وما في موثق عبد الله بن أبي يعفور
عن أبي عبد الله ع عن الرجل لا يدري اركعتين صلى أم واحدة فقال

بتم برکته وهو اقرب المحامل لخم هذه الاحاديث وقال الشيخ في يک
 فاول ما في هذه الاخبار انهما لا تعارض ما قدمناه من الاخبار لانها
 انما هي في هذه ولا يجوز العدول عن الاكثر الى الاقل الال دليل ولو كانت
 هذه الاخبار معارضة كلها ومساوية لم يكن فيها ما ينقص ما قدمناه
 لانه ليس في شيء من هذه الاخبار ان الشك اذا وقع في الاول والثاني
 من الصلوة الفريضة او صلوة النافلة واذا لم يكن هذا في الخبر حملها
 على النوافل لان النوافل عندنا لا تسبوقها ويبنى الانسان ان شاء
 على الاكثر وان كان البناء على الاقل افضل **ثم قال طلب ثبوت**
 وان يتحقق تحقيق الركعتين في الصلوة الرابعة وشك في الزيادة فصور
 للشبهة التي علمنا ضرورتها وبالفهم اربع صور من الفروع النادرة
 اثنان تسع صور بعد في ضمنها علم حكم جميع الصور المحتملة **ويقول**
قل ووجه ضرورت علم هذه الصور الخمس دون غيرها من الصور لانه ليس
 وفور الابتلاء بها وغلبة الاحتياج الى احكامها دون غيرها من الصور لندرة
 الابتلاء بها ومع هذا ان اريد تخصيص هذه الصور الخمس بانها على وجه
 الاشماع بها لغلبة الوقوع كما ذكرنا فلا غبار عليه وان اريد به تخصيصها
 في الحكم من عينيه وجوب العلم بحكمها دون غيرها لوجوب ذلك في كفاية
 كما نفى عليه في السالك فلا يخفى عن شيء وهذه عبارة واغراض هذه
 الاربعة بالذكر من بين مسائل الشك لعموم البلوى بها وكثرة وقوعها
 لغرض احكامها واجبة عين على المهملين بالصلوة ومثلها الشك بين
 الاربع والخمسين في حكمها وبان في المسائل والفروع انما يحتاج اليها

نقل عن الشيبه في ظاهر كلامه الاكتفاء بالسجود في الثانية وان لم يرفع
ولم يجاوز به من حد الاعتدال فيه حيث قال وهو محتمل ولكنه صرح
باعتقاده الشيبه الثاني روى في الروضة والمساكن والمقام عدلان الرفع لا
مدخل له في السجود وانما هو مقدمه لواجب آخر كالشبه والقرارة ونظر
علامته اما ان كان من تشقيق المسئلة الى صور ثلث اليقين الى هذا الخلاف
ولعله مما مل ولذا لم يجر ولزهد الاحتياط في الصورة الثالثة والاقر عينه
عدم الكفاية بشئ من ذلك وفاقا للكفاية لصحيح عيسى بن زرارة عن ابي عبد
عما قال سألته عن رجل لم يدرك ركنين صلى ام ثلثا قال يعيد قلت اليس يقل
لا يعيد الصلوة فقيه فقال انما ذلك في الثلث والاربع والحسن كما
الصحيح عن زرارة عن احدهما ع قال قلت له رجل لا يدري او احدا صلي
ام اثنين قال يعيد قلت رجل لا يدري اثنين صلى ام ثلثا قال ان دخل
الشك بعد دخوله في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شئ عليه ويسلم فاطلاق
الاول يحل على تقييد الثاني فيكون صورت الثالثة من مفروض الثاني
واخلته في حكم الاول من البطلان وان كان الاحتياط بالاتمام على التو
الذكور ثم الاعادة لا بأس به وهذا هو القدر المتيقن من بعد اكمال السجدة
في كلام الاصحاب كما ادعى على تحقيقه به الاجماع في المقاصد ولا يجوز
حل الثالثة في الرواية على الركعة المتردده بين الثانية والثالثة لان
ذلك شك في الاوليين وهو مبطل كما مر وفي كلام لك نوع اضطراب
ههنا اذ قال وربما ظهر من هذه الرواية بطلان الصلوة بالشك بين
الاثنين والثلاث اذا عرض الشك قبل الدخول في الثالثة ويدل عليه

مضى في الثالثة

نادوا فيجب معرفتها كفاية في كل قطر حيث يمكن رجوع من احتياج الى
شئ منها اليه اشئ واستشهد ايضا بسبب المحقق في ك لا شفاء مايل
على التفرقة بينهما وبأن غيرهما من الاحكام ثم قال وربما قيل ان معرفة
المسائل شرط في صحة الصلوة وهو بعيد جدا اشئ وذلك لان في
الشرطة معنى زايد على اصل الوجوب لا بد من دلالة عليه ومقتضى الأصل
عدمه **قال طاب ثراه** الاول ان يشك بين الاثنين والثلاث
فان كان قبل الذهاب الى السجدة الثانية صلوته باطلة وان كان
بعد رفع الرأس من السجدة الثانية الاشد الاقوى ان يبني على الثلث
ويأتي بركعة اخرى ويسلم ويصلي ركعتين من جلوس اذ لو كانت ثلثا
لقصر الاربع وقال الاكثر يكف ركعة من قيام بدل الركعتين من جلوس والا
حوظ ان يأتي بالركعتين من جلوس وان كان الشك بعد الذهاب الى
السجود وقبل رفع الرأس مؤلانا بالذكرا ولم يأت به الا حوظان
ينم بهذا النحو ويصلي صلوته الاحتياط ويعيد اليه **ويقول الناقل**
وجه البطلان في صورت كون الشك قبل السجدة الثانية هو انه راجع
الى الشك بين الاوليين وقد عرفت بطلان مطلقا قال الشيبه الثاني
في المقاصد كل شك يتعلق بالثانية قبل اكمالها مبطل قول واحد
وقال المحقق الثاني في شرح الالفيه وكل موضع يتعلق الشك فيه
بالاوليين اشترط اكمال الركعة او بنه ونها يلزم الشك في الاوليين
وهو مبطل عند عامة الاصحاب كما حواه في كرى لكن فيما يتم الركعة
في خلاف فالتف بعضه بالركوع نظرا الى حصول متي الركعة ثم
ونام يمكنه وانما احتياط بعد از احتياط اعاده ينزكند احوط استمره

ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن زراره وسبق الرواية ثم قال في
 اخر المبحث عند الاخذ في الكلام على تحقيق الاحمال السجدة بعد
 نقل قول كرى نعم لو كان سجدا في الثانية ولما يرفع رأسه ونقلوا
 الشك لم يستبعد صحة طعن من سئل الركعة وهو غير بعيد اذا عرفت به
 كنه فلنرجع الى الكلام في اصل المسئلة قال علامته الماتاني في حقه
 منه ولما يكون الخلاف في هذا الشك وقال بعض مبطل الصلوة
 وقال بعض يبنى على الاقل ويتم ولا يقبل الاحتياط فلو اعادة ايم
 مطلقا بعد الاحتياط كان احوط اقول والقول الاول مقتضى ما افق
 به الصدوق في المقتنع على ما حكى والثاني هو المحكى عن السيد في المسائل
 لنا صيربه لتجيزه البناء على الاقل في جميع هذه الصور وعن طائفة
 في الفقيه ويضعف ما عن الصدوق ما في اماليه حيث جعل من دين
 الامامية الذي يجب الاقرار به ان من شك في الثانية والثالثة او
 في الثالثة والرابعة فليبنى على الاكثر فاذا سلم ان ما ظنناه قد نقص
 وما عن السيد ما في انتصاره من تركه بالاجماع على البناء على الاكثر
 كما عرفت وظن السراير وغيره وبديل عليه من الاخبار ما في موثق
 عن ابي عبد الله ع كلى دخل عليك من الشك في صلواتك فاعمل على
 الاكثر فاذا انصرفت فاتم ما ظننت انك نقصت وفي خبر اخر عنه
 عن ابي عبد الله ع عن شيخ من السجدة الصلوة فقال لا اعلمك شيئا
 اذا فعلته ثم ذكرت انك اتممت او قصرت لم يكن عليك شيء
 قلت بلى قال اذا سهوت فابن على الاكثر فاذا فرغت وسلمت فقم

نقصت عن

من المثلث

وهل ما ظننت انك نقصت فان كنت قد اتممت لم يكن عليك في هذه
 شيء وان ذكرت انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت
 وقصور في السند بخبر الشهرة العظيمة والاجماع الحكيم مضافا الى ما حكى
 عن ابنه ابي عقيل من تواتر الاخبار في المسئلة وبديل على مقتضى الصحيح
 عبيد بن زراره المتقدم وكمل على ما مر وحمله في يب على صلوة المغرب ورفع
 بالظهر المستفاد من قوله ع اني ذلك في الثلث والرابع فالاربعة ما قدماه
 وبديل على ما عن الناصرية ما في موثق اسحق بن عمار عن ابي الحسن الاول ع اذا
 شككت فابن على البقيا قلت هذا اصل قال نعم وما في صحيح عبد الرحمن بن
 الحاج عن ابي ابراهيم ع في السهولة الصلوة قال يبنى على البقيا وبأخذ بالخبر
 ويحاط بالصلوات كلها ويقوى الحمل على التيقن اذ لنبأ على البقيا وبأخذ
 هو النقصان ثقله في انتصاره عن باقي الفقهاء واستدل بعد الاجماع في البناء
 على الاكثر بان الاحتياط ايضا فيه لانه اذا بنى على النقصان لم يضر ان
 يكون قد صلى على الحقيقة الا يزيد فيكون ما اتى به زيادة في صلوة فاذا قيل
 واذا بنى على الاكثر كان كما يقولون لا يضر ان يكون انما فعل الاقل فلا يرفع
 ما فعله من الجبران لانه منفصل من الصلوة وبعد التسليم قلنا ما ذهبنا اليه
 على كل حال لان الاشتغال من الزيادة في الصلوة لا يجزى مجزى الاشتغال من
 تقديم السلام في غير موضعه قيل وقريب منه كلام الفاضلين في المعبر والشيخ
 وكلامهما كغيرهما كالصريح في ان البناء على البقيا انما يحصل بالبناء على الاكثر
 لا الاقل اقول وكذا ما في اف في الشك بين الثلث والرابع حيث استدل
 بان الزيادة مبطله مطلقا ما النقصان فلا اذا اتى بها اذا سلم في بعض

الركعات ثم ذكر امر بالانحطاط وهو من غير منزلة فكان المصير اليه اولى بالمع
الى المبتطل مطلقا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان العبارة المحكية عن الناصر
هي هذه من شك في الاوليتين استأنف الصلوة ومن شك في الاخرتين
بن علي اليقين قايلا ان هذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا وبقي الفقهاء يوافقون
في ذلك فيحتمل ان يكون المراد من البناء على اليقين في كلامه البناء على
الاكثر لا الاقل بلا حكمة ما مر بل ولعله الاظهر ولا سيما مع ملاحظته
ان هذا مذهبنا الى اخره مع ملاحظته ما في الانتصار مما اشترنا اليه من بيان
مذهبنا ومذهب مخالفينا وتطبيقهما في كلامه في كتابه مع ما بل و
كذلك الكلام في الخبرين في البناء على اليقين ويقويه الخبر المروي عن عمر بن
الاسناد وعلى ما حكى وفيه رجل يصلي ركعتين وشك في الثالثة قال بين
على اليقين فاذا فرغ تشبه وقام فصلى ركعة لفاتحة القرآن والجمع
بالتحسين ما مر والبناء على الاقل كما حكى عن الصدوق في غايته من الضعف
وان استقر في الكفاية ويستصوب في المفاتيح لفقد التكاليف وعدم
الشك على الجمع ونزلة القائل ودعواه في الاما في قد عرفت وكذا في
الضعف ما عني عليه على ان ذهب وبهك الى الثالثة فاضف بهما
فاذا سلمت صليت ركعة بالحمد وحدها وان ذهب وبهك الى الاقل
فان عليه وتشبه في كل ركعة ثم سجدة حتى السهو بعد التسليم فان اعتدل
وبهك فانت بالخيار ان شئت بنيت على الاقل وتشبهت في كل
ركعة وان شئت بنيت على الاكثر وعملت ما وصفناه وسيعي بان
حكم الظن على خلافه وانه في حكم اليقين مطلقا انتم نعم هذا حكم البناء

واما الاحتياط

واما الاحتياط فهنا وفي الشك بين الثالث والرابع فمثل يتبع فيه
الركعة قايلا كما عن المفيد والقاضي او الركعتان جاز كما عن ابن ابي عمير
والجعفي او الواجب احدهما لا على التعيين وجوبا تخييريا كما يشتر بين
الاصحاب بل عليه الاجماع في الانتصار كما عن ابن ابي عمير في
السراير التصريح بورد الرواية بكل من الامر من بعد الافتاء بهما
بينهما ويعطى المذهب الاول ظاهر البديهة في الموثق وغيره ويرده مضافا
الى ما ذكره خصوص بعض النصوص بالثاني ايضا في الصورة الثانية كما يات في فكذا
بما لعدم القول بالفرق بينهما بل ولا من احد من الطائفتين كما قيل والمذهب الثاني
ظاهر الصالح الامر به في الصورة الثانية فكذا في هذه لعدم الفرق على ما
ما مر ويرده مضافا الى ما ذكره المرسل المنجى بالعمل للمصرح بالتخيير كما ياتي
في الثانية فالقول بالتخيير هو المتعين وان كان قول الاول ههنا احوط والثاني
في الثانية عملا في كل منهما بطوا بهما الاخبار ولذا قال في الرياض ولولا الاجماع
المنقولة والرواية المرسل المنجى بالشمرة وشبهته عدم القول بالفرق
بين الصورتين لكان الاحتياط بكل منهما متعيينا لكن بعد ما لا تأمل في التخيير
ولا شبهته اقول بل استقواء بعض المحققين من محشي الالفية حيث صرح بان
الاقوى في الصورة الاخرى ان يصلي ركعتين جازا وفي الصورة الاولى ركعة
قايلا ثم جعل التخيير مجزأ الاحتمال بقوله ولو قيل بالتخيير فيها كان احتمالا لهذا
مع ما في رواية الاجرة من روايتي العار المتقدمتين فاذا فرغت وسلمت
فقم وصل ما ظننت انك قد نقصت للتصريح بالامر بالقيام الى الله
ومع هذا كله فاحتياط علامته التمسك بالركعتين من جلوس في خصوص ما

واما الاحتياط

الاظهر عدم الفرق بين صورتين اولى والاخرى في الحكم بالبطلان على ما
تقدم وان كان الاخذ بالاحتمال على ما في العبارة اولاً بل الاحتمال
في ذلك مطلقاً حتى في الصورة الثانية كما بين عليه في حاشيته منه حيث قال
ولما كان ابن بابويه قايلاً في صورت الشك بين الاثنين والاربع ايضاً
مطلقاً بان صلوة باطله فلو اُغدا ايضاً مطلقاً مع الاحتمال لعله كان اجود
اقول بالنسبة الى ابن بابويه هو المحكي عنه في المنع ويدل عليه صحيح محمد بن ا
رجل لا يدرى صلى ركعتين ام اربعاً قال يعيد الصلوة وعمله الشيخ على
صلوة المغرب والغداة التي لا يجوز فيها الشك ويمكن الحمل على قبل اكمال
السجدة بل هو الاقرب كما في لف وعلى الاحتياط كما في ك ويدل
على ما في العبارة وهو قول معظم الاصحاب مضافاً الى دعوى الاجماع كما في
الانصرار وعنه في جملة من الصلوات وغيرها ومنها روايته الطبع المذكورة
وهي النص في المقام ومنها صحيح ابن ابي يعفور وهو كك ايضاً قال سالت
ابا عبد الله ع عن الرجل لا يدرى ركعتين صلى ام اربعاً قال يشبهه ويسلم
ثم يقوم فصلى ركعتين واربع سجدة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم
يشبهه ويسلم وان كان صلى اربعاً كانت مائة نافله وان كان صلى
ركعتين كانت مائة تمام الاربعة وان تقلم فيسلم سجدة في السجدة
صحيح زرارة ع عن ابي بصير ع فيمن لم يدر في اربع هو او في اثنين وقد اضر
الثنتين قال يركع ركعتين واربع سجدة وهو قائم بفاتحة الكتاب
يشبهه ولا شيء عليه ومنها صحيح محمد بن مسلم ع عن ابي عبد الله ع عن رجل صلى
ركعتين فلا يدرى ركعتان هي او اربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين

بفتح الكتاب وبشهادة وينصرف وليس عليه شيء ومنها صحيح اية بصير
عن اية عبد الله عما اذا لم تدر اربعاً صليت امة ركعتين فقم واربع ركعتين
ثم سلم واسجد سجدة تين وانت جالس ثم سلم بعدهما ولهما جهتان في القعدة
وموافقة الثانية فلتطابقها على اصل المذمومة البناء على الرابع والاربعين
بالركعتين قائماً واما الاولى فلا تقتضاء بعضها استثناء شيء اخر عليه وهو صحيح
زرارة ومحمد وبلا يراها صحيح على الاول وبعضها اثبات سجدة السهو
بعد صلوة الاحتياط وهو صحيح اية بصير الاخر وبعضها اثبات بشرط التكلم
وهو صحيح ابن اية يعفور فيقول ما دل على النقص على صورت عدم التكلم
وما دل على الاثبات على صورت الاثبات فيكون الصحيح الاخر محكماً
عليها جميعاً وهذا الجمع اولى من الحمل على الاستحباب نظر الى ما ذكرنا وان
كان هو ايقن وجهه له ثم **قال طاب ثراه الرابع** ان يشك بين
الاشئين والثلاث والاربع فالأمر ان قبل الذماب الى السجدة الثانية
فصلوة باطله وان كان بعد رفع الرأس من السجدة الثانية يعني على الرابع
وبشهادة ويسلم ويصلي ركعتين قائماً ويسلم يصلي ركعتين جالساً وان
شك هذا بعد القيام الى الركعة الاخرى يعني ايضاً على الرابع وبينه
الركعة ويجلس وان لم يشهد يشهد ويسلم ويصلي البضار ركعتين
قائماً وركعتين جالساً وسجد سجدتها السهو احتياطاً وان كان بعد الذماب
الى السجدة الثانية وقبل رفع الرأس الاخط ان يفعل كذا منه في
سجدة السهو ويعيد **ويقول النافق** وما ذكره في الصورة الاولى
فمنع على عدم تحقق احوال السجدة التي هو شرط الصحة في نحو هذه

[illegible]

مما تعلق الشك فيه بالركعتين كما عرفت فيها تقدم وما ذكره في الصورة الثانية
 فهو ظاهر القولين في المسئلة واشهرهما بل عليه الاجماع في الانتصار وبتدليل
 مضافا الى ذلك ما في الحسن كما لا يخفى عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد
 الله في رجل صلى فلم يدرك اثنتين صلى ام ثلث ام اربع قال يقوم فيصلي ركعتين
 قدام ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم فان كانت اربع ركعات كانت
 الركعتان نافله والا تمت الاربع وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح عن
 ابي ابراهيم عاقل قال لا يدرى الله عز وجل لا يدرى اثنتين صلى ام ثلث ام اربع
 فقال يصلي ركعتين من قيام ثم يسلم ثم يصلي ركعتين وهو جالس هكذا في نسخة
 عندي من الفقيه ولكن نسخة بدله في الحاشية ركعة عوض الركعتين من قيام وعلى
 هذا يدل على ما حكى عن ابني بابويه وابنه الحسين في الكتف بركعة قائما وركعتين جالسا
 وقال بعض المحققين في حواشي الالفية هكذا في بعض النسخ المعتمدة لعل الصورة
 ثم نقل عن بعض النسخ ركعتين وقال كانه من غلط النسخ وفي ذلك بعد التوقيع
 الرواية الا ان ما تضمنته من سؤال الكاظم ع لا يبره على هذا الوجه غير معهود ولم يذكر
 هذا في حواشيه على الالفية بل قال ولكن في متنها نوع شبهة وفي الرياض و
 في كل من سنده ومتنه اضطراب ومما يتعلق بالثبوت وجود نسخة بركتين من
 قيام بدل ركعة من قيام كما هو المشهور ويمكن ترجيحها بالموافقة للرواية
 السابقة مضافا الى الشدة العظيمة الا ان النسخ المشهورة قطعا هي الاولى
 ويؤيده الرضوي المصريح بعينها من غير نقل اختلاف فيها لكنه كالصحيح
 قاصر عن مقادير الرواية الاولى بالشدة الفتوى بهما سيما من الحل والمرتب
 الذين لم يعملوا الا بالجمع عليه والمتواترات او الاحاد المحفوظة بالقرائن قطعاً

اقول مع الرواية

اقول ومن المؤيدات للنسخة الموافقة للرواية الاولى ان هذه الرواية ايضا
 بتوسط ابنه ابي عمير اذ رواه الصدوق عن ابن الجراح بواسطه احمد بن محمد
 بن يحيى العطار عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير والحسن بن محبوب
 جميعا عن عبد الرحمن بن الجراح فمخبر الحكم على هذا ان يكون مراده في الرواية الاولى
 من بعض اصحابنا ايضا هو ابن الجراح هذا مع ما عرفت من بعد تقوية قول الثاني
 من حيث الاعتبار لاشتمالها بنفتمان حيث يكون الصلوة اثنتين ويجزى بها
 مداهما حيث يكون ثلثا الا ان النقل والاشتمال يرفعون وفيه الا ان
 الاضطراب قد فسد وهذا مؤيد اخر كما لا يخفى كجفت مع ان في اعتبار
 ايضا ما قل اذ لو كانت اثنتين من الركعة واحدة والاشتمال الى ضم
 ركعتين من قيام لم يفضل بينهما تسليم والركعة والركعتين من جلوس لستنا
 كذلك هذا مع انه ربما يقدح في هذه الرواية بان ما تضمنته من سؤال الكاظم
 ع لا يبره على هذا الوجه غير معهود ولعل هذا هو المراد من اضطراب السند في
 كلام الرياض وكيف ما كان فالعمل على ما عليه المشهور وعليه فيجب تقديم
 الركعتين من قيام ووفقا على ظاهر النص كما في الروايتين جميعا فلا يجوز تقديم
 الركعتين من جلوس عليها مطلقا لاحتمال حمل نقل فيه قولاً ولاخيار كما نسب
 الى الانتصار والاكثر قال في الرياض وفي الحاشية عنهم نظرا فليس في عبارة
 الانتصار ما يؤيد ما يؤهم التخيير عدا عطف الركعتين من جلوس عليها في قيام
 بالواد المفضلة المطلق الجمعية دون المفضلة وفي الاكتفاء بمثل ذلك في
 النسبة مناقشة سيما مع عدم العلم بمذاهبهم في الواد بل فيه الترتيب
 او مطلق الجمعية مع كون مستندهم في الحكم الرواية المفضلة للترتيب

للتاخير

الى الخلاف في اصل المسئلة وان الاقوى خلافه وهذه جملة كلامه فيما الظاهر
ان يكون مجزأ بين ان يقدم الركعتين من قيام او الركعتين من جلوس والاعط
تقديم الركعتين من قيام وقال بعض يجوز بدل الركعتين جالس ان يقرأ
ركعة قائما والظاهر ان لا يكون مجزأ وقال بعض في شك كذا يصلي ركعة
قائما وركعتان جالس والعمل بما قلناه اقوى اذا عرفت هذا كله فاعلم
ان صور المسئلة على فرض العبارة اربع قبل السجدة الثانية وبعد الرفع
منها وبعد القيام الى الركعة الاخرى وبعد السجدة الثانية قبل الرفع
وقد عرفت حال الاولين وفي حكم اوليهما اخيرة الاخيرتين ايضا كما عرفت
سابقا ومقتضى الاحتياط فيها ما في المتن واو الى الاخيرتين مرجعها
الشك بين الثلث والرابع والخمس قبل الركوع وبالا نهدام يعود
الى الشك بين الاثنين والثلث والرابع ولذا اوردتها في علامته
المتن في حكمها حكم الزيادة السجدة ومن باب الاحتياط للزيادة القيام
لا يثق المتيقن منها احتمال الزيادة لا الزيادة ووجوب سجدة السجدة
في الزيادة غير معروف الا على القول بوجوبه للشك في كل زيادة ونفيه
وهو حاله ما عرفت فيما تقدم مع ان علامته المتن ما التزم في المتن
بيان كل احتياط كما اشار اليه في اول الرسالة لان بعد انهدام الركعة
وعدم الاعتداد به في الصلوة يكون المأثم به زائدا في اثباتها وان كان
قبل الانهدام محتملا للزيادة وعدمها فالمراد باطلاق السجدة للزيادة
فكأن هذا المرام في كل ما تتم هو هذا فيرجع الى القول بوجوبه للقيام في
موضع القعود وعكسه او الى القول بوجوبه لكل زيادة ونفيه

ودر حکم اول ان جاولي کبریا
اربعه بین کبریا وکبریا
نقل از کتاب کبریا وکبریا
که بعد از سجده و قعود
باید رکعتی از سجده
بگذرد

والکلام في التذنية

والکلام في التذنية مستوفى فيما تقدم وبديل على الاول مضافا الى حكمه
الاجماع عن ابن زهره وعن التذكرة في صورتين ان التشهد والذكر قبل
الركوع كما مر في ضمن مسئلة السجدين ما في خبر معوية بن عمار الحسن كما
الصحيح عن الرجل يسهر فيقوم في موضع قعود او يقعد في حال قيام قال الشيخ
سجدين وهما المرغمان سجدتان الشبهة ما في موقوف عمار عن ابي عبد الله ع
عن السهو ما يكسب فيه سجدة السهو فقال اذا اردت ان تقعد ففقت
او اردت ان تقوم ففقدت او اردت ان تقرا ففقت او اردت
ان تسبح ففقت فعليك سجدة السهو وليس في شيء مما يتم به الصلوة
سهوا وفي دلالة هذا الخبر نظر لعدم وجوبها في صورتين الاخيرتين على القول
بعدمه في كل زياده ونقصه على ما دللنا عليه مشروفا والظاهر عدم الفرق
في سياق الخبر بين الصورتين الاوليين والاخيرتين في الحكم وحمل الوجوب في
الاخبار على تارة الاستحباب شايع واطلاقه عليه متداول ذابيع وبكيفية
الجمع بينه وبين خبر الخليل اقول على التذكرة قبل الركوع على ما تقدم في ضمن
مسئلة نسيان التشهد جمعا بين النصوص قال سالت ابا عبد الله ع
الرجل يسهر في الصلوة فينس التشهد فقال يرجع فيتشهد قلت اليس سجدة
السهو فقال لا ليس في هذا سجدة السهو وبين خبر ابن عمار بكل ظاهره
على الندب وحمل الاخير على نفي الوجوب وبديل عليه ايضا ما تقدم في
صحيح فضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع وكذا موقوف سماعه عنه ع ان
قوله ع من حفظ سهوه فانه فليس عليه سجدة السهو مضافا الى قوله ع
صحيح ابي بصير المتقدم عن رجل نسى ان يسجد واحدة فذكرها وهو قائم

قال بسجدة اذا ذكرنا ولم يركع قال كان قد ركع فليضع على صلوة فاذا
انصرف قضا ما وحده ما وليس عليه سهو وما في صحيح ابي بصير ايضا عن
نس ان بسجدة واحدة فذكر ما وهو قائم قال بسجدة اذا ذكرنا ما لم
يركع فان كان قد ركع فليضع على صلوة فاذا انصرف قضا ما وليس عليه
سهو وكذا ظاهر صحيح اسمعيل بن جابر الواردي في محل الحاجة كما تقدم في مثله
نسيان سجدة مع التذكر قبل الركوع فاجبة من جميع ذلك ان عدم الوجوب
هو الاقوى مع ما في موضع موافقة الاصل ومخالفة العامة فيمكن الجمع كجمل المعاني
على التقييد ايضا ولكن الاحتياط على ما ذكره علامته الماتن سرهما لا بأس
به وانما قد مناه الكلام في نحو هذه المقاصد مع كون عنوانها في ما بعد في عبارة
الماتن لشدته مسر الحاجة اليه في مباحث ما فيه الرسالة وكثرة حواله علامته
الماتن قدس سره ايضا اليه في الموارد **قال** **طاب ثراه** الخامس
ان يشك بين الاربع والخمس فله صور ثلث الاول ان يشك اذا قام
لنحو اشرع في قراءة ام لا ان هذه الركعة التي قام فيها رابع او خامس
فليجلس وان لم يقرأ التشهد يقرأ ويقول السلام ويصلي ركعتين جالسا
واحتياطاً بسجدة حتى السهو ايضا الثاني ان يشك بعد اتمام السجدة بين
ان هذه الركعة التي اعتمتها كانت رابعة او خامسة صححت صلوة ويشهد
ويتم ويسجد حتى السهو وجوبا الثالث ان يشك بعد الذهاب
الى الركوع وقبل اتمام السجدة وفي هذه الصورة خلاف قال بعض
بطلت صلوة والظاهر ان تم هذه الركعة وسجد حتى السهو ان يكونا
(كافيا ومع هذا ان اعاد ايضا كان احوط **وبقول المنا** قل

لا صلاة بعد السجدة

الاصل في هذه المسئلة ما في صحيح عبد بن سنان عن ابي عبد الله ع اذا كنت
لا تدري اربعاً صليت ام خمساً فاسجد سجدة حتى السهو بعد نيلك ثم سلم
بعدها وما في صحيح الحلبي عن ابي عبد الله ع اذا لم تدرك اربعاً صليت ام خمساً
لنقصت ام زوت فتشهد وسلم واسجد سجدة بين الركوعين ولا قراءة
تشهد فيها تشهد اخفياً وصدق الصعيدي على الصورة الوسطى صحيح دون
الطرفين فرجوع الاول الى الشك بين الثلث والرابع وليس فيه سجود
السهو الا على سبيل الاحتياط كما اشار اليه علامته الماتن في خروج خلاف
القابل بوجوب للقيام في موضع القعود وبالعكس والقابل بوجوب لكل زيادة
ونقصه غير مطلقين وكذا الاخيرة اما على القول بالبطلان فظاهر لان وجوب
السجدة فرع الصحة واما على القول بالصحة فللمخرج عن مورد النص ولذا
قال في الرياض بعد الاستشكال في الصحة ولو سلمنا ما حكى على الماتن القطع
به لان تجوز الزيادة لا ينفى ما هو ثابت بالاصل من عدم الزيادة ولان
تجوز ما لو اشر لا يشر في جميع الصور كان الحكم بوجوب السجدة غير ظاهر الوجوب بعد
ما عرفت من اختصاص النصوص الموجبة لها بفرد خاص اشبهى على استظهر
علامته الماتن من كفايته الاتمام والسجدة هو كذلك الا في لزوم السجدة
لا فيه من الاشكال كما عرفت وان كان الاحوط عدم الترك ومستند
القول بالبطلان التردد بين محذوذين كل منهما مبطل للصلوة الاتمام
الحقل لكونها خامسة فيوجب الزيادة عمداً والقطع الحقل لكونها
رابعة فيوجب نقصان المبطل وفيه المبطل يقين الزيادة لا امكان
والا لاشتر بعد السجود ايضا وربما يفرق بينهما بان الزيادة وقعت

فحينئذ لو كان الشك بعد السجود سهواً بخلاف ما لو وقع بعد الركوع فانه
 تكون عداً فساداً وفيه ان زياده الركن لا فرق فيها بين العمد والسهو الا ما
 استثنى وليس هذا منه استدلال في المعنى بقولهم عليهم السلام ما اعادة الصلوة فنية
 وبوبه مضافاً الى استغفار الصحة وعموم لا يتطلو اعمالكم ما في الصحيح لا
 يعاد الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود
قال طاب ثراه اب وس ان يشك بين الاربع والزيادة
 من الخمس مثل الاربع والست او الاربع والسبع المشهور بين العلماء
 في هذه الصورة ان صلوة باطله وبعض يعلم هذا مثل الشك بين الاربع
 والخمس في الاحكام التي مضت وان عمل عليها واعاد الصلوة
 كان احوط وكذا لو كان الشك بين الاربع والخمس والزيادة الاحوط
 ان يفعل كذا بان يتم مع سجدة السهو ويعيد ايضاً **ويقول السائل**
 اعلم ان للشك المتعلق بالثبوت وجه ثلثة في كلامهم البطلان والا
 طاق بالثبوت والبناء على الاقل وثالث الوجه لم يذكره علامته الى
 ههنا مع انه اوجهها كما ستعرف ووجه الاول ان زياده الركن مبطل
 مع احتمالها يتقن البراءة من الصلوة التي قد اشتغلت الذممة بهما
 متعيتين وجوابه ما قدمناه في المسئلة السابقة مفصلاً وقال الشبهة
 ثالثة وضعف ظاهر فان تجوز زيادة الركن لو اشر بطل حكم كثير من
 الصلوات السابقة مع النقص على صحتها والاجماع على صحة بعضها وافتقار
 خروج تلك عن الحكم بالنقص يندفع بأصله عدم الزيادة والشك
 في المبطل ومن العجب ههنا دعوى علامته الى تنزيه شدة القول

فيكون لو كان الشك بعد السجود سهواً بخلاف ما لو وقع بعد الركوع فانه تكون عداً فساداً وفيه ان زياده الركن لا فرق فيها بين العمد والسهو الا ما استثنى وليس هذا منه استدلال في المعنى بقولهم عليهم السلام ما اعادة الصلوة فنية وبوبه مضافاً الى استغفار الصحة وعموم لا يتطلو اعمالكم ما في الصحيح لا يعاد الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود قال طاب ثراه اب وس ان يشك بين الاربع والزيادة من الخمس مثل الاربع والست او الاربع والسبع المشهور بين العلماء في هذه الصورة ان صلوة باطله وبعض يعلم هذا مثل الشك بين الاربع والخمس في الاحكام التي مضت وان عمل عليها واعاد الصلوة كان احوط وكذا لو كان الشك بين الاربع والخمس والزيادة الاحوط ان يفعل كذا بان يتم مع سجدة السهو ويعيد ايضاً ويقول السائل اعلم ان للشك المتعلق بالثبوت وجه ثلثة في كلامهم البطلان والا طاق بالثبوت والبناء على الاقل وثالث الوجه لم يذكره علامته الى ههنا مع انه اوجهها كما ستعرف ووجه الاول ان زياده الركن مبطل مع احتمالها يتقن البراءة من الصلوة التي قد اشتغلت الذممة بهما متعيتين وجوابه ما قدمناه في المسئلة السابقة مفصلاً وقال الشبهة ثالثة وضعف ظاهر فان تجوز زيادة الركن لو اشر بطل حكم كثير من الصلوات السابقة مع النقص على صحتها والاجماع على صحة بعضها وافتقار خروج تلك عن الحكم بالنقص يندفع بأصله عدم الزيادة والشك في المبطل ومن العجب ههنا دعوى علامته الى تنزيه شدة القول

بالبطلان دون

بالبطلان ودعوى صاحب المفاتيح عدم الخلاف في البناء والسجود والسهو
 حيث قال ولو شك فيما زاد على الاثنين من الرابعة فان كان شكاً بين الاربع
 تمام والزيادة اتم وسجد سجدتي السهو بخلاف كما مضى وهذا قوله فيما مضى
 من شك بين الاربع والخمس سجد سجدتي السهو بخلاف وبناء الدعوى
 جميعاً اعتراف العلامة في لف بعدم الوقوف لغير ابنه ابي عقیل في ذلك
 على شيء واحتمل الامر بين ولم يجزم بأحد مما في اليقين حيث قال لو شك
 بين الاربع وما زاد على الخمس قال ابنه ابي عقیل ما نقص انه يصنع كما لو شك
 بين الاربع والخمس لانه قال يجب سجدة السهو في موضعين من تكملاتهما
 ودخول الشك عليه في اربع ركعات او خمس في عدداً ما واستوى وهما في
 ذلك حتى لا يدري صلى اربعاً او خمساً او ما عدداً ما ولم ينقص لغيره في ذلك
 على شيء ثم قال بعد نقل هذا ما قاله محتمل لان روايته الخليلي تدل عليه
 من حيث المفهوم ولانه شك في الزيادة فلا يكون مبطلاً للصلوة لا حراز
 العدد ولا مقتضياً للاحتياط اذا الاحتياط مع شك النقصان فلم يبق الا
 القول بالصحة مع سجدة سجدتي السهو مع انه يحتمل الاعادة لان الزيادة مبطله
 فلا يقيان بالبراءة والحمل على المشكوك فيه قياس فلا يقدى بصورت النقل
 الاول وفي دلالة رواية الخليلي اشكال اسلفنا الكلام فيه والخصر في قوله فلم
 يبق الا القول بالصحة مع سجدة سجدتي السهو مما يجوز البناء على الاقل ولا دلالة
 على وجوب سجدة السهو في هذه الصورة والاصل عدم الوجوب في عدم
 يقيان البراءة قد مر جواب مشروحه ولا يجب القطع بتحقيق الامثال بل يكفي
 الاستئناس وفيه الى ما جعل دليلاً عليه وتطرق احتمال البطلان غير قادح

في الصفحة ادا اصل يفقه وهو جهة شرعية وكون الحمل على الشكوك فيها قبيحا
لا يستلزم البطلان بعد امكان البناء على الاقل كما استوجبهما بعض المتفقيين
ويبدل عليه مضافا الى اصله عدم الايتان بالشكوك فيه موثق استحق عبارة
قال قال في ابو الحسن عليه السلام اذا شككت فابن على اليقين قال قلت هذا
اصل قال نعم وهو في هذه الصورة سليم عن المعارض لعدم جواز البناء على
الاكثر فلا يصدق كونه ما في موثق عمادكم دخل عليك من الشك في صلوك
فاعمل على الاكثر فاذا افرغت فاتم ما طننت انك تفقت والحمل على
ان البناء على اليقين انما يحصل بالبناء على الاكثر لا الاقل كما تقدم في اول
مايل هذا الباب وهو الشك بين الاثنين والثلاث غير محلي مهيأ
بقية العمل ان قلت يلزم خروج كثير من الافراد او اكثر ما من النقص وهو
قادر في المحل قلت هو مخصوص بالعموم اللغوي على ما تقدم في مسئلة
الصلوة على النبي ص ع وانه فلا يقدح في نحو مقامنا هذا وعلى هذا الذي
بيناه فاطلاق العمل باحكام الشك بين الاربع والخمس ثم الاعادة في الا
خذ بالاحتياط كما نية عليه علامته اما تنزيه غير متوجه ادفع صورته الشك
قبل الركوع وحكم الاستددام والعمل بكلم الشك ما بين الثلث والاربع وال
البناء على الاقل على ما حققناه لا ياتي فيه ذلك نعم البناء والاعام و
السجدة والاعادة لا بأس به في الاخذ بالاحتياط فيما اذا كان الشك
فيما نحن فيه بعد الركوع ولا سيما اذا كان بعد السجدةتين واما اذا كان قبل
الركوع فلا حاجة الى السجدة بل يكتفى بالبناء والاعام ثم الاعادة وكذا
اطلاق الاحتياط بالسجود فيما صورته اخيرا من الشك بين الاربع و

والخمس الزيادة اذ لو وقع هذا شك قبل الركوع مع عدم الاستدحام
لكان الايمان بالسجدة خالياً عن الوجه وان كان على سبيل الاحتياط
نعم لا بأس بعد الركوع ثم بعده الاعادة عملاً بالاحتياط **ثم قال**
طاب ثراه ان يفهم مع الشك بين الرابع والخمس شك
افتر مثل ان شك بين الثالث والرابع والخمس فان كان قبل الركوع
يرجع الى الشك بين الاثنين والثالث والرابع كما ذكر سابقاً وان
كان بعد الركوع فان تم وصلي ركعتين من جلوس صلوته الاحتياط وسجدتين
للسهو فالظاهر ان يكون مجزئاً وان اعاد ايضا كان احوط **ويقول**
البناء قل فليزعم في الصورة الاولى الاحتياط بركعتين قائماً وركعتين جالساً
لا احتمال ان يكون المهدوم هي الثالثة فيكون صلوته على هذا التقدير ركعتين
يقتل ان يكون هي الرابعة فيكون البناء عليه ركعة والاحتياط في السجدة هو
ايضاً على ما تقدم الكلام فيه مستوفى واما الصورة الثانية فبعضها صورتان
قبل اتمام السجود وبعده اما الاولى ففيها وجهان الصحة والبطان وللاول
ايضاً وجهان البناء على الرابع او لا قل ويكبر في هذان الوجهان في حالته اتمام
السجود ايضاً اما وجه البطان فهو عدم امكان البناء هنا ادفع الامر الى اتمام
يقتل الزيادة المبطله ومع عدمه يفتل النقصان المبطل والا بهذا الشك
الحق الثاني في الجعفرية او بعد الركوع وقبل اتمام السجود فالاصح البطان
لتعذر البناء اقول بل الاصح ضعف هذا القول وذاك الوجه كما تقدم
الكلام في الشك بين الرابع والخمس ولذا اطلق الشهيد في الالفه ولم
يقتل البطان حيث قال الشك بين الثالث والرابع والخمس فيه وجه

[illegible]

بالبناء على الأقل وأخر بالبناء على الأربع والاحتياط بركنة قائما و
 المرغبات وإطلاقه وإن اشتمل على جميع الصور حتى صورت الأولى وهي صور
 تحقق الشك قبل الركوع إلا أنها غير مراد كما نص عليه المحقق الثاني
 في شرح الألفيه بقوله وموضع احتمال البناء على الأقل إنما هو بعد الركوع
 أو في أثناء الامتناع ذلك فيما قبل لا نرضى شك بين الاثنين والثالث
 والرابع وإنما أطلق المصنف احتمال البناء على الأقل لظهوره وبمثل مرص
 أيضا ولده المحقق أي ولد المحقق الثاني في شرح له على الألفيه أيضا فيكون
 الأمر دأبرا بين البناء على الأربع أو الأقل أما الأول فلتضمنه شك غير مطلق
 فيجب موجهها لرجوعه إلى الشك بين الثالث والأربع فيلزم حكمه والى
 الشك بين الأربع والخمس فيلزم حكمه وأما الثاني فلهو وثق استحقاقه
 المتقدم وأصله عدم الايمان بالمشكوك فيه وربما يضعف هذا في لغة المنطوق
 من بناء الشك بين الثالث والأربع على الأكثر وفيه نظر كما نية عليه ولد
 محقق الثاني حيث قال بعد إيراد هذا الأمر أن يقال لا يجوز عدم
 تعلق الشك فيما زاد على ذلك وربما يضعف بخالفه لغيره إذا سموت
 فابن على الأكثر فاذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت
 كما في كلام ولد محقق الثاني وبعض شراح الجعفرية وفيه قد ظهر مما قرئ في المسئلة
 التي قبل هذه مع أن صدر هذه الرواية يشهد بانها في الشك بين الأقسام و
 النقصان لقوله لا أعلم شيئا إذا فعلته ثم ذكرت أنك أنمت أو
 قصرت لم يكن عليك شيء قلت بلى قال إذا سموت الجوز ولعل التمسك بما
 يدل على البناء على الأكثر في مثل المرام غلط وشبهة ولذا لم يوجد في كلام

نقصت في

جمع الألف واللام

جمع من الأعيان الذين وقفت على شيء من كل منهم كالشبهة الأولى
 والمحقق والشبهة الثانية بل التحقيق ما إذا ذه بعض المحققين من مخ
 الألفيه حيث قال في البناء على الأقل لا يبعد ذلك لمعتبره حتى الدالة
 على البناء على الأقل في كل شك السليمة في هذه الصورة عن المعارضه
 ما استظهره علامته لما تنبأ به من على القول بالبناء على الأربع ويقويه أن
 اجتماع شكين منصوصين كل منهما كمنصوص لا يوجب خروجهما عن حكم النص
 لعدم كونه مشروطا بثبوت شك آخر فيكون لا بشرط إلا أن يقال مقتضى ظاهر
 النص كونه بشرط لا فان مقتضى قوله إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم
 خمس أن المعلوم أحدا الأمرين وإن الشك في تعيين أحدهما ولا كذلك الشك
 بين الثالث والأربع والخمس فلا يعلم أحد الأمرين بل يكتمل الثالث فيكون
 تعباً عن مقتضى النص ومقتضى الاقتصار فيها خالف الأصل على مورد
 النص عدم التقدي مع أن مقتضى موثق استحقاق أصل ثانوي ولا سيما مع استغناء
 قلت هذا أصل وتصديقه بقوله نعم فيصدق هذا الأصل في كل مورد لا يصح
 البناء على الأصل الآخر المستفاد من النص أيضا وهو البناء على الأكثر خاليا
 عن المعارض وعلى فرض البناء على الأربع كيف ركعت قائما بدل الركعتين
 جاز كما مضى في الشك بين الثالث والأربع وفي وجوب سجدة في السهو
 أشكال في صورت كون الشك قبل اتمام السجدين على ما قرئ في الشك
 بين الأربع والخمس فتذكر الاحتياط بالاعادة في هذه الصورة سديده
 لوجود القول بالبطلان ولكنه غير كاف عن إطلاق الاحتياط بالاعادة إذا
 لم يرد تحقق الشك بعد اتمام السجدين إلا أن يكون نظره في هذه الصور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خاتم النبيين
والصالحين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير خلق الله
الذين هم خير أمة
أخرجت للناس
والذين هم خير
الخلق على كل شيء
والذين هم خير
الخلق على كل شيء
والذين هم خير
الخلق على كل شيء

ما خرج بالاجماع وبقى الباقى كفته والعام المخصوص مجته في الباقى ونفس
الرجوع الى الاصل المنصوص منه حيث هو لو كان مسمى لا يتقضى بما
اوردناه وما وقف على من تنبه لهذا وليت شعري كيف اغفلوا عن
هذا وانغضوا عنه فالبناء على الاقل مهيأ ايضا بموافق لما حققناه وهو
احد الوجهين في كلام الشبهة في الالفية حيث ذكر في جملة من الشكوك
منها الشك بين الاثنين والاربع والخمس احد الوجهين البناء على الاقل
قل وجعل حكم ما نحن فيه حكم الشك المذكور اي الشك بين الاثنين والاربع
والخمس مع زياده في الاحتياط بركعتين جالتا وعلى هذا البناء بين علي
الاثنين وجم الصلوة والقريب بالاحتياط في مثله انما هو الاعادة بعد الاتمام
منه **قال طاب ثراه** وان كان الشك بين الاثنين والاربع والخمس
فان كان قبل اتمام السجدة فصلوة باطلة وان كان بعد اتمام السجدة
بين علي الاربع ويصلي ركعتين من قيام صلوة الاحتياط ويسجد سجدتين
للسهو واحتياطاً يعيد ايضا **ويقول الناقل** وذلك لاشتمال هذا
الشك على شيئين لا يطلان الصلوة احدهما الشك بين الاثنين و
الاربع وهو غير مفسد اذا وقع بعد السجود بل منصوص الصحة وموجب للركعتين
فانما والثاني الشك بين الاربع والخمس وهو ايضا غير مفسد في تلك الحالة
قطعا وموجب للسجود السهول الا وجه عندى في هذه الصورة ايضا البناء
على الاقل ايضا لا مفسدا يقر في الاعادة على سبيل الاحتياط لاجل
احتمال البناء على الاربع فيعكس الاحتياط ولكن على هذا التقدير
لا مجال لصلوة الاحتياط ولا لسجود السهول لا فتوى ولا احتياطاً

مقتضى بكتشافه مسجد اعظم . قم

ما خرج بالاجماع

ما خرج بالاجماع وبقى الباقى كفته والعام المخصوص مجته في الباقى ونفس
الرجوع الى الاصل المنصوص منه حيث هو لو كان مسمى لا يتقضى بما
اوردناه وما وقف على من تنبه لهذا وليت شعري كيف اغفلوا عن
هذا وانغضوا عنه فالبناء على الاقل مهيأ ايضا بموافق لما حققناه وهو
احد الوجهين في كلام الشبهة في الالفية حيث ذكر في جملة من الشكوك
منها الشك بين الاثنين والاربع والخمس احد الوجهين البناء على الاقل
قل وجعل حكم ما نحن فيه حكم الشك المذكور اي الشك بين الاثنين والاربع
والخمس مع زياده في الاحتياط بركعتين جالتا وعلى هذا البناء بين علي
الاثنين وجم الصلوة والقريب بالاحتياط في مثله انما هو الاعادة بعد الاتمام
منه **قال طاب ثراه** وان كان الشك بين الاثنين والاربع والخمس
فان كان قبل اتمام السجدة فصلوة باطلة وان كان بعد اتمام السجدة
بين علي الاربع ويصلي ركعتين من قيام صلوة الاحتياط ويسجد سجدتين
للسهو واحتياطاً يعيد ايضا **ويقول الناقل** وذلك لاشتمال هذا
الشك على شيئين لا يطلان الصلوة احدهما الشك بين الاثنين و
الاربع وهو غير مفسد اذا وقع بعد السجود بل منصوص الصحة وموجب للركعتين
فانما والثاني الشك بين الاربع والخمس وهو ايضا غير مفسد في تلك الحالة
قطعا وموجب للسجود السهول الا وجه عندى في هذه الصورة ايضا البناء
على الاقل ايضا لا مفسدا يقر في الاعادة على سبيل الاحتياط لاجل
احتمال البناء على الاربع فيعكس الاحتياط ولكن على هذا التقدير
لا مجال لصلوة الاحتياط ولا لسجود السهول لا فتوى ولا احتياطاً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خاتم النبيين
والصالحين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير خلق الله
الذين هم خير أمة
أخرجت للناس
والذين هم خير
الخلق على كل شيء
والذين هم خير
الخلق على كل شيء
والذين هم خير
الخلق على كل شيء

قال **طاب ثراه** الثالث من ان لا يكون احتمال الاربع واحدا
 في شك مثل ان يشك بين الثلث والخمس والاشئين والخمس والاشئين
 والثلث والخمس او الثلث والست والاشئين والست وكذا احتمالات
 اخرى كانت بين الزيادة والنقصه ولم يكن احتمال الاربع واحدا فيها فاشبهوا
 بين العلماء ان الصلوة باطله والشبهه رحم الله احمل ان بين على الاقل وهو
 الصلوة وان فعل كذا سجدة حتى السهو واعاد الصلوة لعلمه
ويقول الناقل لا احتمال بالبناء على الاقل اثار اليه الشبهه
 في جميع ما اشترنا اليه فيه ولعل تخصيص هذه الصورة بالذكر في العبارة
 دون ما تقدم لكون المظنون عنده فيه خلاف هذا البناء وكونه متاملا في
 غير مرجح مع البناء على الاقل او البطلان بل هو ذلك بكونه محتملا لمع
 ثالث والا ففعل كل من المعنيين المذكورين وهي البناء على الاقل او البطلان
 لا سجد مفسد فلا معنى للاحتياط بها قال في حاشيته منه وانما ذكرنا سجدة
 السهو لاجل ان احاديث معتبره تدل على ان الشك لو كان بين الزيادة
 والنقصان ياتي بالسهو وتشمل نظائرها هذه الصور والله يعلم اقول بل
 الاصح هو البناء على الاقل والاحتياط بالسجدة لما ذكرنا باس
 ذلك ما في صحيح الخليل ام نقصت ام زدت لوضوح دلالة في صورت دور
 الا امر بين الزيادة والنقصه الى كون ذلك من الاخبار المتقدمه في صورت
 بيان الجكوس بعد رفع الرأس من السجدة فلا ولا الى اخر ما هناك وكذا
 لا بأس بالاعادة ايضا خروجا عن خلاف القائلين بالبطلان ووجه هذا القول
 هو تقدير البناء على احد الطرفين لاستلزامه التردد بين محذوري
 على احد الطرفين لا يستلزم التردد بين محذوري

فان البناء على الاكثر موجب للزيادة على الواجب ومعرض للنقص
 وعلى الاقل للزيادة وفيه الاصل يدفعه بل جميع ما اورناه في الشك بين
 الاربع والخمس ما بعده من المسائل وقال المحقق الثاني لا ولا ان يقال
 لتقدير البناء ما على الاقل فليحتمل لفته ظاهرا للنصوص واما على الاكثر فلا
 سند له بطلان الصلوة قطعاً وذلك للعلم بشتها لهما على زيادة الركن
 او نقصه وكل منهما مبطل اقول وفيه ان القطع بعدم جواز البناء على
 الاكثر مقتضاه القطع بعدم كون المراد من النصوص الدالة على هذا البناء
 مثل هذا الفرض فيرجع الى اصل عقلي او اصل نقلي اخر وكلاهما صادقان
 في البناء على الاقل على ما تقر فيهما مع ان دعوى ظاهر النصوص لا يخفى
 عن مجازفه بعد كونها واردا في موارد خاصة بل ينحصر في ظاهر خبري عارضا
 المراد منها ايضا غير ما لا يمكن فيه هذا البناء على ما تقر فيبقى النص الاخر
 المثبت للاصل الاخر وهو خبر حتى المغاضد بالاصل خاليا عن المعارض
 ويؤيده بعض جميع ما تقدم في الشك المذكور ان الشك بين الاربع
 والخمس اذا عرفت هذا كله فاعلم انه ينبغي لعلامة الماتن قدس تفتيح
 الشك في هذه المسئلة ايضا الى قبل اتمام السجتين وبعده في كل صورت
 يتعلق الشك بالاشئين وينقل الكلام في الصورة الاخر كما هو دأبه في
 مسائل الشك على ما تقدم ولعله لما يوجه ظاهرا لاطلاق الشبهه
 في هذا المقام اولها في ظهوره ووضوحه عندهم ولعله عذر الشبهه
 ايضا ولذا قيده بذلك شبيه الثاني في رفعه شره ثم قال فان كل
 شك يتعلق بالثانية قبل اكمالها يبطل قولاً واحداً وايضا ينبغي له

فان البناء على

الاخيرين لانه كان في الركعتين الاولتين يجب عليه استئناف الصلوة لانه لم
 يستكمل عدوها وهو شك فيها وقد قيل ان كل من سجد على الاثنان في
 الاولتين فانه يجب منه اعادة الصلوة وعنه الشيخ في النهاية كل من سجد على
 الركعتين الاوليتين تبطل الصلوة سواء كان في اعداها وافعالها ركناً
 كانت ام غيرهما وعنه مكره في كرهه موافقة فيما اذا تعلق الشك بركن في
 الاوليتين دون غيره وفي تأكيد علامته الماتن في الاحتياط بالاعادة في هذه
 الصورة خصوصاً في صورة تعلق الشك اذ تنبيه على هذا والاصح عدم
 الفرق بين الركعتين الاوليتين والاخيرتين مطلقاً لئلا يستصحب الصحة و
 اتصاله عدم كون هذا الشك مبطلاً مؤيداً بالنهي عن ابطال العمل وعدم
 اعادة الفقرة للصلوة الى نحو ذلك مما تقدم مع ما مر في خبر معالي الخس
 من تسوية نسيان السجدة في الاوليتين والاخيرتين وما مر في خبر محمد بن منصور
 عن الذي ينس السجدة الثانية في الركعة الثانية او شك فيها فقال
 اذا خفت ان لا يكون وضعت جهرتك الا مرة واحدة فاذا
 سلمت سجدة واحدة ونقض وجهك مرة واحدة وليس
 عليك سهر والقصور في السند من خبر بالثبوت في المقام ويتم الدلالة
 في غير السجدة بعدم القول بالفصل ان قلت النسيان غير الشك قلت
 اما في الخبر الثاني فقد نص عليها جميعاً واما في الاول فمع ثبوت
 الصحة في صورت النسيان ثبتت في صورت الشك بطريق اول
 على فرض تحقق القول بالفصل بين السهو والشك بينهما فامل وفي
 صحيح معوية بن عمار عن الرجل يسهر عن القراءة في الركعتين الاوليتين

فيذكر في الركعة الثانية

فيذكر في الركعتين الاخيرتين ان لم يقرأ قال اتم الركوع والسجود قلت نعم
 قال انه اكره ان اجعل اخر صلواتي اولها وفي موثق ابي بصير اذا نسى
 ان يقرأ في الاولى والثانية اجزءه تسبيح الركوع والسجود وفي موثق منصور
 بن جازم انه صلى المكتوب فنسيت ان قرأ في صلواتي كلها فقال ليس
 قد اتممت الركوع والسجود قلت بلى قال قد تمت صلواتك اذا كنت
 ناسياً ويتم الدلالة بنحو ما تقدم من التقريب مضافاً الى عموم الصحاح
 المستفيضة بصحة الصلوة مع تدارك المشكوك في محله او بدونه مع تجاوز
 المحل كما في صحيح عمار عن الرجل يشك وهو قائم فلا يدري الركعة
 ام لا قال في ركع وما في صحيح ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ع والطبع
 في الرجل لا يدري اركع ام لم يركع قال يركع وما في صحيح حماد بن عمار
 شك وانا ساجد فلا ادري ركعت ام لا فقال قد ركعت امض وما
 في صحيح محمد بن مسلم عن رجل شك بعد ما سجدة لم يركع قال يمض في
 صلوة الى نحو ذلك من الاخبار المنتظرة والتقريب نحو ما قبل جميع
 الاخبار الواردة في جميع ابواب الشك والسهو مما يدل على الصحة مع
 التدارك او بدونه اطلاقاً وعموماً وهي كثيرة جداً يصعب جمعها وعدداً
 في مثل هذا المقام كما لا يخفى والصحاح الدالة على ان من شك في الاوليتين
 ولم يفظرها يعيد الصلوة وكذا ما هو حجة القول بالخلاف مع عدم
 المقامات لهما محمول على الجمع عليه وهو العذر جميعاً بين الاخبار لان الشك
 في الاوليتين اعم من العدد وغيره كما ان العمومات والاطلاقات المثار
 اليها اعم من الاوليتين وغيرهما فالتعارض من باب العموم والخصوص من

وجه دفع كثره هذه بحيث لا يحصى عدد أكبر حجج كجيب ما اشرنا اليه اولاً
والاصناف بالاعادة بعد العمل بمقتضى الشك على ما نبه عليه علامته **قال**
قد استخرجوا وجاعاً للخلاف مما لا بأس به **ثم قال** **طاب ثراه**
فلا اعتبار ان شك في النية بعد ان يكبر تكبيرة الاحرام وكذا لا اعتبار انك
في تكبير الاحرام بعد ان يشرع في قراءة الحمد ولو شك في قراءة الحمد بعد ان
شرع في السورة فيكون محل الخلاف والظاهر انه لا يلتفت والاحوط ان
يعيد الصلوة ايضاً في هذه الصورة وان شك في القراءة بعد شروع
في القنوت فيكون محلاً للخلاف والاقوى انه لا يلتفت **ويقول**
الناس **قل** الاصل في هذا المرام ما في صحيح زرارة عن ابي عبد الله ما سألت
رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامة قال يمض قل رجل شك
في الأذان والإقامة وقد كبر قال يمض قل رجل شك في التكبير وقد
قراءة قال يمض قل شك في القراءة وقد ركع قال يمض قل شك
في الركوع وقد سجد قال يمض على صلوة ثم قال يزراره اذا ضربت من
شيء ثم دخلت في غيره فشكك لي بشئ وما في صحيح اسمعيل بن جابر
قال قال ابو عبد الله ع ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض وان
شك في السجود بعد ما قام فليمض كل شيء شك فيه مما قد جاوزه
ودخل في غيره فليمض عليه وفي الموثق كعه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
ع قال كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه مما هو وقد ظهر عن هذا ان ما
استظهر علامته ان الله هو الاظهر في ظهور الغيبة بين الحمد والود
وكون حالة القراءة واحدة لا يكف عن ذلك بل وكذا الحكم في الباعث

الحمد والسورة بعد التحي وزعنه والدخول في البعض الآخر مع كون حالته
الحمد حالته واحده وكذا السورة وظهر ايضا ان ما استقواه في صورته
في القراءة بعد الشروع في القنوت هو ايضا كك الصدق الغيرة وكون افعال
الصلوة منقسمة الى الواجب والمندوب ولا تفاوت بينهما في ذلك
ظاهر ولا سيما مع ذكر الاذان والاقامة وتعدو بهما من الافعال المشكوك
فيها في الصحيح الاول **ثم قال** **طاب تراده** وكذا ان شك في القراءة
بعد ان بشرع في الركوع ولما يبلغ الى حد الركوع فلا ظهر انه لا عثرة به والاخط
ان يتم وبعد الصلوة وان بلغ الى حد الركوع فلا يلتفت التبتة **ويقول**
الشافعي تحقيق القول في هذه المسئلة مبني على ان المراد من لفظه غير ما في حكم
في الصحيحين بالمضي بعد الدخول فيه هو ما كان من افعال الصلوة المفردة
بالترتيب في كتب الفقه من النية والتكبير والقراءة وكذا ذلك من الامور
المعدودة فيها ايضا ام يعهما وغيرهما مما كان من مقدمات تلك الافعال
كالهوى للسهود والتموض للقيام فيعود للركوع في الاول والسهود في الثاني
على الاول ولا يلزم على الثاني ولعل الاول هو الاظهر كما عرفت الشافعيين و
اختلف فيه كلام علامته الماتن رة فلم يجاوز الاحتياط بعدم الالتفات
والانعام والاعادة في الصورة الاولى الى صورته وقوع الشك في
الركوع بعد الهوى للسهود واستظهر العود في الصورة الثانية الى صورته
وقوع الشك في السجود وبعد التوض للقيام وسياق ذكر ما بين الصلوة
جميعا في عبارة الماتن واستظهر في المسئلة التي صور ما هنا عدم الالتفات
ولا نص في هذه بخصوصها بخلاف الصورتين الاولىين مع اختلاف فيها

و همچنین اگر شک کند در قرائت بعد از آنکه
شروع در خم شدن کند و هنوز که
رکوع نرسیده باشد و طمأنینه نکند
مادر او و او را آن است که تمام
غیر از اعادة کند و اگر سجده رکوع
باشد البته تلفقت بخیر و من
بکمال نظر آن است که هر یک در قرائت
و ابعالی آورد مادام که بکند
رکوع نرسیده و اگر این اعادة
نیز بکند او مایست

في ظا النص فتم هنا اختلاف الا نظر ايضا بين القول بالاول والثاني
والتفصيل بينهما ففي الموثق كما تصحح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال
قلت لا يركع عبد الله ع رجل اهوى الى السجود فلم يدرك ركع ام لم يركع
قال ركع وايضا في الموثق كما تصحح عن عبد الرحمن المذكور قال قلت
لا يركع عبد الله ع رجل رفع راسه من السجود فشك قبل ان يستوي
جاء فلم يدرك سجدا لم يسجد قلت فركع رجل منفس من سجود فشك
قبل ان يستوي قائما فلم يدرك سجدا لم يسجد قال يسجد والتفصيل
بما في الخبرين لا ياب عنه اطلاق النص والفتوى وان رجع بعض المعاصرين
اذا اختلف في النص والفتوى اما ان يكون شاملا للمقدمات ايضا
او يختص بالافعال كما مر وعلى التقدير لا يتجه التفصيل في اليقين بما ورد
في الخبرين ويكتفي بحمل الاول على صورت وقوع الشك في حال
السجود جمعا بينهما وبويده مضافا الى تبادر خصوص الاول من غيرة
كما اوجاه في الرياض اصالته عدم الفعل والطلاق الامر مع عدم ثبوت
خروج المحل مع كون الاصل بقاء ما كان على ما كان **قال طاب**
ثله وان شك في الركوع في حال القيام يركع وان شك بعد
السجدة لا يلتفت وان اهوى ولما يضع راسه على السجدة في حال
الخلاف والاحوط ان لا يلتفت ويتم ويعيد ايضا احتياط **ويقول**
الثاقل بل يرجع ويركع في الصورت الاخرة ويتم الصلوة على ما
قرناه في ماسبق ايضا نعم الاحتياط بالاعادة غير بعيد في الاخذ بمواقع
الاحتياط ويكتفي في المسئلة الاولى بتصوير صورت اخرى وهي ان

يعلم في حالة القيام

هذا الخبرين لا ياب عنه اطلاق النص والفتوى وان رجع بعض المعاصرين اذا اختلف في النص والفتوى اما ان يكون شاملا للمقدمات ايضا او يختص بالافعال كما مر وعلى التقدير لا يتجه التفصيل في اليقين بما ورد في الخبرين ويكتفي بحمل الاول على صورت وقوع الشك في حال السجود جمعا بينهما وبويده مضافا الى تبادر خصوص الاول من غيرة كما اوجاه في الرياض اصالته عدم الفعل والطلاق الامر مع عدم ثبوت خروج المحل مع كون الاصل بقاء ما كان على ما كان قال طاب ثله وان شك في الركوع في حال القيام يركع وان شك بعد السجدة لا يلتفت وان اهوى ولما يضع راسه على السجدة في حال الخلاف والاحوط ان لا يلتفت ويتم ويعيد ايضا احتياط ويقول الثاقل بل يرجع ويركع في الصورت الاخرة ويتم الصلوة على ما قرناه في ماسبق ايضا نعم الاحتياط بالاعادة غير بعيد في الاخذ بمواقع الاحتياط ويكتفي في المسئلة الاولى بتصوير صورت اخرى وهي ان

يعلم في حالة القيام انه انشأ ولكن شك في بلوغه الى حد الركوع وعدمه قال
في الحاشية ان انشأ قليلا وشك ابلغت الى حد الركوع ام لا فيكون
حمل الخلاف والمسئلة على الاشكال والاحوط ان لا يلتفت ويتم
بعيد ايضا قول ولعل شك في الركوع في حال القيام يشمل هذا ايضا
والمعلوم انما هو مقدمة الركوع لا نفي او هو الاخذ بالخصوص المشكوك
فيه فيشمله ظا النص والفتوى الا ان بقا الظا المتبادر من قوله ع فلا
يدري ركع ام لا الشك في اصل الركوع دون الشك في البلوغ الى حد
تتحقق به ما ينه الركوع ومع هذا ايضا ولا يصل عدم البلوغ مع اطلاق
الامر ويكتفي ان ينقطع الظاهر لانه بالركوع الاخذ في الاثنان
فيكون من باب تعارض الاصل والظاهر مقدم في هذه الموارد
لتعيين العمل بالنظر في الصلوة ويكتفي الجواب بان هذا خارج مفروض وجوب اداءه يعلم
المسئلة لكون الشك غير الظن والكلام في الاول ودون الثاني مع ان
دعوى مثل هذا الظاهر لا يخفى عن نوع مجازفة او ربما كان في نظره ان شك
ما يوجب تايي الاحتمالين **قال طاب ثله** ان شك
في حال الجلوس سجدت ام في الاصل لم يسجد بسجدتين وان شك
شك انه سجدة واحدة ام سجدة بسجدة اخرى وان
اهوى الى السجدة الثانية ولما يضع راسه على السجدة شك ان رفع
راسه من السجدة الاولى صحيحا او اتي بالطمأنينة بعد الرفع يكون محلا
للخلاف والاحوط ان لا يلتفت وان شك بعد وضع الراس على
السجدة لا يعتبر البتة **ويقول الثاقل** بل الاظهر الالتفات
بما في الخبرين لا ياب عنه اطلاق النص والفتوى وان رجع بعض المعاصرين اذا اختلف في النص والفتوى اما ان يكون شاملا للمقدمات ايضا او يختص بالافعال كما مر وعلى التقدير لا يتجه التفصيل في اليقين بما ورد في الخبرين ويكتفي بحمل الاول على صورت وقوع الشك في حال السجود جمعا بينهما وبويده مضافا الى تبادر خصوص الاول من غيرة كما اوجاه في الرياض اصالته عدم الفعل والطلاق الامر مع عدم ثبوت خروج المحل مع كون الاصل بقاء ما كان على ما كان قال طاب ثله وان شك في الركوع في حال القيام يركع وان شك بعد السجدة لا يلتفت وان اهوى ولما يضع راسه على السجدة في حال الخلاف والاحوط ان لا يلتفت ويتم ويعيد ايضا احتياط ويقول الثاقل بل يرجع ويركع في الصورت الاخرة ويتم الصلوة على ما قرناه في ماسبق ايضا نعم الاحتياط بالاعادة غير بعيد في الاخذ بمواقع الاحتياط ويكتفي في المسئلة الاولى بتصوير صورت اخرى وهي ان

هذا الخبرين لا ياب عنه اطلاق النص والفتوى وان رجع بعض المعاصرين اذا اختلف في النص والفتوى اما ان يكون شاملا للمقدمات ايضا او يختص بالافعال كما مر وعلى التقدير لا يتجه التفصيل في اليقين بما ورد في الخبرين ويكتفي بحمل الاول على صورت وقوع الشك في حال السجود جمعا بينهما وبويده مضافا الى تبادر خصوص الاول من غيرة كما اوجاه في الرياض اصالته عدم الفعل والطلاق الامر مع عدم ثبوت خروج المحل مع كون الاصل بقاء ما كان على ما كان قال طاب ثله وان شك في الركوع في حال القيام يركع وان شك بعد السجدة لا يلتفت وان اهوى ولما يضع راسه على السجدة في حال الخلاف والاحوط ان لا يلتفت ويتم ويعيد ايضا احتياط ويقول الثاقل بل يرجع ويركع في الصورت الاخرة ويتم الصلوة على ما قرناه في ماسبق ايضا نعم الاحتياط بالاعادة غير بعيد في الاخذ بمواقع الاحتياط ويكتفي في المسئلة الاولى بتصوير صورت اخرى وهي ان

في صورت الخلاف فيأتي بالرفع المعتبر أو الطهانية ثم يسجد بناء على ما
قدمناه وإليه بالاحتياط أن يفعل هذا ويتم الصلوة ثم يعيد الصلوة
ثم قال **طاب ثراه** وإن شك في السجدة بعد الشروع في الركعة
ولم ينتصب قائماً فخلاف والاظهار أنه يرجع ويأتي بالسجدة المشكوك
فيها وإن شك بعد الانتصاب قائماً في السجود فلا يلتفت إليه
ويقول **الناقل** وما استظهره في محل هذا الخلاف من الرجوع و
الابتان بالسجدة هو كك الالة يبقى الكلام في التخصيص بهذه الصلوة
دون نظائرها والكلام فيه عام والاحتياط بالأعارة منها أيضاً أولاً
وإن كان عدم الرجوع فيها شدة قوة من سائر النظائر خصوصية الجهر
وقول بعض من تأخر كعلامته السبورة أرى في الكفاية وعلامة المات في هذه
الرسالة ثم قال **طاب ثراه** وإن شك بعد رفع الرأس من الركعة
أو السجود في الذكر أو الطهانية بقدره أو واجب ليس بداخل في
حقيقتهما لا اعتبار به وإن شك بعد رفع الرأس من السجود في الالة
هل تحقق حقيقة السجود أو كان خلل في وضع الجبهة الذي يحصل حقيقت
السجود به سواء كان هذا الشك بعد السجدة أو بينهما وسواء كان
بالنسبة إلى سجدة واحدة أو بالنسبة إلى السجدة فيكون محلاً
للاشكال والاظهار أنه يتأكد ولو أعاده الصلوة أيضاً لعله كان
محطاً ويقول **الناقل** ويتصور في الشك في تحقق حقيقة السجود
على ما في العبارة صور أربع الأولى الشك في السجدة الأولى بعد الرفع
منها الثانية الشك فيها بعد الرفع من الثانية الثالثة الشك فيها في

6v9

الثانية جميعاً بعد الرفع من الثانية الرابعة اشك في الثانية دون الاولى بعد
الرفع من الثانية واشك في الاشكال في الاعتبار انما هي الصورة الثانية لتقليل
السجدة الثانية فيصعد في الخروج عن الشيء والدخول في غيره ويجزئ دفعه بان
ثبته في الحقيقة في السجدة واحدة او سجدة في حالة الجلوس فلو
تحققت الاولى في الواقع صحيحة فكان اتيانها جميعاً والا فكان اثناً
بواحدة فيكون شكاً في المحل فمع بقاء الكلام في ان كونها راعياً عند الايتان
بالثانية كونها ثابته هل ينافي جعلها الاولى والايتان بالثانية ام لا ولا ريب
وجه منع في مثل هذا في ابواب الصلوة كما لو اعتقد كون الركعة رابعة مثلاً
ثم تذكر كونها ثالثة قبل التشهد بل بعده ايضاً قبل الايتان بالمنافي الى نحو
ذلك وما التزمنا اعتبار النية الى هذه الغاية ومثله معلوم في ابواب
الشك والتحليل في الصلوة قطعاً كالقائم في موضع القعود والتشه
الاول باعتقاد كونها الاولى او الثالثة والقاعد في موضع القيام الى
الثانية او الرابعة باعتقاد كونها الثانية وغير ذلك من النظائر ثم اعلم
ان اختياره رحمه الله التذرك مبنياً في الفتوى دون ما اذا شك حال
القيام في البلوغ الى حد الركوع كما نقلنا عنه في الحاشية مما لا وجه له كما
لا يخفى فارجع وتذكر ثم قال **طاب ثراه** وان شك في السجدة
بعد الشروع في قراءة التشهد الاشهد الاظهر ان لا اعتبار به وان
شك في التشهد بعد انتصابه قائماً لا يلبثت ولو شك في اثناء
النهوض فيكون محلاً للخلاف ولا ظهر عدم الالتفات ولعل الاعادة
وكانت احوط **ويقول الناقل** بل الاظهر في الصورة الاخرى

و تشدد را بعلی می آورد
در احوال کا اعاده
فانزله کذباً که ندارد
و انچه مسلم
محقق خلاف است اعظم
بلکه در صورت اضرار

الالتفات كما نقرر في غير مرجع ويشهد ولا بأس بالأصناف في
 إعادة الصلوة بعد الاتمام وما استظهره في الصورة الاولى هو كذا
 جزم به في الصورة الثانية خلافاً للذكر في الاولى فوجب الرجوع و
 للتدبير فيها ما لم يركع كما هو المحكى عن اختيار العلامة في النهاية في الصورة
 اولى ولبعد شمول غيره لجميع افعال الصلوة بل واجزاء هذه الافعال
 فلا مجال لمثل هذه الاقوال بل لنقص في خلاف العلامة ما مر في صحيح ابن
 جابر وان شك في السجود بعد ما قام فليصض ولعله لذا استغفر في المكت
 بل في خلاف الشيخ ايضا لو لم يكن قولاً بالفصل بل عن السراير وعوى الا
 جماع على خلافه صريحاً مع كفايته عنده في سائر كتبه كالمثل والعود والا
 قتصاد والمبوط وما في غير المطالع الحسن او الصحيح عن رجل سأل فلم
 يدرك سجدة ام اثنتين قال يسجد اخرى محمول على قبل القيام جمعاً و
 حمل الناس قياساً ومعه فارق اذ مع الذكر يتحقق الترك في الرجوع
 كحصيله للمصلحة الفاتية بنسيان السجدة قطعاً ولم يتحقق مع الشك
 بقاء الترك فلا يجب استدراك فاتية شكها اذ فيه تغيير لرؤية الصلوة
 لا مر غير معلوم ولا مظنون قال العلامة رة في لف واضرب كلام ابن
 البراج هنا فقال لو شك في السجدة او واحدة منها قبل القيام
 فليسجد وان شك في التشهد وهو قائم لم يركع فليجلس ليتشهد ثم قال
 في قسم ما لا حكم له او شك في السجود وهو في حال القيام او شك في التشهد
 وهو في الثالثة وهذا الكلام يعطى احد الامرين اما التناقض ان قلنا انه
 اراد بقوله في الثالثة قبل الركوع او الفرق بين الشك في السجدة وبين

الشك في التشهد

الشك في السجدة وبين الشك في التشهد ان اجريناه على عموم الا
 ان يركع اراو بالشك في التشهد حين امرنا بالجلوس السهو فيكون
 قد يجوز هو اولى ما حمل كلامه عليه اشترى كلام العلامة رة في لف
 اقول بل في كلامه رحمه الله ايضا في الكتاب المذكور في هذه المسئلة توهم
 اضطراب حيث قال في مسئلة نسيان السجدة والسجدة لنا انه في محل
 القيام لم ينتقل حكماً عن محل السجود وان انتقل صورته ولم يذو جناً عليه
 العود في السجدة المنسبته والمشكوك فيها على ما يأتي من الاختلاف و
 في محل الاختلاف اختار القول بعدم العود وفقاً لما عليه الاكثر قلنا
 انه شك في سجدتين وقد انتقل بالقيام الى ركعة اخرى وانتقل ايضا
 من هيئة الجلوس الى هيئة الانتصاب وهو امر محسوس وقال في الصورة
 الثانية اي الشك في التشهد الاول بعد القيام لنا على عدم الرجوع ما
 تقدم من انه قد انتقل الى الحالة اخرى فلا يرجع مع الشك ويرجع مع
 الذكر وما رواه عبد الله بن ابي يعفور في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال
 سألته عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوب فلا يجلس فيها فقال ان ذكره هو
 قائم في الثالثة فليجلس وان لم يذكر حتى يركع فليتم صلوته ثم يسجدتين و
 هو جالس قبل ان يتكلم وكذا رواه سليمان بن خالد في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام قال والتقريب ان عدم الذكر يتناول الشك والامر بالجلوس
 معلقاً على الذكر يقتضي فيه عداً اشترى ولا يخفى عدم دلالة الروايات على
 شيء فيمكن فيه وما في تقريبه من التبعية نعم وجه الاول لا بأس به ومرجعه
 الى ما اشترنا اليه في اول البحث من شمول الغيرة ويدل على مدعى الذكر

عموم المفهوم في قوله ع في الصحيح المذكور ان شك في السجود بعد ما قام
فليمض ومنطوق ما في الموثق كالصحيح المذكور فرجل يفيض من سجوده
فثب قبل ان يستوي قائما فلم يدرك سجدا لم يسجد قال بسجد ويدفع
الاول عموم الكل المفيد للاستعراق جدا فيه بلا فاصلة بقوله ع كل شيء
شك فيه اذ فضلا عن غيره والثاني في ظهور عدم تحلل التشهد لتبادله
من النهوض للسجود اذ مع تحلل التشهد لا يبق ذلك بل يبق من التشهد
والجلوس على ظاهر الاستعمال ويؤيده ما يبق ان المقباد و وقوع
اشك في السجود الذي لا تشهد بعده كما يقتضيه عطف الشك
على النهوض الثاني بالالف المقتضية للعقب بلا مهلة و يلزمه عدم تحلل
التشهد وان كان لا يخرج عن نوع خضاضة ومناقضة فلا ستناد في الجواب
انما هو على ما ذكرناه اولاً في رفع الثاني دون ما ابتدأ به ثم قال
طاب ثراه وان فعل فعلاً باعتبار الشك ثم تذكر انه كان فعلاً
قبل هذا فان كان ذلك الفعل ركناً كتكسية الاضرام والركوع و
السجدين فصلوته باطلت وبعيد وان كان غير الركن فلا يضر **ويقول**
الناقل اما البطلان في صورت كون المشكوك فيه ركناً فظاهراً
قد سلفنا من كون زيادة الركن مبطله مطلقاً وان كانت سهواً
واما عدم البطلان في صورت كونه غير الركن فلكون اطلاق الامر
مقتضياً للجزاء واصالة عدم كون هذه الزيادة مبطله مطلقاً وان كانت
سجدة فلا فائدة للسهو والسهو وانما يبق عيقل فيها لانه قد زاد في الصلوة
فيكون فعلاً مبطلاً كالركوع وفيه ان الركوع ركن بخلاف السجدة الواحدة

فلا يفسد السجدة الواحدة

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان السجدة الواحدة لا تفسد الصلوة وان كان المشكوك فيها ركناً او غير ركن

فلا يقاس عليها مضافاً الى خصوص ما في صحيح منصور وموثق عبيد لا بعبد
الصلوة من سجدة وبعيد ما من ركعة واستحسن في الرياض قولهم لولا المعصية
المصرحة بعدم البطلان بزباديتها بالخصوص كالصحيح والموثق المذكورين
ولعله بناء على اصله ولكن الاوجه ما دللناه والاظهر ما اصلناه ثم
قال طاب ثراه وان شك بعد التحي وزرع المحل ورجع واتي
بالمشكوك فيه المشهور ان صلوة باطلت وعليه الاعادة **ويقول الناقل**
قل وهو كالحق لقته الامر وعدم الاتيان بالماثور به كما هو **ثم قال**
طاب ثراه وكل شك عرض بعد الفراغ من الصلوة سواء كان
في الركعات او الافعال لا اعتبار به **ويقول الناقل** واذا
الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال كل ما شككت فيه بعد
ما تفرغ من صلواتك فامض فلا تعد وفي الصحيح ايضا عن محمد بن مسلم
ع ابي عبد الله ع في الرجل يشك بعد ما ينصرف من صلوة قال فقال
لا بعيد ولا شيء عليه **ثم قال طاب ثراه** ولو شك هل نويت
لصلوة الظهر مثلاً نيت الظهر والعصر قال جمع بعيد والاظهر عدم الاعتبار
بشك سواء كان في اثناء الصلوة او بعد الصلوة **ويقول الناقل**
الاصل عدم كون مثل هذا الشك مبطلاً ولا سيما على القول بكون النية
في الداعي على الفعل دون المحذور بالبال كما هو التحقيق مضافاً الى عموم الكل
في قوله ع كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه و
قوله ع كما شككت فيه مما قدمه كما هو **وكل** وكذا قوله ع اذا ضربت
من شيء ثم دخلت في غيره فشكك بسوء النية لان النية شيء قطعي فممكن اعادة كذا احتياطاً وبتدراك
بما ذكرناه من ان النية لا تفسد الصلوة الا اذا كانت في اثناء الصلوة

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان السجدة الواحدة لا تفسد الصلوة وان كان المشكوك فيها ركناً او غير ركن

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان السجدة الواحدة لا تفسد الصلوة وان كان المشكوك فيها ركناً او غير ركن

ترتيب القياس بهذا الشك فيه وكل شيء شك فيه مما قد تجاوز
 محله فليس في عموم اللغوي المويته بغيره وكونها فعلاً قلبياً لا يقدر في ذلك
 فتأمل ويمكن الاستدلال ايضاً بان هذا هو الحكم فيما انعقد على ركنية الاجزاء
 ففي ما وقع في ركنية الظل فاولى ابيته لو تكرارته فوى نيته العصر لا
 يوجب ذلك الا عاده فلا يوجب الشك بطريق الاولي كما في النفس ا
 الصحيح فان نسبت الظاهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة
 او بعد فراغك فانوما الاولي ثم صل العصر فانما هي اربع مكان اربع
 فان ذكرت انك لم تفصل الاولي وانت في صلوة العصر وقد صليت منها
 ركعتين فانوما الاولي ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر ولا سيما
 مع عدم اعتبار التماثل في الجهر والاضفان بين المعدول منها واليهما
 كالغروب والعصر ففي صورت الشك والتماثل ثبتت الاولي وتبين
 وجهان وذلك لقوله في الصحيح المذكور وان كنت قد صليت من الغر
 ركعتين ثم ذكرت العصر فانوما العصر ثم قم فاتمها ركعتين ثم سلم ثم فصلت
 المغرب وحقق الكلام في العدول ما اورده في كتابنا **اشعة البدرية**
في شرح الجعفرية فليطلب من هناك ويدل عليه ايضاً ما يدل على ان
 الصلوة على ما فتحت عليه ومن ذلك ما في الحسن الصحيح عن عبد الله بن عمر
 قال في كتاب جرير انه قال اني كنت اتي في صلوة فريضة حتى ركعت وانما
 انويها فطوعاً قال فقال هي التي كنت فيها ان كنت كنت وانت تنوي
 فريضة ثم دخلت الشك فانت في الفريضة وان كنت دخلت في نافله
 فتويتها فريضة فانت في نافله وان كنت دخلت في فريضة ثم ذكرت

نافلة كما في غير ذلك

نافلة كانت عليك فامض في الفريضة وما في خبر عبد الله بن عمر ابي يعفور عن
 ابي عبد الله ع رجل قام في صلوة فريضة يصلي ركعة وهو ينوي انها نافلة
 قال هي التي كنت فيها ولها وقال اذا كنت وانت تنوي الفريضة فذلك
 الشك بعد فانت في الفريضة على الذي كنت وان كنت دخلت فيها و
 انت تنوي نافله ثم انك تنوي بها بعد فريضة فانت في النافله وانما يكتب للعبه
 من صلوة التي ابتداء في اول صلوة قال في الشرايع لو شك هل نوى ظهر الاظهر
 مثلاً استأنف وفي المسالك انما استأنف اذا لم يدرك ما قام اليه وكان في
 اثناء الصلوة فلو علم ما قام اليه بنى عليه ولو كان بعد الفراغ من الرابعة بنى على
 كونها ظهراً عملاً بالظاهر في الموضعين ولو صلى رابعة مريدة بالظهر والعصر كان
 طريق البراءة اشبه وما افاده رحمه الله هو كك لو كان الاستئناف فيما اذا لم
 يدرك ما قام اليه وكان في الاثناء اجماعاً والا فلتأمل مجال فيه ايضاً بناء على فريضة

قال ثم قال **باب تراه الفصل**
الرابع في بيان متفرقات احكام الشك والسهو **وفيه**
مباحث الاوّل ان صلوة الاحتياط في حكم صلوة
 الاصل في الشرايط بان يكون مع الطهارة ومستقبل القبلة ومسوراً العورة
 وسائر الاحكام ولا بد من النية والاحوط ان لا ينوي باللسان ويقصد في
 القلب اصلي ركعتين او ركعة صلوة الاحتياط لفريضة الظهر مثلاً لوجوبها
 قربته الى الله ويكبر كثيراً الاحرام ويقرأ الحمد وحده ولا يقرأ السورة ولا
 يسبح بدّل السورة والقول يجوز التسبيح ضعيف **ويقول**
الثاني لو نوى باللسان غير قصد شرعيها حتى تكون تشرعاً فلا وجه **ناقل**
 بكونها نافلة او فريضة

فيما كان في الصلاة من غير قصد شرعيها حتى تكون تشرعاً فلا وجه
 بكونها نافلة او فريضة
 فيما كان في الصلاة من غير قصد شرعيها حتى تكون تشرعاً فلا وجه
 بكونها نافلة او فريضة
 فيما كان في الصلاة من غير قصد شرعيها حتى تكون تشرعاً فلا وجه
 بكونها نافلة او فريضة

بكونها نافلة او فريضة
 فيما كان في الصلاة من غير قصد شرعيها حتى تكون تشرعاً فلا وجه
 بكونها نافلة او فريضة

للبطلان او التحريم بل ولا قول بشئ منها في غاية ما في الباب ان
 تكون معرضاً للكراهية على ما تقدم في ادليل اثبات هذه الرسالة
 ولا في حمل العبارة كون الاحتياط راجعاً الى مجموع ما ذكره من حيث الجملة
 وان كان مورد بعض الخصوصيات بخصوصه ولا يتم النية بهذه الصفة الا
 على سبيل الاحتياط ونعم ما في بعض رسائل الصلوة من بعض المعبرين ولو
 نوى اصلي ركعتين فربما كفي وعدم قراءة السورة مقتضى الاصل مع
 انما يدل الاخيرين فلا يجب فيها السورة كما لا يجوز الجهر وفقاً للشريكين
 وثاني المحققين في اللفظ وجهها والجعفرية وفي كلام المحقق ولد المحقق
 الثاني اما عدم وجوب الزايد عليها اي على احدى قراءة السورة في اختلاف فيه
 وبويده الاصل ولان التخصيص بالفاكهة في النصوص يشعر بعدم وجوب
 الزايد واما كونه اخفائاً ففلام اكثر الاصحاب حال عنه وان لم نقف على
 خلاف فيه وليس في النصوص ما يدل عليه ولعله لما كان بدلاً عن الاخير اعتبر
 ذلك لعدم تيقن البراءة بما عده اشترى وجوبه الا ان في اثبات الا
 خفات بما اعتذر له تأمل والاحتياط في ذلك ما لم يتحقق القول بالخلاف
 بل يؤذن به ايضاً قول بعض شراح الجعفرية حيث قال ولقائل ان يقول
 لا ريب انه لا يلزم من البدلية وجوب المساوات في كل الاحكام
 فالحكم بوجوب الاخفاة فيها مع كونها صلوة منفردة محل نظر على ان
 الاصل براءة الذمة من هذا الوجوب على التعيين ثم اعلم ان ترك
 التسبيح بدل السورة على ما هو في العبارة سهو ولعله من النسخ
 والصواب ان يقول ولا يسبح بدل الحمد اذ لم يقل احدهما التسبيح

وراءه ما لم يشر

بدل السورة وان

بدل السورة وان قال المقيّد وابن ادريس بذلك بدل الحمد قال المحقق في
 بيع بل يتبعان في الاحتياط الفاكهة ام يكون مجزئاً بينهما وبين التسبيح قبل
 بالاول لانها صلوة منفردة ولا صلوة الا بها وقيل بالثاني لانها قائمة مقام
 ثالثة او رابعة فيثبت فيها التحجير كما ثبت في المبدل والاول شبه وما
 شبهه هو كك وفاقاً لعلامة الماتن والاكثر للا مقرر است خصوص
 الحمد في عدة من النصوص الواردة في الباب فلا يكفل لامتنال الا بها
 مضافاً الى ما اشار اليه المحقق ردة مع ما يستفاد منها مما يؤيد الانفصال
 من احتمال وقوعها نافلة كما في صحيح ابن ابي عمير فان كان قد صلى اربعاً
 كانت مأتان نافلة وان كان قد صلى ركعتين كانت مأتان تمام الاربعة
 والاحتجاج بالامر بالصلوة في الاحتياط من غير تقييد في كثير من الاخبار
 والاطلاق يدل على التحجير في القراءة والتسبيح والاصل براءة الذمة
 من التعيين يدفع القاعدة من حمل المطلق على المقيّد جمعاً بين الاخبار
 وامكان الجمع بابقاء المطلق على اطلاقه وحمل المقيّد على الاحتياط
 يدفع مقتضى الاصل اللفظ وهو افا وقوله الامر للوجوب وبان القول
 بكونها بدلاً ونافلة مع القول بوجوب التعيين للفاكهة مما لا يقيّد
 والاول ثابت فينتفي الثاني بان التنا في ان حكم البدلية والندب
 لا يزيد ان على حكم المبدل والواجب والاحتياط ان كان بدلاً فغير
 الاواخر التي تثبت فيها التحجير فلا يزيد حكم البدل على المبدل وان
 كان نافلة على تقدير الكمال لم يجب الحمد عيناً اصلاً والاول ثابت
 بالاجماع والنص كما مر انفا مد فوع بان الحكم بالبدلية انما هو باعتبار

قراءة الفاتحة واذا جاز ذلك على هذا التقدير لم يكن بدلاً مطلقاً
قال **طائفة** من الفقهاء ما نقص من الفريضة ثم قال طائفة
 وان كانا اصلين في صلاته فلا يفسد بينهما وبين صلوة الاصل شيء لو صدر في الصلوة لكان
 سبباً لبطلان الصلوة كالحديث والانصراف عن القبلة والتكلم عند
 وان تكلم سهواً فلا حوط ان يسجد سجدة في السهو وكذا الاحوط ان لا يأتي بها
 لما في بين الصلوة والاجزاء المنسوبة اليها ياتي بها بعد الصلوة ولو وقع قد
 بين صلوة الاصل وصلوة الاحتياط او الاجزاء المنسوبة توضع وانما بها
 واعاد الصلوة ايضاً احتياطاً وكذا في كل مبطل تحقق الاحتياط وذلك
قال **جمع** بطلان الصلوة وان كان الاظهر عدم البطلان **ويفعل**
الشافعي الظاهر ان استظهاره عدم القنوت فيها ليس لوقوعه على
 خلاف فيه بل لعدم تعرضهم فيه صريحاً في كل ما تم ولعل اهلهم لذكره
 بخصوصه سهولة الخطب فيه او ظهوره بعد ارتفاع السورة او محله بعد
 او ظهور ارتفاعه في المبدل فلا يزيد حكم المبدل قتالاً ولعل بعض
 عومات الاخبار وكلها من اصحاب بشوكة مطلقاً محمول على صلوة
 الاصل وان كانت نقلاً وما استظهره رحمه الله اجزاء من عدم بطلان
 الصلوة بتخلل المبطل بينهما وبين الاحتياط تحقق الخلاف فيه كما
 عن المفيد وهو اختيار العلامة في لف والشبه في كرى وهو مستقر
 المحقق الثاني في شرح الاليفة وان استقوى عدم البطلان في
 الجعفرية وما فهم ولده المحقق ايضاً في شرح الاليفة وهو اختيار
 البتة دام ظلهم في

البتة دام ظلهم في الرياض ويظهر من المحقق في ربع نوع تامل حيث نقل
 القولين واثار الى دليلهما في البين ساكتاً عن ترجيح احد الطرفين حيث
 قال لو فعل ما يكمل الصلوة قبل الاحتياط قبل بطل الصلوة ويسقط الاحتياط
 لانها معرضة لان تكون تاماً والحديث يمنع ذلك وقيل لا تبطل لانها
 صلوة منفردة وكونها بدلاً لا يوجب ما وانما للمبدل في كل حكم والمحق
 ما استظهره علامته الماتى وفقاً لكثير من الاصحاب ولا بد من تحرير محل النزاع
 وهو ان الاحتياط ليست جزءاً حقيقة اجماعاً ونعم ما افادوه المحقق شريح
 الجعفرية هيما بقوله ذلك ان نقول من الامور البينة ان القائل بالجزئية
 لم يرد كونه جزءاً من جزء حقيقة ويشهد له بذلك كتحديد النية والتعميم و
 التسليم بل اراد به ان كالجزء حيث انه يقوم مقام الجزء ولا ريب ان قول
 القائل بالا نفرد لا ينافي ذلك اذ هو ايضاً معترف بان ما في من
 الاحتياط يقوم مقام ما فات وحي لا نزاع بينهم في الحقيقة لان مال
 والمقاليين واحد اشئى هو وايضاً ليس من محل النزاع وجوب الفورية
 في الاحتياط كما عرى الاجماع عليه فلا ينافيها القول بالعقبة وكذا
 ترتب الاثم فيما اذا اخل بها عمداً وعليه يكمل بعض اطلاقاً اتم كقول
 ابنه فيه في المحرر ولو احدث قبلته لم يضر وقول الشهيد في الاليفة
 ولا اثر لتخلل المبطل بينه وبين الصلوة ولذا قال الشهيد الثاني في
 الشرح واعلم ان الاثر المنفرد هو بطلان الصلوة بتخلل المبطل لا مطلق
 الاثر الذي يدل عليه العبارة حيث جعله نكزة في سياق النفي وانما
 خصصناه بذلك لان المص في كرى اوعى الاجماع على وجوب الفورية

البتة دام ظلهم في

بكتبا بخانه مسجد اعظم - قم

في الاحتياط فعل هذا لو اخل بالضرورة وفعل المنافي ثم قطعاً وهو
من أن المبطل وبقي الكلام في بطلان الصلوة اشترى واذا عرفت
بذلك لم يتعين الوهم في كل ما ثبت به القائلين بالبطلان فمنها ما أشراه
المحقق من أن الاحتياط معرض لأن يكون تماماً للصلوة وكما سئل المحدث
المختلل بين الركعات المتبقية فكذا ما هو بمنزلة لها ويدفعه أن شرعية الاحتياط
ليكون استدراكاً للفات لا يقتضي ضرورة جزاء من الصلوة مع الفصل
عنها بالتسليم والنية والتحريم وعليه فإن اريد الجزئية الحقيقية في تمام
وإن اريد غيرها فتمنع البطلان أو غاية ما عليه الدلالة البطلان بتخلل
المبطل بين الأجزاء الحقيقية دون غيرها والأصل عدم البطلان ومنها
ما في صحيح ابن أبي يعفور المذكور المتضمن حكم الشك بين الاثنين و
الأربع وإن كان صلى ركعتين كانت ما تان تمام الأربع وإن كان صلى
أربعاً كانت ما تان ثمانية وإن تكلم فليسجد سجدتين أو ما يجب
السجدة مع الكلام لو كان في الصلوة ويدفعه أنه غير صحيح في المطلق
لا احتمال أن يكون المراد بالكلام الموجب للسجود ما يقع منه في أثناء الصلوة
لا ما يقع بينها لا يوافق مع انقضاء الصلوة كيف الظهور أيضاً بعد وجوب
العمل بالظاهر لمنعه أيضاً لو لم يكن الظاهر خلافه لأن الضمير المستتر في تكلم
راجع إلى الشك بين الاثنين والأربع وتحقيق الشك في حال
الصلوة بل ظاهره والله يعلم أن تكلم في حال عروض الشك في الصلوة
إن قلت يمكن أن يكون جملة تكلم كلاماً مستافاً قلت لو اخل بهذا
الاحتمال كان الضمير المستتر في الفعل المذكور حكماً راجعاً إلى المكلف

المدلول عليه بالمقام

المدلول عليه بالمقام فيكون بيان حكم التكلم في حالة الصلوة فيصير
استدلال به أو بمن قال في كس بعد منع الصراحة ثم لو كانت صريحة
في ذلك لم يلزم منه بطلان الصلوة بذلك وإنما يلزم منه التحريم ولا
يكتفي ما فيه فتم ومنها ما في صحيح ابن أبي بصير إذا لم تدر أربعاً صليت أو
ركعتين فقم واركع ركعتين والفاء للتعقيب والجباب للتعقيب نيابة
تويع المحدث ويدفعه أن غاية الدلالة فيه مع التسليم اثبات وجوب
الفورية ونحن لا نمنع الا أن يبق الاختلال بالفورية موجب لبقاء التكليف
بجمله ولا يخرج عنه إلا بأعادة الصلوة كما نفس عليه في الرياض وفيه
أن شغل الذممة بالثابت على الاحتياط غير ثابت فالأصل براءة الذممة
من وجوب الأعادة مع أن حكم الصحة مستصحب إلى أن يقع خلافه و
أيضاً أن تكليفه قبل انقضاء الاحتياط إلى هذه الغاية اجماعاً وانقاله
منه إلى الأعادة ثانياً فرع الاثبات بعدمه مضافاً إلى عمومات عدم
الأعادة ولا يبطال ثم أعلم أنه أورد العلامة رة في لف التناقض على ابن
أدريس مينا حيث قال والعجب أنه جواز التسبيح وجوز تخلل المحدث
وهما حكمان متضادان لأن جواز التسبيح إنما هو باعتبار كونها تماماً محضاً
وتخلل المحدث إنما هو باعتبار كونها صلوة منفردة من كل وجه ونقل
في كس عن كرى ويمكن دفعه بأن التسليم جعل لها حكماً من غير الجبر
باعتبار الانفصال عن الصلوة ولا نيابة ذلك تبعيته الجزئية في بعض
الأحكام ثم قال وهو جيد لو ثبت التبعيته من دليل خارج لكنه غير
ثابت بل الدليل قائم على خلافه وما أفاده هو ككس بل يرد على

أن يثبت ضدته

والأصل

العلامة ما اوردوه على ابنه ادريس لانه عكس الامر فما اوردوه
 عليه واراد على نفسه وهذا عجب مما صنعه ابنه ادريس والعجب من
 الشبه مع تعرضه بهذا المطلب كيف لم يتفطن لهذا ولم ينبه عليه
 وكذا صاحب المدارك وكيف كان فلا دخل له بالمسئلة وليعلم ان
 الكلام في تخلل المنة في بين الصلوة واجزاء المنية كما في تخلل بين الصلوة
 والاحتياط بل هو اقوى اشكالا كما شبه عليه العلامة في التجر حيث قال
 ولو احدث قبل الاحتياط فلا قرب عدم البطلان اما لو احدث قبل
 قضاء السجدة فاقوى اشكالا ولذا قال المحقق الثاني في الجعفرية ولو
 تخلل المنة في بينه وبين الصلوة ففي البطلان قولان اقواهما عدم ثم
 قال وفي الاجزاء المنية تزدد وابتغى منه في المحرم مع اطلاق عدم
 المفرة هناك فصل بينهما تفصيلا حيث قال اما الابطاع كالشبه
 والسجدة فيجب ايقاعها في الوقت ولو احدث قبله عامدا الطلعت
 صلوة ولو كان الحدث سهوا او بعد الوقت او بعد ان مضى بعد
 التسليم زمانا بجزء بخرج بخرج كونه مصليا لم يبطل ووجب قضاء متافرا
 عن الفوائت وفي ك وبرما قيل بالبطلان هنا وان قلنا ثم بالهم
 للحكم بالجزئية ويستضعفه بقوله ولا ريب في خروجها عن محض الجزئية
 ولو لا لبطلت الصلوة تخلل الاركان بين مجملها وتلازمها ووجب
 الايتان بها بعد الصلوة حكم اخر وهو مكث بل عن العلامة في
 النهاية التقيد بالجزئية الحقيقية بقوله متى تخلل الحدث بين تلك
 الاجزاء المنية بين الصلوة بطلت الصلوة لان كل واحدة جزء

حقيقة ولذا اوردوه

حقيقة ولذا اوردوه عليه شارح الجعفرية ولما قيل ان يقول لا ريب ان
 ما ياتي به بعد الفراغ من الصلوة استدراكا لما فات من التتمة السجدة
 ليس نفس ما فات وذلك في امر لان القضاء ليس عن المقضي فلا يتحقق
 الجزئية الحقيقية اشئ وكيف كان فلا ظهر عدم البطلان مطلقا كما ظهر عليه
 على جميع ما شرعناه ومنه يظهر الوجه في ادعاءه في الرابض من ان الحكم بالبطلان
 هنا اولى للمقطع بجزئيتها وان خروجها كالا حينا طعم محض الجزئية في بعض
 الموارد والاجماعية للمضرورة لا يفتض الخروج عنها بالكلية وفيه ان مقطوع
 الجزئية انما هو المنة في محله في أثناء الصلوة واما غيره فذلك لا يثبت
 الا بدليل وليس الا على وجوب الايتان به وان كان فورا ثم قال
طابق ان الشك انما يعتبر اذا كان طرفاه متساويين وان غلب
 الظن على احد الطرفين عمل عليه سواء كان في الركعتين الاولىين او الاخيرتين
 وسواء كان في عدد الركعات او الافعال بنا على المشهور قال بعض
 لا بد في الركعتين الاولىين من العلم ولا يكفي الظن وان عمل على الظن في
 الركعتين الاولىين ويعيد ايضا كان احوط فان كان الشك بين الاثنين
 والثالث وغلب ظنه على الاثنين يصلي ركعتين اخيرتين ولا يصلي صلوة
 الاحتياط وان كان بين الثالث والرابع وغلب ظنه على الثالث يصلي
 ركعة اخرى وان غلب على الرابع يستلم وليس عليه شيء ولو سجد في هذه
 الصورة سجدتي السهو على وفق مذهب ابنه بابويه عليه الرقة لم يكن سوءا
 كان بين الرابع والخمس وكان ظنه غالبا على الرابع يستلم وان كان
 غالبا على الخامس فصلوة بالمله الا ان يكون جلس بعد الرابعة بقدر التشبه

بشرط ان يكون
 كذا وكذا
 كذا وكذا

هذا هو الوجه في ادعاءه في الرابض من ان الحكم بالبطلان هنا اولى للمقطع بجزئيتها وان خروجها كالا حينا طعم محض الجزئية في بعض الموارد والاجماعية للمضرورة لا يفتض الخروج عنها بالكلية وفيه ان مقطوع الجزئية انما هو المنة في محله في أثناء الصلوة واما غيره فذلك لا يثبت الا بدليل وليس الا على وجوب الايتان به وان كان فورا ثم قال طابق ان الشك انما يعتبر اذا كان طرفاه متساويين وان غلب الظن على احد الطرفين عمل عليه سواء كان في الركعتين الاولىين او الاخيرتين وسواء كان في عدد الركعات او الافعال بنا على المشهور قال بعض لا بد في الركعتين الاولىين من العلم ولا يكفي الظن وان عمل على الظن في الركعتين الاولىين ويعيد ايضا كان احوط فان كان الشك بين الاثنين والثالث وغلب ظنه على الاثنين يصلي ركعتين اخيرتين ولا يصلي صلوة الاحتياط وان كان بين الثالث والرابع وغلب ظنه على الثالث يصلي ركعة اخرى وان غلب على الرابع يستلم وليس عليه شيء ولو سجد في هذه الصورة سجدتي السهو على وفق مذهب ابنه بابويه عليه الرقة لم يكن سوءا كان بين الرابع والخمس وكان ظنه غالبا على الرابع يستلم وان كان غالبا على الخامس فصلوة بالمله الا ان يكون جلس بعد الرابعة بقدر التشبه

فيكون الا حوط التسليم ولا اعاده كما عرفت فيما سبق **ويقول**
الناقل وهذا البعض الذي اشار الى خلافه انما هو ابن ابي ريس بل انما
 في الخلاف على عده غير واحد نسبوه الى ظاهره ثم اخذوا في رد ذلك
 وفيه في الفقه لفتوى الاصحاب وتخصيصا للعموم الاول وفي شرح الاكبر
 للمحقق الثاني اما الحكم بالعلم على ما اقتضاه الظن في الرباعية وغيره
 في الافعال او في الركعات فما لا خلاف فيه الا ما يظهر من عبارة
 ابن ابي ريس والنصوص مفرقة به في شرح الاكبر لولده المحقق وهو مخالف
 لظاهر النصوص وكلام الفقهاء مع ما فيه من الحكم وما في المفاتيح بلا خلاف
 الا في الحلة اقول ويدل عليه ما في صحيح سعد بن عبد الله بن الحسن ان
 كنت لا تدري كم صليت ولم يقع عليك شيء في صلاة واحدة
 مثله رواية اخرى عن سعد المذكور عن صفوان عن ابي الحسن ع وبنتها
 اطلاق مفهومه بل غنوه برجوع الاطلاق الى العموم العرفي على ما تقرر
 في مقار جواز العمل بالظن مطلقا في الثنائية والثلاثية والرباعية في
 الاخيرتين والاوليين بل وكذا في افعال الاوليين ايضا لانه اثبت
 ذلك في اعداها بما ثبت في افعالها بطريق اولي وما في السنن العامة
 اذا شك احدكم في القبلة فليستظر احدا منكم الى الصواب لبيان
 عليه وفي خبر الحسن بن عثمان عن ابي عبد الله ع اذا ذهب وهك الى التمام
 ابدأ في كل صلاة فاسجد سجدة بغير ركوع وقصور السنة في مثلها بغير
 بالشجرة والامر بالسجدة تحتل ان يكون محمولا على الذنب والذنب
 وان لا يشمل الاوليين من الرباعية الا انه شمل بكل ثمانية وثلاثية

كالنظر

كالنظر والمغرب مطلقا والنظر والعصر والعشا في السفر فتم الدلالة
 بانتفاء القول بالفصل ويؤيد جميع ذلك استصحاب العتمة وعدم
 اعادة الفقيه للصلاة وعدم اعاده الصلوة الا من خمسة وعدم البطلان
 العمل بهذه الكثرة فيما اشتمل الاوليين والا فالنصوص في الاخيرتين مستفيضة
 في شك بين الثالث والرابع وغيره بل عليه الاجماع نصا وفتوى و
 قال السيد المرتضى علم الهدى في جمل العلم والعمل في صدر فصل احكام
 الشك والسهر كل سهر عرض والظن الغالب فيه فالعمل بما غلب
 على الظن وانما يحتاج الى تفصيل الاحكام عند اعتدال الظن وتبين
 ثم اخذ السيد رحمه الله في التخصيص وقال والسهر المعتدل فيه الظن على
 ضربين فمنه ما يوجب اعادة الصلوة كالسهر في الاوليين من كل فريقين
 الى اخر كلامه ونقل العلامة في لف عن ابن ابي ريس واما الفرق
 الثالث من السهر وهو الذي يعمل فيه على غالب الظن فهو كسهر
 فلم يدر اصله اثنين ام ثلثا وغلب على ظنه احد الامرين فالواجب
 العمل على ما غلب في ظنه واطراح الامر الاخر وكذا ان كان شك
 بين الثالث والرابع والاثنيين والرابع او غير ذلك من الاعداد وبعد
 ان يكون البقاي حاصل بالاوليين فالواجب في جميع هذا الشك العمل على
 ما هو اقوى واغلب في ظنه وارجح عنده ثم قال وهذا القول منه يوم ان
 غلبت الظن تعبيرا في الاخيرتين خاصة دون الاوليين وليس بمعتمد فانه لو
 شك في الاوليين او في المغرب وظهر طرفا من احد الطرفين علمت عليه
 ثم نقل كلام السيد الى قوله وانما يحتاج الى تفصيل احكام السهر عند اعتدال

الظن وتاويه وقال وهو ايضا يعني ابن ادريس صدر باب السهو في كتابه نحو ذلك فلعله نسى ما اخذه من كلام السيد وصدر به كتابه اقول بل ربما كان في بعض كلماته ايضا اجمال وابهام في بيان هذا المرام كقوله في التخيير اذا شك فيما زاد على الاوليين من الرباعيات فان غلب على الظن احد الطرفين عمل عليه وكذا غيره كالمحقق في رفع حيث قال فان حصل الاوليين من الرباعية وشك في الزايد بنى على نفسه بل كذا ما عنه في المشي وعن الشيخين في **عده وطوف** لذكرهم ان الشك في عده الصبح والمغرب وعد الركعات بحيث لا يدري كم صلى يوجب الاعادة من غير تفصيل بين صورت الظن وغيره ثم ذكرهم احكام الشك المنطق بالآخر من مفصلين بينهما ولعل مثل هذا محمول على قصور في العبارة او محمول على التفصيل الذي اورد في الاجزئين حيث اخذوا في تحقيق احكام الشك وتفصيلها والا فاطلاقهم شامل لكثير الشك ايضا بل لعل شموله لافراد لان الكلام في كثير الشك في الشك ومنها في الظن واحدهما غير الاخر في كلامهم وفي كلام في يفهم الجمل عده عن النواقل اطلاقا وعموما بالنسبة الى صلوة الغدير والصلوة على من لم يبلغ الستة في حاشيته على ا لمدارك هذا ولا شك ان مرادهم من الشك انما هو المتساوي الطرفين في هذا الباب ولذا فصلوا التفصيل بين الشك والظن في مثل الاقتران بل ربما يقع التصريح بذلك في بعض كلامهم كما قال المحقق الثاني في شرحه الا فيه الشك تساوي الاعتقادين ولها قوتها والظن رجحان احدهما مع تجوز الآخر والمرجوح هو الوهم اشهى ولذا لا يثبتا ومن قولهم يجب

العمل بغيره

العمل بمقتضا الشك العمل بمقتضى الظن وان كثرة الشك مثلا لا يعمل بمقتضى الشك ان لا يعمل بمقتضى الظن كما لا يخفى وكون الشك عند اهل اللغة خلافا للميقين لا يعني عن ذلك مع الفرق بينهما يوجب الاول فاخذ مثل ما ذكر مصدر الخلاف لا يخرج عن تعريف ولا سيما مع اخبار غير واحد منهم بعدم الخلاف الا مع ظاهري خاص كما عرفت وتفصيل بعض مرادهم واصطلاحهم مع ان هذه الكلمات تبلغ من يد هم الى ايدينا ومنه يظهرهما في الرياض من الطمع على شيء في كرى من نسبة قول الاكثر الى الأكثر عدلا لعله وجعله الخلاف في المسئلة قويا لذلك وايضا مثل هذه التعجيل والبيانات من الخلاف في المسائل ومثله غير عزيز في كلامهم ومن هذا الباب تفسيرهم في خصوص هذه المسئلة بغلبة الظن وكون الظن المطلق فيلزم ان لا يكون مطلق الظن كما فيها وليس كذلك كما اخبر به غير واحد منهم بل المراد الظن الذي هو مطلق الرجحان وبمثله فسر ما في الرياض ايضا وفي كلامهم المحقق ولد المحقق الثاني في تكلف وجه ولكنه غير موجه وبهذه عبارته ان التعجيل لغلبة الظن مشعرا باعتبار الظن القوي فلا عبرة بالرجحان الضعيف كرجحان الفعل على الزك في عده توجبه النفس الى الايمان به فان نفس التوجه الى فعله مرجح حصوله اشهى وهو لا يخرج الى المعنى محصل داخل في الظن خارج عن غلبة الظن فان نفس التوجه الى الفعل كيف يصير ظنا ولا يستفاد من الدليل الا اصل الظن وكونه وصف زائد ولا سيما مع التعجيل بالوهم في الاخبار ولذا ربما كيدفت القيد في كلامهم كما في القواعد ولو رجع احد طرفي الشك ظنا بنى عليه

وما في الدروس والظن يتبع ظنه ولو في الاوليتين وحق التحقيق ما اورد
 الشبهة الثانية في بقوله التفسير لغلبة الظن يقتضي اشتراط ترجح زايد
 على اصل الظن يحصل بالغلبة وبذلك عبر كثير من اصحابنا والاصح
 ان ذلك غير شرط بل يكفي مطلق الظن وبه صرح المصنف في شريكتي
 استفادته من قولنا ايضاً في مستند الحكم اذا وقع وبذلك على الثالث
 فابن عليه وان وقع وبذلك على الرابع فلم وانصرف في غير ذلك
 من النصوص لكثرة التي قد عبر فيها عن الظن بالوهم وهو احد معاني
 الوهم لغته فيكفي مطلق الترجيح ولو اريد بالوهم من معناه المتعارف
 وهو الطرف المرجوح لم يكن حقيقته مراده اجماعاً فليصار الى المحاذاة
 الى اقرب المحاذات وهو مطلق الرجحان او اول مراتبه ودلالة الا
 دل في هذه والاكتفاء بالثاني يستلزم الاكتفاء بما هو اقوى منه بطريق
 اولي وكان من غير الغلبة قد تجوز بسبب ان الظن لما كان غالباً بالنسبة
 الى الشك والوهم وصف بما هو لا زعم له واضاف الصفة المعبر بها
 بالمصدر الى الموصوف بمعنى الظن الموصوف بكونه غالباً وحق فيكون
 وصف الظن بالغلبة بياناً لا تقييداً من قبل طائفة يطعنوا عليه
 كما يدل على عدم اعتبار الغلبة في الظن ان مراتبه غير متناهية وان
 اختصت بين حاصري العلم والشك واستناد الترجيح الى الامارة
 هي غير منضبطة فما من فرد من الظن الا ويمكن فرضه فيكون الاول با
 النسبة الى ظن غالباً وفوقه فيكون الثالث هو الثالث وهكذا اذا
 عرفت هذا كله فاعلم ان ما اشار اليه المصنف قد ستره من سجد السوء

وفقاً لابن بويه

وفقاً لابن بويه في الشك بين الثالث والرابع مع غلبة الظن بالرابع
 اشارة الى خلاف لابن بويه فيه وان كان المختار عندنا هو الوجه كما
 نص عليه بقوله وليس عليه شيء وجعل الايمان بهما وفقاً له غير سوء من باب
 الاحتياط قل في لفظ او يجب على ابن بويه وابنه ابو جعفر سجدتي
 السوء على من شك بين الثالث والرابع اذا ظن الاكثر ثم قال والوجه المشهور
 وهو عدم الوجوب لنا براءة الذممة اصل يجب العمل عليه حتى يظهر
 دليل مزيل عنه وما رواه ابو العباس في الموثق غير الصادق عليه السلام قال
 اذا لم تدر ثلثاً صليت او اربعاً ووقع رايتك على الثالث فابن على
 الثالث وان وقع رايتك على الرابع فلم وانصرف ولو كان السجود
 واجباً لامره به اقول والرواية كالصحيح على ما في سبب وصحيح على
 ما في في كما تقدم ثم قال احتجنا بما رواه اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله
 عليه السلام اذا ذهب وعك الى التمام ابدأ في كل صلوة فاسجد سجدة
 بغير ركوع افهمت قلت نعم واجاب عنه بالنع من صحة السند والجل
 على الاستحباب جمعاً بين الاخبار الاولى بل ويمكن التقدم في الدلالة ايضاً
 لخروج اكثر الافراد عن العموم اللغوي لشمولها لصلوة السفر والصبح والمغرب
 وللشك بين الواحد والاثنين والثالث والرابع والشك بين الاثنين
 والثالث والرابع الى نحو ذلك من الصور الكثيرة فاجمع بالحل على الاستحباب
 تبرعاً بعد منع حجية الرواية لا التحقيق حتى يرد ان مقتضى التحقيق حمل
 المطلق على المقتضى ان قلت قد استدلت بها في صور البحث وجعلت بعضها
 من غير الشبهة قلت ان الجبار ما بالشبهة على قدر موافقتها للمشهور

مطلقا ولذا اشترانا منك ايضا الى حمل الامر بالسجدة على النديب
 نعم اولى ان يستدل لهما بما مر في الحسن كالصحيح في الشك بين الثلث
 والاربع وان كنت لا تدري ثلثا صليت ام اربعا ولم يذهب اليك
 الى شيء فسلم ثم صل ركعتين وانت جالس فقرأ فيها بآية الكتاب
 وان ذهب اليك الى الثلث فقم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد
 سجدة السهو وان ذهب اليك الى الاربع فشهد وسلم ثم
 سجدة السهو الا ان محققا المشهور وشذوذ القابل بضعف
 التمسك به بل كونه فتوى الصدوقين ايضا لعله غير ثابت وليس في الفقيه
 ولا في الاما في حيث ذكر موجبات سجود السهو كما عرفت في المقنع وفي
 لف نقل مذهبه في موجبات سجود السهو في الفقيه والمقنع ونقل
 هذا عن ابوه حيث قال واوجب ابوه سجدة السهو في بيان التمسك
 وفي الشك بين الثلث والاربع اذا ذهب وجه الى الرابعة وفي
 الدرر المنجدة نقل عنه ولم يذكر ابوه معللا بروايته حتى المذكورة ثم قال
 وهو متردك وكيف كان فلا حيتا طامضا بقية ثم قال

طاب ثراه الثالث لو شك وبعد التأمل غلب ظنه على احد
 الطرفين عمل بالظن كما عرفت **ويقول الناقل** قال
 في المسالك معنى غلبته الظن باحد الطرفين مع كون الفرض حصول الشك
 الموجب لاستواء الطرفين المنافي للترجيح الذي هو لازم الظن ان المصلح
 اذا عارض له الشك ابتداء في شيء يزوي وجوبا فان ظن احد الطرفين بمعنى
 انه ترجح في نفسه وفوقه على الطرف الاخر عمل عليه وان بقى الشك من غير

ترجيح لزم حكمه

هذا هو الوجه في وجوب سجدة السهو في الشك بين الثلث والاربع اذا ذهب وجه الى الرابعة وفي الدرر المنجدة نقل عنه ولم يذكر ابوه معللا بروايته حتى المذكورة ثم قال وهو متردك وكيف كان فلا حيتا طامضا بقية ثم قال

ترجيح لزم حكم الشك ويظهر من صاحبك الكفاية ذلك حيث اعترض
 عليه بان الروايات لا تعطى ذلك وانما تدل على ان من ظن احد الطرفين
 عمل عليه ومن شك في فعل ترتب عليه حكمه ثم قال ولا ريب ان اعتبار ذلك
 اولى واحوط اقول ويمكن الاستدلال على مطلوب المسالك برواية حمزة بن
 حمران عن ابي عبد الله ع قال ما اعاد الصلوة فقيه قطيحتا لهما ويبرهما
 حتى لا يعيد ما مضى فالى عموم قوله نعم لا تربطوا ايمانكم ان قلت عموم الا
 والرواية مخصوص بما اذا كان الشك مبطلا كاشك في الشائنة والتملة
 وما يتعلق بالادليين والمدعى اعم من ذلك ولا يجوز اثبات الاعم بالاخص اولا
 اقل من الثاني ان خلاص المصاورة فكيف يجوز الاخص قلت يتم الدلالة
 بعد الاثبات من محل كون الشك مبطلا باجماع المركب اذا عرفت هذا
 فاعلم ان ههنا دققة وهي ان مع التزوي لو حصل له الظن هل يعمل بمقتضى
 الشك او الظن الاصح الاول كما نص عليه علامته المان ناسبا الى الامر
 ولعل هذا انما هو محل هذا البحث عنده اذ نظره من الاشهرية ليس الى
 كونه من خلاف ابن ادریس لتقدم ذكره وبيان مع ترتيبه كجانب لهما
 جعله هو في الاجابات وهذا لما يكون منظوره هذا النزاع ولا يخفى
 لان هذا البحث كما ترى في وجوب التزوي وعدمه وليس مقصودا على ان
 بعد التزوي يعمل بمقتضى الظن ام لا بل كلام المدارك غير صحيح في الظاهر
 المتألفه ههنا فقامل **ثم قال** **طاب ثراه الرابع** انه لو شك
 احد كثيرا ليقط عنه حكم الشك بمعنى انه ان شك في فعل وان كان
 وقت ذلك الفعل باقيا لا يتدارك وان كان ركعا وان كان الشك

هذا هو الوجه في وجوب سجدة السهو في الشك بين الثلث والاربع اذا ذهب وجه الى الرابعة وفي الدرر المنجدة نقل عنه ولم يذكر ابوه معللا بروايته حتى المذكورة ثم قال وهو متردك وكيف كان فلا حيتا طامضا بقية ثم قال

ترجيح لزم حكمه

في عدة ركعات يبنى على الأكثر الا ان يكون الاقل هو الاصح فيبنى على الأقل
 مثل ان يشك في صلوة الصبح بين الاثنين والثلاث يبنى على الاثنين
 الصحيح وان وجب السجدة في محل الشك لا تجب عليه وان عمل صاحب
 هذا الحال باحكام الشك فعمل غير المشروع موافق للمشهور وان فعل في اثناء
 الصلوة فعل وليس له ان يفعله باعتنا ركزت الشك الا شهد ان صلوة
 باطله **وبقوله الشاقل** ومن اجاب هذا الباب صحيح زراره و
 ابي بصير قال قلنا الرجل يشك كثيرا في صلوة حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي
 عليه قال بعينه قلنا فانه يكسر عليه ذلك كلما أعاد شك قال يمض في شكه
 ثم قال لا تعود الحثيث من الفكم بنقض الصلوة فتطعموه فان الشيطان
 خبيث معتاد لما عود فليحضر احدكم في الوهم ولا يكترن بنقض الصلوة
 فانه اذا فعل ذلك ثلاث مرات لم يعد اليه الشك قال زراره وقال
 انما تريد ان يطاع فاذا عصى لم يعد اليه احدكم وصحيح محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر قال اذا اكثر عليك السهو فامض على صلوتك فانه لو شك
 ان يدعك فانما هو من الشيطان وما في الصحيح عن ابن سنان عن غيره
 عن ابي جعفر عبد الله قال اذا اكثر عليك السهو فامض في صلوتك المراد
 بالضم عدم الالتفات والبناء على وقوع المشكوك فيه او المصحح ان
 استلزم ذلك الزيادة وظاهر النص بل الفتاوى ان ذلك غير
 لارخصه وعليه فينتج ما نقله علامته الماتن رحم الله عن الاكثر من بطلان
 الصلوة في صورت الايمان بما شك فيه لانه في حكم الزيادة متعمدا في
 الصلوة وفي نقله عن الاسرار شعار بالخلاف وكذا كلام غيره ممن رجع

البطلان كالشك

البطلان كالشك فيسحب استقرار صاحبك وشارح المجتهد
 حيث استظهره وجزم به المحقق الثاني وولد المحقق في شرحيهما على الاغنية
 والشك في الثاني في كلف وضه والمقاصد وفي الاجز وان ذكر بعد فعله الى اجبه
 اليه بل الفعل كلام المتن موبهم لنوع تاقل فيه حيث اقتصر على نسبة الى الاشهر
 وصرح بالاشكال علامة السبوت في الكفاية بقوله ولو آت بعد الحكم بما
 كثره بما شك فيه فالذي صرح به جماعة من اصحاب بطلان صلوة وفيه
 اشكال اشهر بهذا كنهه فيما اذا كان محل الايمان بالمشكوك فيه اثناء الصلوة ولا
 فالصلوة صحيحة وان عمل بمقتضى الشك كان يشك بين الثالث والرابع
 وبني على الرابع واحاط بركعة قايما او ركعتين جالسا بعد الصلوة نعم صلوة
 الاحتياط باطلت وفعلا محرم ويكفي في الدلالة موثق عن ابي عبد الله
 عليه السلام في الرجل يكسر عليه الوهم في الصلوة فشك في الركوع فلا يدري
 اركع ام لا ويشك في السجود فلا يدري سجدا ام لا فقال لا يسجد ولا
 يركع ويمض في صلوة حتى يستيقن يقينا ان قلت لا ثبت به المدعى الا
 ثم اولا يجوز ان يكون الدليل احض من المدعى قلت يدفعه انشاء القول
 بالتفصيل ونظير هذه المسئلة في الدليل نقيضها وهو ان يكون غير كثر الشك
 ولم يجعل بمقتضى شك لانه لم يأت بالما مؤثر به فلا يخرج عن عموم التعليل
 نعم لو آت بالمبطل في اثناء الصلوة بصدور الشك وبطل الصلوة كان
 انما يستقبل اصل الصلوة والافضل شك ولزم عليه صلوة الاحتياط
 فان صلوة الاصل واهمل الاحتياط وجب عليه الاحتياط خاصة
 مطلقا وان آت بالمناف بعد الاصل بعد القول بعدم البطلان في الاصل

والشك في الركعة
 انما هو في الركعة
 التي هي في الركعة

مثل ان يكثر السهو من يسوء في كل ثلث الى نحو ذلك فتأمل
 وعلى هذا فيتحقق لكثرة ما نقل عن التخييد كما في قول ابن اويس
 في ان يكثر السهو من يسوء في كل ثلث الى نحو ذلك فتأمل
 وفيه واحد الوحدة الشخصية للنوعيه كان يشك في كل مغرب
 شكها ثلث مرات ويكثر الخلف ايضا في العرف فيما اذا كثر في
 وفيه معينه ايا ما حتى يصدق الكثرة ومما يدل على ذلك ما نقل عن بعض
 الاما ديت انما هو هذا وعلى ما يفيده وجه الظهور فيتم ان الخروج
 من حكم الكثرة انما يتحقق بكون ثلث صلوات متتابعه عن الشك في الاله
 المنفرد لانه يكون بكذا واذا لم يكن الرجل من يسوء في كل ثلث فهو
 ليس من يكثر عليه السهو لان في تطبيقه على ظاهر الجملة شكها
 ولعله لانه استقوى منه سبب الاكثر ونسب هذا الى ظاهر الخبر قال
 المحقق الثاني رحمه الله ويرى في الكثرة بتوالي ثلث فرائض بغير شك الا
 ان يكون ثبوتهما بالعرف فيقال عليه على الاقرب وهو كذا وفي
 هذا المدة في العبارة مع ضلوا الرواية عنها مكتته وهي انه ليس المراد
 كل ثلث الى اخر زمان التكليف قطعاً ولا اول ثلث فيتحقق فيه
 الشك كذلك فيكون المراد كونه مدة بهذه الحالة والمعياريه الى
 العرف ولا بد ان يكون بحيث يصدق عليه عرفاً انه يسوء في كل
 ثلث **ثم قال السبب طاب ثراه** وفي هذه المسئلة خلا
 ان شكها يكون كثرته موجبا لحكم كثرات الشك هل يلزم ان يكون
 من جنس يترتب عليه حكم من صلوة الاجتياط او التدارك

في الملأ السجود

في الملأ او السجود او هو اعم من ذلك فعلى القول بالاجتناب لو شك كثر
 بحيث يغلب على ظنه احد الطرفين او شك بعد التخييد في الملأ او شك
 في التأمله يصير كثير الشك ايضا وهذا المسئلة محل الاشكال والاعطاف
 شخصاً كذا ان كان شكه موجبا لصلوة الاجتياط او سجود السهو في يدوان
 موجبا لثلاث في الملأ فعل واعاد الصلوة احتياطاً **ثم قال السبب طاب ثراه**
 قال الشيبه الثاني رحمه الله في هذا المسئلة العظيم وهل يعتبر في الثلث تارة
 السهو فيها لتحقق الخرج والمشقة بفعل الموجب لم يكف مستمداً حتى لو
 غلب على ظنه احد الطرفين وبني عليه حسب من العذر عملاً باطلاق النهي
 وجهان ويظهر منه نوعان بل وتوقف حسب ثرا الى الوجهين ولم
 يرجح احدهما كما في عبارة الملقى ولكنه استظهر الاول في كل حيث قال
 والظاهر انه يعتبر في مرات السهو التي تحصل معها الكثرة كون كل منها
 بوجوب شيئاً يتحقق المشقة التي هي مناط التخفيف فلو غلب على ظنه
 احد الطرفين في العذر وبعضه او كان الشك بعد الاتقال لم يؤثر
 اقول ويكفي ان يتي ولو سلم كون المناط انما هو المشقة وانما هي العلة لا
 سلم اشتراط الكيفية في العلة الشرعية كما يظهر مما اجعه العلل الواردة
 في النصوص ولا سيما ما حواه كتاب العلل من مصنفات شيخنا الصديق
 ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه قدس سره ولا ينافيه كون الاحكام ناشئة
 عن المصالح النفس الامرئيه كما هو مقتضى المذهب لانها ناشئة عن
 المصالح الواقعية من الجملة لا على وجه الكيفية وفي جميع الصور الجبرية كما
 لا يخفى على اللطاع مع ان كون الامر دايراً بالمشقة غير منصوص في ادلة

ما في كلام الشهيد الثالث قال ولو كان المتركت ركناً لم يوشرك في
 عدم البطلان كما انه لو ذكر الفعل في محله استدركه اوساه من فعل مبتلا في
 بعد الصلوة تلافاه وكذا لا يسجد له واحق ان كلامه غير صحيح في كثير الشك
 بل اصل العنوان في كلامه هو كثرة السهو والقدر الثيقين من ارادته هو كونه
 حكم كثرة السهو حيث علم حكم الكثرة بالنسبة الى السهو والشك وكذا كلامه
 في ذلك ولو سلم من فعل مبتلا في بعد الصلوة وفات محله كالسجدة تلافاه
 ولم يسجد له وهو مقتضى كلامه في ضده وكذا كلام غيره نعم في كلام بعض مشايخ
 اهل العصر اجزم بنفيها ولا اري له وجه وهذا تمام كلامه في المرام في كتاب المستمسك
 مختصر الرسالة الحذرية ولو ذكر انه لم يفعلها وهو في محله فعلم ولو ذكر انه لم يفعلها
 وقد تجاوز محله فان كان ركناً بطلت الصلوة للعموم وان كان غير ركناً صح في ان
 كان محلاً لا يقض كالطائفة والذكر فقد سقط تجزئ محله وان كان محلاً يقض كالسجدة
 والتشهد اني به بعد ذلك عليه من السجود والسهو اقول وتلخيص هذا البحث هو
 ان ههنا مسائل الاول لا كثير الشك يعمل بمقتضى شكه ام لا الثاني كثرة السهو
 يعمل بمقتضى سهو ام لا الثالث كثرة الشك يعمل بمقتضى سهو ام لا الرابعة
 كثرة السهو يعمل بمقتضى شكه ام لا والاول تقدم الكلام فيها والثانية والثالثة
 سيأتي الكلام فيها وما نحن فيه ليس من فروع هذه المسائل الثلاث بل هو
 فرع الثالث ولم يبلغنا نص في اخبار الباب ولا في كلام الاصحاح بعد
 عمله بمقتضى سهو بل ظاهراً عموماً واطلاقاً خلافاً الى ان ثبت خلافاً
 ثم قال **طاب ثراه** هذا كله كان حكم كثير الشك وان سئل احد
 كثير ان ينسب الاعمال قال بعض ان حكمه ليس حكم كثير الشك وما صدر منه

في كلامه في كثرة السهو والقدر الثيقين من ارادته هو كونه
 حكم كثرة السهو حيث علم حكم الكثرة بالنسبة الى السهو والشك وكذا كلامه
 في ذلك ولو سلم من فعل مبتلا في بعد الصلوة وفات محله كالسجدة تلافاه
 ولم يسجد له وهو مقتضى كلامه في ضده وكذا كلام غيره نعم في كلام بعض مشايخ
 اهل العصر اجزم بنفيها ولا اري له وجه وهذا تمام كلامه في المرام في كتاب المستمسك
 مختصر الرسالة الحذرية ولو ذكر انه لم يفعلها وهو في محله فعلم ولو ذكر انه لم يفعلها
 وقد تجاوز محله فان كان ركناً بطلت الصلوة للعموم وان كان غير ركناً صح في ان
 كان محلاً لا يقض كالطائفة والذكر فقد سقط تجزئ محله وان كان محلاً يقض كالسجدة
 والتشهد اني به بعد ذلك عليه من السجود والسهو اقول وتلخيص هذا البحث هو
 ان ههنا مسائل الاول لا كثير الشك يعمل بمقتضى شكه ام لا الثاني كثرة السهو
 يعمل بمقتضى سهو ام لا الثالث كثرة الشك يعمل بمقتضى سهو ام لا الرابعة
 كثرة السهو يعمل بمقتضى شكه ام لا والاول تقدم الكلام فيها والثانية والثالثة
 سيأتي الكلام فيها وما نحن فيه ليس من فروع هذه المسائل الثلاث بل هو
 فرع الثالث ولم يبلغنا نص في اخبار الباب ولا في كلام الاصحاح بعد
 عمله بمقتضى سهو بل ظاهراً عموماً واطلاقاً خلافاً الى ان ثبت خلافاً
 ثم قال **طاب ثراه** هذا كله كان حكم كثير الشك وان سئل احد
 كثير ان ينسب الاعمال قال بعض ان حكمه ليس حكم كثير الشك وما صدر منه

كذا في المتن

من سهو وشك يعمل باحكامه وهذا هو الاقوى وقال بعض ان حكمه كثير
 الشك وكثرت السهو بوجوب ان لا يكون شكاً ايضاً معتبراً او كذا
 تفق الكل على ان ما في ان كان ركناً تبطل صلوة ان خرج وقتها وان كان
 وقتها باقياً ياتي به سواء كان ركناً او غير ركناً وان لم يفعلها بتدارك السجدة
 الواحدة والتشهد ياتي به بعد الصلوة ولكن يقولون ان سجدة السهو تقطع عنه
 والا فظهر الاخطا ان ياتي بالسجدة السهو ايضاً **ويقول الثالث**
 جميع ما استقواه واستظهره واستحاطه في العبارة هو كذا قال علامه السبزواري في
 الكفاية اعلم ان ظاهراً عبارات كثير من الاصحاح التنويية بان الشك والسهو في
 عدم الالتفات اليهما بل شمول الحكم للسهو في كلامهم اظهر وهو ظاهر النصوص في
 عبارات المعبر وكلام العلامة في عدة من كتبه اشعار باختصاص الحكم بالشك
 والاول يقتضي عدم الابطال بالسهو في الركن وعدم القضاء اذا كان السهو
 موجباته ولم اجدا احد الاصحاح صرح بالحكمين بل صرح جماعة منهم بخلافها
 مع تفريح بعضهم بسقوط سجود والسهو والفرق بينه وبين القضاء محل نظر وفي
 الذكرى لو كثرت السهو عن ركناً فلا بد من الاعادة وكذا غير واجب يستدرك
 اما في محله او غير محله وفيه نظر استشهد جميع افاضاء في كان في محله وكذا نظاره
 له اما الاول فظاهر لا شفاء الفرق بين السهو والقضاء ههنا فلا وجه
 لسقوط الاول دون الثاني بل لا بد من سقوطها جميعاً او عدمه كلياً وهذا
 هو الاظهر كما نص عليه في العبارة واما الثاني فلعدم المعنى للاعادة بكثرت
 السهو عن واجب يستدرك في محله او غيره وغاية ما في الباب ان يكون
 الاستدراك واجباً في المحل او في غيره كما نص عليه في كذا بقوله لو كثرت السهو

في واجب ليدرك اما في قلة او غير محلة وجب الايمان به ولو كان غير
ركن وتجاوز محله فلا بد منه الاعادة تمكينا بعموم ما دل على الحكيم المتناولين
لكثرة السهو وغيره السلم من المعارض ثم قال وهل يؤثر الكثرة من سقوط
سجدتي قيل نعم وهو حجة الذكري دفعا للمخرج وقيل لا وهو الاظهر لان افعي
ما تدل عليه الروايات المتقدمة وجوب المص في الصلوة وعدم الالتفات
الى الشك فيبقى الاوامر المتضمنة للسجود بفعل موجب للملته عن المعارض
وقال في تعليقه على الالفية وكذا من كثر سهوه يسقط عنه سجدة السهو في
التشهد المنسيان والاخبار التي وقفت عليها في هذا الباب انما تضمنت عدم
الالتفات الى الشك مع الكثرة لا سقوط ما وجبه السهو فالاولى وجوب
اشهد وهو حسن الا ان في العبادة الاخرة اشعار بحقق القول بقولا
السجدة والتشهد المنسيان ايضا وهو غير معهود وما في الرضا من قرب احتمال
حمل السهو المنفي على المعنى الاعمال الشامل للشك وله بالمعنى الاخص كونه من
المجازين الى الحقيقة للتعذر وان المراد من السهو المنفي موجب وليس الاخص
سجود السهو انما هو فرع النص بمنى السهو الكثرة وهو غير معهود في هذا المرام
ومثل قوله اذا كثر عليك السهو فامض على صلواتك لا يعني عن ذلك كما
مر في عبارة ك وغيره وكونه في بعض العباير لا محبة فيه وربما يقطع بارأه
الشك في شيء من عبايرهم كما قال المرتضى قدس الله روحه في الجمل ومن السهو ما
لا حكم له ووجوده كعدمه وهو الذي يكسر ويتواتر فيلغا حكمه او يقع في حال
قد مضت وانت في غير ما كنت في بكثرة الاقتراح وهو في حال القراءة
الخ وقال مرة في التبصرة لا سهو على من كثر سهوه وتواتر دلائله

الإمام والمأموم إذا حفظ عليه الآخر وقرب منه ما في الأرض ودفع الحجر
 أو كثر سهوه وقواتر فاته لا يلتفت ويبني على وقوع ما شك في
 وقوعه منه غير جبران إلى كونه ذلك من عباءة ربه فارجع وتدبر مع ان مثل
 هذا الإطلاق في الأخبار الواردة وعباءة ربه غير غير كماله لا يخفى ولا سيما بعد
 دعوى الأجماع على بطلان الصلوة بأسحور الركن مطم ووجوب تدارك
 غيره فيها أو بعد ما فيها تدارك كذلك من دون خلاف منهم فيه صريحاً
ثم قال طاب ثراه التي من نسي صلوة الاجتياط أو الأفعال
 المنسية التي تدارك أو سجدة السهو يأتي بها في وقت تذكراً ولا يلزم
 نيت الأداء والقضاء ظاهراً **ويقول الناقل** وهذا الإطلاق إنما
 يتم بانقضاء الجزئية كما حققناه في الأولين وأما في الاجترار فعليه الأجماع وإن
 نقل عن الخلاف خلاف في الشرطية إلا أن الظاهر خلافها أيضاً وفقاً
 للاكثر وكون الأمر مقتضياً للوجوب لا بغيرها وعدم الخلاف في أن من أتى
 به فصوله ماضية وإذا لم يأت به ففيه الخلاف والاجتياط يقتضي ذلك
 لا يفيد غير كونه أحوط إلا أن يرد التعمم فلا نزاع قال في سلب شرطاً
 في صحة الصلوة خلافاً للخلاف وقد يرد به تحتم فعلها وقال في لف تيمية
 الاستدلال أن قصد الاستدلال على الوجوب أما على الشرطية فلا ثم قال
 والعجب أنه قال بعد هذه المسئلة بلا فصل من السجدة التي فعلية الأيتان
 بهما طال الزمان أولاً وكونهما شرطاً في الصحة بناءً على ذلك أقول بل العجب
 منه كيف فهم التناهي مع أن الشرطية والأيتان في صورت النسب وأن
 طال الزمان لا يتبين بينهما ولعله فهم ذلك لظاهراً إطلاقه الأول في دفعه

فصل اول در بیان احیای باطنی
و روشنی شدن که در کتاب
و از موافقت با قلوب
و در بیان جدی و قلوب
و روشنی که باطنی است
و از موافقت با قلوب
و در بیان جدی و قلوب

تقره ان في وينظر الى هذه ما قرره علامته السيرة واري في الكفاية بقوله ولو
 اهلها بعدا فكثر الاصحاب على انه لا يبطل الصلوة وذهب بعضهم الى اشتراط
 صحة الصلوة بهما وهو احوط وكذا ما في المفاتيح فلو اعملها بعدا لم تبطل الصلوة
 خلافا للخلاف هذا فيما يتقدم ترك السجدة في السهو واما اذا تقدم ترك الاجزاء
 المنية بعد الصلوة حتى خرج الوقت ففي شرح الجعفرية دعوى الاجماع على
 بطلان الصلوة دون ما اذا تركها نسيانا وهذا كلامه اعلم انه لو لم يأت
 بالاجزاء المنية ولم يفعلها بعد الصلوة في وقتها بل ترك التدارك عند
 حتى خرج الوقت بطلت صلوة اجماعا لانه كاجزاء التابع للكل فيجب القيام
 في وقت المتبوع الذي هو الكهل فيجب قضاء الصلوة وان كان ذلك سهوا
 قضاء بعد الوقت وصحت صلوة الاصلية لعدم رفع عزمه الحديث انتهى
 وتعليقه قاصر عن افادة المدعى اذ غاية وجوب الايمان في الوقت واثبات
 وجوب الفورية وهو حكم بطلان في الدعي اثبات البطلان وهو حكم وضعي مع
 ان الكون في حكم الجزاء التابع مع التسليم لا يفيد اذ خرج بعض اجزاء
 الصلوة في صورت الاتصال والبقاء على محض الجزئية عن الوقت لا
 يوجب البطلان من حيث انه خرج عن الوقت فكيف بعد الانفصال و
 الخروج عن محض الجزئية لمثل قوله من ادرك ركعة من الوقت الحديث
 وسما بعد القول بعدم البطلان تجل الحديث بهذا وبين الصلوة كخيار
 الشيخ المذكور ايضا وتقدم الكلام فيه ودعواه الاجماع هو اعلم ونحن لم
 نحققه بل جعل الشبهة التارة وجوب فعلها في الوقت قول المصنف
 الشبهة بقوله فان للمصنف قولاً بوجوب ذلك فيها وكذا السببه صاحب

المدارك في التعليق

بسم الله الرحمن الرحيم

المدارك في التعليق وفي رساله بعض المتعبرين في الصلوة ولا يفر بطلان
 المنا في بين الاجزاء المنية وبين الصلوة ولا خروج الوقت على الاصح
 وكذا سجدتي السهو اتفاقا ويمكن جمع دعوى هذا القابل للوافق مع خلاف
 الشيخ في الخلاف بان المنقول من كلام الشيخ ليس فيه التقييد بالوقت
 وشرطية المطلقة ليست من شرطها ذلك فهو ان يكون مراده اشتراط
 الصلوة بهما في الجملة وان كان بعد الوقت فيكون غمرة بطلان الصلوة
 لو لم يأت بهما مطلقا وان كان بعد انقضاء الوقت ويكون انما ايضا
 لو تعد الايمال في الوقت على القول بالفورية فيها ونقل شارح الجعفرية
 من اكثر الاصحاب عدم الفورية لاصالة البراء نعم في الكفاية كجواب المبادرة
 اليها قبل فعل المنا في عند الاصحاب سيما في تمام الكلام فيها في الفسط
 الخامس ثم وما استظهره علامته الماتن رحمه الله من عدم الاعتبارية
 الاداء والقضاء هو كذلك بل الاوجه ما ذكره بعض علماء الاصحاب في
 الرسالة المذكورة بعد قوله ولا بد في الاجزاء المنية من النية فينوي اصلي
 الصلوة للنية او التشهد لتشهد المنى او سجدة السجدة المنية في فرض
 الظاهر مثلاً اداء لوجوب قربته الى الله حيث قال ولو اقتصر على القربة وتعبان
 الجزاء كفي وكذا في سجدة السهو فينوي السجدة السهو عن سهوت به في
 الظاهر مثلاً اداء لوجوبها قربته الى الله ولو نوى سجدة سجدتي السهو قربته
 الى الله كفي انتهى ما افاده رحمه الله نعم جعل الشبهة الثانية في المقام
 عليه في شرح الالفية وجوب التعرض للاداء والقضاء في النية بالنسبة
 الى الاجزاء المنية موضع وفاق ونحن لا نعلم مع انه في صلوة الاصل

على كل حال في غير ذلك

على النظر كما شرعناه في كتابنا **سنة البدية في شرح المعجزة** فكيف هنا ولعله
 من على القول بوجوبه في الصلوة كما يظهر من تعليله لانها جزء من الصلوة
 الواجب فيها ذلك وعليه ايضا فالتعليل عليل ومقتضى اصالة البراءة
 نفي الوجوب **ثم قال** **طاب ثراه** وان شك في فعل وكان
 وقتا باقيا ونس تداركه حتى خرج وقتا ان كان ركنا فلا حوط ان يعيد
 الصلوة بعد الاتمام وان كان فعلا تدارك بعد الصلوة فلا حوط
 ان يتدارك وان كان موجبا بسجدة السهو ياتي بها **ويقول**
الناقل اما في الصورة الاولى فوجه الاحتياط بالاعادة هو ان الفعل
 المشكوك فيه كتمل ان لا يكون آتيا به في الواقع مع ان الاصل ايضا
 ذلك فع السهو عن تداركه في محله يكون في قوة الترك وحيث كان ركنا
 يكون الصلوة باطلة بعد كون الترك فيه مبطلا مطلقا وايضا كان واجبا
 عليه كسب الظاهر الا يتبين به في محله وان كان بسبب عرض شك فيه حتى
 تجاوز المحل وح لو كان ركنا صدق عليه ترك الركن المبطل في الصلوة
 عمدا وسهوا واما وجه الاتمام فهو العمومات المقتضية للصحة وعدم البطلان
 العمل واستصحاب الصحة والشك في المبطل والاصل عدم كونه مبطلا
 يمكن ان يجاب عن الاول بان القدر المسموع هو ان ترك الركن مبطل
 لا احتمال تركه واحدهما غير الاخر وعن الثاني بان المتبادر من ترك الركن
 انما هو غير هذه الصورة فالصحة وعدم الحجة الى الاعادة هي الاوجه في
 ظاهر النظر وبهذا الوجه يمكن ترجيح الصحة وعدم الحجة الى التدارك ولا
 السجدة السهو في الصور الاخرة ولعل هذا الذي رجحه اكثر مناسبة واثبت

ملاحظة بالنسبة الى

هذا هو الوجه في صحة الاعادة في ترك الركن
 في الصلاة في غير هذه الصور
 في ترك الركن في الصلاة في غير هذه الصور
 في ترك الركن في الصلاة في غير هذه الصور

ملاحظة بالنسبة الى اصولنا الواردة في رفع النسب وادارة البسوة عدم
 ارادة العسر وعدم السهو في السهو وطريق الاحتياط في العمل هو ما في
 العبارة **ثم قال** **طاب ثراه** ولو شك في فعل كان وقتا باقيا ولزمه الايتان
 به ثم شك هل فعلته ام لا فلا يظهر انه يلزم له الايتان به ان كان الوقت
 باقيا وان اعاد الصلوة ايضا لم يبعد ان يكون احوط **ويقول الناقل**
 اما وجه الاحتياط فلا يلزم عليه الايتان بالفعل وكون احتمال الايتان مقفلا
 عنه غير ثابت ومقتضى الاصل عدمه وايضا حكم الوجوب مستوجب ثبوت
 المبرر وهو غير ثابت ولا سيما مع ظاهر الاطلاق او العموم في تدارك المشكوك
 فيه في المحل الشامل لهذه الصورة وغيرها بظاهر اللفظ واما وجه العدم بعد الا
 حوطية فلا تشرح شك في الشك فلو عمن نفي الحكم فيه لقوله ليس على السهو
 سهوا براءة الشك والاعم يشمل مثل هذه الصورة فيعلم ان يشملها
 الا ان اثبات الظهور مشكل ومطلق الاحتمال غير كاف في العمل ما لم يكن راجحا
 الا ان الايتان بمقتضى الاحتمال ولو كان مرجوحا في الاحتياط في العمل
 مما لا مضايقة فيه وتوضح الكلام في الرواية سيأتي ان شاء الله **ثم قال**

طاب ثراه السادس لو شك في صلوة الاحتياط او سجدتي السهو
 او الالفعال المنسبة بعد الصلوة هل فعلتها ام لا فلا يظهر انه يجب عليه
 الايتان بها **ويقول الناقل** الكلام في هذه المسئلة نظير ما في

المسئلة الاولى احرفا كجرف فلا حاجة الى الاعادة **ثم قال** **طاب**
ثراه ولو شك في ركعات صلوة الاحتياط او في افعالها او في سجدة
 السهو او في افعالها او في اجزاء افعال تدارك فالمشهور بيننا
 في هذه المسئلة انما هو ان السهو في ركعات صلوة الاحتياط او في افعالها او في سجدة
 السهو او في افعالها او في اجزاء افعال تدارك فالمشهور بيننا

هذا هو الوجه في صحة الاعادة في ترك الركن
 في الصلاة في غير هذه الصور
 في ترك الركن في الصلاة في غير هذه الصور
 في ترك الركن في الصلاة في غير هذه الصور

العلماء انه لا يلتفت بذلك الشك وبينه على الطرف الصحيح مثل ان يشك
 في ركعة الصلوة الاحتياط هل فعلت ركعة او ركعتين بينه على الركعتين و
 لو شك بين الاثنين والثلاث بينه على الاثنين الصحيح وان شك في الركعة
 او السجود وكان وقتها باقيا لا يتدارك وان شك في سجدة السهو بين السجدة
 الواحدة والسجدة بيني وبينى على السجدة بين وان شك بين السجدة والثلاث
 بينى على السجدة وان اجماعا كان محله باقيا واعاد الفضا كان محوط **ويقول**
الناقل مستند قول المشهور مضافا الى تغليطات اجبر منها انه لو تدارك
 امكن ان يسهوا ثانيا ولا تخلص من ورطته السهو ومنها ان ذلك خرج من مقتضى
 اعتباره ومنها انه شرع لزاله حكم السهو فلا يكون سببا لزيادة وهو ما في
 الحسن كالحق من حنف بن الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام ولا على السهو
 الا ان في الرواية اجمالا والصورة المحتملة ثمانية لاحتمال كون المراء بالسهو
 في المقامين معناه المعروف خاصته او الشك او الاول في الاول والثاني
 في الثاني او بالعكس وعلى التقديرين بتقدير الموجب وعدمه وقال سبنا
 دام ظله في شرحه الصغير واكثر ما خالف للاصل والمحقق من ان لا حكم
 للشك في نفس الشك او في موجب بالفتح اما الاول فللاصل واما الثاني
 فلظهور الاجماع على ارادة من النص فيخرج به عن مقتضى الاصل وقال
 الفاضل في التحرير لا حكم للسهو في السهو اي في موجب وقيل في وقوعه وعند
 في المشي ومعنى قول الفقهاء لا سهو في السهو اي لا حكم للسهو في
 الاحتياط الذي يوجب السهو كمن شك بين الاثنين والا ربع فانه
 يصلي ركعتين احتياط فلوسه لم يدر صلى واحدة او اثنين لم يلتفت

الى ذلك في نسخة

الى ذلك وقيل معناه اي من سهى فلم يدر سهى ام لا لم يعتد به ولا يجب عليه
 نسخ والا اول واقرب دعم التنقيح له تفسيره ان الاول ان يشك في الركعة
 الشك كالا احتياط وسجود السهو الثاني ان يشك هل شك ام لا وكلاهما لا
 حكم له ويبنى في الاول على الاكثر لانه فرضه وقال سبنا دام ظله في الرباين وهو
 شره الكبر ونقلهما في امثال ذلك حجة وعليه فلا يمكن ارادة السهو بالمعنى
 المعروف مطم لما وعليه فيندفع اكثر وجوه الاجمال ويبقى من حيث الاضلال
 بين التفسيرين ولا ريب في مطابقة الثاني لمقتضى الاصل فلا يحتاج الى النص
 اكره على تقدير وضوح دلالة على ما يباينة وانما اخرج اليه انما هو الاول
 لمخالفته الاصل الدال على لزوم تفصيل الما مؤرب على وجهه ولا يتم الامع عدم
 الشك مضافا الى اطلاق ما دل على لزوم تدارك المشكوك مع بقاء
 المحل فتم وصحت ان النص يقتله والثاني لا يمكن التمسك به لاجابة الا
 ان يرجح ارادة باخبار الفاضل المتكونه مراد الفقهاء مع ظهوره من كلامهم
 واستدلهم بالنص على انه لا سهو في سهو بناء على ان ظاهره اثبات
 حكم مخالف للاصل لا موافقه وليس الا على تقدير التفسير الاول اشئ
 كلامه دام ظله وفي منعه امكان ارادة السهو بالمعنى المعروف مطلقا تامل
 وربما يفرح بتفسير اخر ايضا في كلامهم وهو المعنى الثاني للسهو بمعنى
 والشك معا ومن ذلك ما اخبر به ابن فهد في المذهب حيث قال
 وفر على انحاء الاول انه يسهوا في السهو فيقول لا ادرى سهوت
 ام لا الثاني ان يسهوا فيما اوجبه السهو كما لو شك هل ان السجدة من سجدة
 السهو او سهى في شئ من افعالها الثالث اجزاء على عمومته الى ما وجب

ببب السهو والشك سواء كان سجودا وغيره كالاحتياط بان يشك
في عدده فانه يبني على وقوع ما شك فيه اما لو ترك شيئا من افعال السجدة
منه او شهد فانه يقيضه بعد التسليم ولا يسجد عنه وكذا لو تلا في السجدة
المنسية فكشك في شيء من افعالها فانه يبني على وقوعه ولو سها عن بعضها
او عن بعض الاعضاء لم يسجد للسهو عنه اما لو يتقن ترك ركن من الاحتياط
فلا قرب البطلان انتهى كلام شيخ ابنه فمدك وهذا التفسير الاخير هو
الاقرب بالنظر حملا للسهو المنفي على المعنى الاعم الشامل للشك ولم
بالمعنى الاخص لكونه اقرب المجازين الى الحقيقة المتعذرة وكلام الفاضل
ليس نصا في نفي هذا المعنى بل الظان ذكره الاحتياط انما هو على سبيل المثال
ولا فرق عنده بين الاحتياط وكسجدة السهو وفي سجدة السهو في ما
اوجبه الشك او السهو وكذا اقتصار التنقيح على ما اوجبه الشك من الا
حيطات وسجود السهو والا يلزم ان يقول بالفرق بين سجود السهو الموجب
من الشك والموجب من السهو ولا اظن احدا يقول بذلك وفي مجمع
البحرين وفي الحديث لا سهو في السهو اي لا تعيد في السهو اذا وقع في
موجب السهو يفتح الجيم يعني في صلوة الاحتياط والسجدة السهو
الاجزاء المنسية المقضية فين على الصحيح كما في النافله والعجب فمسيئا
وام ظله مع قبول الحمل على المعنى الاعم في مسئلة كثير السهو بما اشترى
اليه من التقريب اغماره عنه مسندا والى هذا ينظر ما جعله في كثر غير
بعيد في الجواب عما اورده من المناقشة حيث قال ويكفي المناقشة
في احكام بالبناء على وقوع فعل المشكوك فيه اذا كان في محله لعدم

۱۳۴۵

طرحته الرواية في ذلك واصالة عدم فعل ما يتعلق به الشك وان كان
المعير الى ما ذكره غير بعيد فلا يبعد حمل السهو على ما يتناول الشك يكون
سبباً فيه ولان الظاهر ان المراد بالسهو المتعلق بالاعمال والمأمور الشك
وقد ظهر من هذا وجه الاحتياط به علامة الماتاق قدس الله روحه وفي كلام
الدروس ما يؤذن بدعوى ظهور الاجماع في حكم الاحتياط حيث قال بعد
الحكم بعدم الحكم للسهو في السهو كاشك في اثبات سجدة السهو في عهد
او بعض افعالها فينبى على فعل ما شك فيه اما الشك في عهد والاحتياط ١ و٢
افعله فقط المذهب عدم الالتفات **ثم قال طاب ثراه**
وان يتقن انه حصل له شك في الصلوة موجب لصلوة الاحتياط وشك
بما كان شكاً بين الثلث والاربع او الاثنين والاربع قالوا يصلي ركعتين قائماً
وركعتين جالساً **ويقول الناقل** وذلك لاشتغال الذم بيقيناً و
عدم يقين البراءة بدونها جميعاً وكذلك لو علم اخفاء السهو في امرين
على العدل مما يتدرك كالسجدة والتشمة فيأتي بهما معاً ولا يسجد
للسهو لو كان في الاحتياط على ما تقدم من الكلام فيه بخلاف صلوة الا
صل ولو علم اخفاه فيها يبطل وما لا يبطل الا قرب عدم البطلان للشك
فيه واصالة الفحمة كما هو مستظهر لك واحتمال التقوى في المقاصد وغير
البيان استقر به ايضاً ولو يتقن الشك او السهو الموجب للاحتياط
او السهو او التلا في شك هل فعل موجب ام لا واجب عليه فعلم
لاصالة عدمه ولا يلتفت فيما اذا تحقق وقوع السهو وشك في
ان الواقع هل له حكم ام لا لعدم علمه بعينه وكذا لو كان سهوه واجباً

بين امرين يتيقن احدهما لا بعينه احدهما بوجوب حكمي مخصوصا والاخر لا
 شيئا فانه في معنى الشك في الحصول لاصالة البراءة **ثم قال**
طاب ثراه ويستفاد من حديث معتبر جدا بانها حصلت لاحد شك من
 للعادة في الصلوة وحصل له في الاعادة ايضا مثل هذا الشك لا اعتبار
 به ولم يقبل به اكثر العلماء وان اتم صلوة كذلك واعاد ايضا كان احوط
ويقول الناقل والحديث الذي اشار اليه هو حديث الحنفى المذكور
 وفيه ايضا ولا على الاعادة واعادة وفي ك قال في الذكرى ويظهر من قوله
 في حصة حفص بن البختري ولا على الاعادة واعادة ان السهو يكثر بالثانية
 الا ان يترك في موضع وجوب الاعادة وهو كذلك الا انه لا اعلم بمقتضاها
 قايلا اشهر ما في ك واحكم بعدم الاعادة اعم من حصول الكثرة وعدم
 حصولها ولا دلالة للعام على الخاص بهذا المعنى والتوجيه بورد ومورد
 الغالب هو كثر الشك لانه الذي يحصل له الشك بعد الاعادة ايضا
 غالباً دون غيره فنفي الاعادة انما هو لكثرة غير موجبه ايضا في بانها في
 ك السهو على من سهى في سهو الذي تضمنه الرواية ايضا مع ان دعوى
 الغلبة لا يخفى عن منافق وكيف كان فيؤيد العمل بها قوله لا تقودوا
 خبيث من انفسكم نقض الصلوة فتطمعوه فان الشيطان خبيث مقاد
 لما عود وجعل العمل بها في الرياض غير بعيد لمحبتهما وظهور دلالتها و
 اعتنائها بما يغريها وعدم القطع بشذوذها وان لم يظهر قايلا صريح
 بها فان ذلك لا يستلزم الاجماع على خلافها ولكن الاحتياط
 بالاعادة الى ان يحصل مزيل حكم الشك وهو جيد وجيه كما ترى

وازيد في بيان معنى ك
 يشهد ان الشك اعتبار بداره
 فاقبل الشك اعتبار بداره
 كذا واعادة في ك

ثم قال طاب ثراه

ثم قال طاب ثراه السابع ان يتيقن انه سهى في الصلوة
 ولا يعلم سكوته كان في السجدة الواحدة او في الثلثة الاحوط ان
 ياتي بها معاد بسجدة حتى السهو وان لا يعلم انه كان الركوع او السجدة
 الواحدة الاحوط ان ياتي بالسجدة الواحدة مع سجدة السهو ويجوز الصلوة
 ايضا **ويقول الناقل** قد سلفنا الاشارة الى المسئلة الاولى
 والوجه فيها والتعبر في العبارة بالا حوطيه مؤتمر شابة خلا فيهما عند
 والمسئلة الثانية مغيرة لما عنوانه سابقا من كون سكوته منسحقا فيها
 يبطل وما لا يبطل ورجح الصحة فيه وفاقا للشريطين ارمو في مثل ما اذا
 اعلم السهو في الركوع في الجملة وشك ان السهو عنه هل كان نفس الركوع
 او واجب من واجباته او كان شكه دايرا بين الركوع والقراءة مثلا وكذا
 ذلك وان امكن اذ خالها في العنوان السابق ايضا بان يؤخذ مالا
 يبطل اعم مما يوجب التلافي وكونه ومما لا يوجب شيئا فلا بد من التفصيل
 ويكفي فرض الحكم على وجوه عقلا البطلان والصحة من دون وجوب
 شيء احراز الصحة مع وجوب العمل بمقتضى السهو عن السجدة الواحدة
 وكل يمكن فيه المناقشة اما الاول فلا صالة الصحة والشك في
 البطلان واما الثاني فلدوران الامر بين المبطل والموجب للشيء فنفي
 البطلان والوجوب خلافا ما عليه القطع في الواقع واما الثالث
 فلان هذا حكم السهو عن السجدة الواحدة لا الشك فيها و
 انك حكم التارك في المحل وعدم الالتفات مع خروج المحل
 ولا ريب انه شك ح في ترك السجدة وكيف كان فلا احتياط

وهو ان السهو في الركوع
 وهو ان السهو في الركوع
 وهو ان السهو في الركوع
 وهو ان السهو في الركوع

نفي الرابع فكل العلة على يقينه ولا يتم الا على القول بالانفراد ان قيل هذا
انما هو بالنسبة الى هذا البعض من المؤمنين وكون الشك منهم بين الثلث
والاربع فابن الوجه للانفراد مطلقا والعلة بمقتضى الشك الذي كان لكل
قلنا لعله لا يجمع بسبب عدم القول بالفرق بين المؤمنين والله العالم
نعم لو شك الامام وبعض المؤمنين وحفظ بعضهم رجوع الامام الى الحافظين و
ان يكون اليه سواء اتحد الحافظ والشاك او تعدوا او بالتفريق كما ينبغي
تحقيق البحث عن قريب في الزيل انتم تعلم اذا عرفت هذا كله فاعلم انه قال
في ك واعلم ان مقتضى قول المص ولا شك على الامام اذا حفظ عليه من
خلفه انه يعتبر حفظ الجميع فلو اختلفوا لم يجز التعويل على احدهم بل يرجع الى
احكام الشك وهو غير بعيد لعدم الوثوق بجزءهم مع الاختلاف ولو حصل
الظن بقول احدهم فاصفة اجماعا لئلا يكون في موضع يسوغ فيه التعويل على
الظن اشئ وما شئنا اليه من شك بعض المؤمنين وحفظ البعض منزلة بين
المنزلتين من حفظ الجميع واختلافهم ويدل عليه ظاهر قوله ليس على الامام
سهر ولا على من خلف الامام سهر مخرج ما خرج بل مقتضى كلامه في تعليقه الاية
احتمال البطلان في مطلق صورت انما راعى المشترك بين الامام والمؤمن حيث
قال وان لم يجمعها رابط بعض الانفراد كما لو شك احدهما بين الاثنين والثلث والآخر
بين الاربع والخص مع احتمال البطلان ان معنى المفارقة اشئ وهذه الصورة
غير منفردة بالذكر في كلام علامته الا ان القسمته غير حاصلة لاقسام الا ان يكون
مراد في الشك الاخير من القسم الثالث وفيه تعسف ولكنه كيف كان حكمها حكم
الشك المذكور من القسم الثالث ظاهر واد احتمال البطلان الذي ذكره صاحب

في التعليق بعد بيان

في التعليق بعد بل قال بعض ائمة المحققين في حواشي الاية ايضا عن قول
المص والشك من الامام مع حفظ المؤمنين وبالعكس ولا يبعد الاعتقاد عليه لقوله
عليه السلام في حقه حفظ ليس على الامام سهر ولا على من خلف الامام سهر وكان مقتضى
مرسله يونس عنه عليه السلام ان هذا انما هو مع عدم اختلاف المؤمنين وهو غير بعيد
والا حوط الا انما ثم الا عادة مطلقا الا ان يكون المؤمنين بحيث يحصل العلم ب
هم او في معناه اقول والاحتياط بالعادة مطلقا حتى مع عدم اختلاف
المؤمنين كما هو مقتضى كلام هذا المفسر من اعراب الاحتياط واشترط عدم خلا
المؤمنين في اجماع غير مستنكر ولكن الوجه لا على كل يقينه والامام بشكته مثل ان
يكون هو شك بين الاثنين والاربع وكان بعض المؤمنين جازما بالاشئ و
بعضهم بالثلث فالجائز من الاثنين يتبين على الاثنين والثلث على الثلث
ويعمل الامام بمقتضى شك الا ان يحصل له الظن بقول احدي الطائفتين لا
كثرة وكثرة فالعمل على الظن ولا ينافيه ما في المرسل من الاعادة والاخذ بال
الجزم كما لا يخفى وعمومات عدم اعاد الصلوة الاخر خمسة وعدم اعادة الفقة
للصلوة وعدم البطلان العمل واستصحاب الصحة جارية فيه الا في صورت
كون التكليف الاعادة مثل كون شك الامام قبل اكمال السجدة في الفرض
المذكور فعليه الاعادة وكون المؤمنين لاخذهم بجزءهم نعم اشترط عدم اختلافهم
بمعنى اعم من ذلك بحيث يشمل صورت حفظ بعضهم وشك بعض الآخر
مع الامام غير مسلم والاظهر خلافه كما اشئنا اليه قال في الرياض وفيه نظر بل ظاهر
المرسل المتقدم اعتبار اتفاق المؤمنين سيما على النسخة المبدل فيها الاية
بالاتفاق ولا يفرق لارسال بعد الانجاء بالاصل وعلى الوجهين وهو ظاهر

بنا وفيه بيع وغيره من الاصحاب وصرح بعضهم ولعله الاقوى ولا ينافيه
 اطلاق ما عدل الرسل بانه لا سمو على الامام لعدم انفراده بكلم التبادر الى
 كونه المقام ولو حصل الظن بقول الذكور منهم اجماعا لاعتباره لذلك في موضع
 يسوغ فيه العمل على الظن اشبه ما افاد في جميع نظر لمنع حجته المرسل في نفسه
 عند الاكثر ومنع ظن موثوره في ما ادعى بمعارضته باقوى منه سندا وعدا ولا
 لان الدلالة فيه انما هي بظاهر المفهوم وفي معارضته بالمنطوق كالاصحح بل
 الصريحين وغيرهما مما قصتم وبدل النسخة لا حجته فيه ما لم يثبت والاعتبار بالا
 ليس له محصل عندي اذ لو كان المراد به العمل بالاصل وهو الوجه مع عدم دليل
 على خلافه فهو ككك كان الجبرام لم يكن وان كان المراد بصيرورة الجبر حجة
 وضرورية الاصل عن الحجية فهو مجازفة ركبته غير محصل لمنع زايده المرام وان
 كان المراد بصيرورة الجبر الضعيف حجة عليه وكون الاصل ايضا حجة في
 نفسه فهو المضادة والتحكم والعمل الاصحاب غير ظاهر وظاهر المحقق
 في الكتابين وغيره غير كاف ان كان المراد بعض من هو غيره وان كان المراد
 جميع من هو غيره فيرجع الى الدعوى الاولى وهي غير ظاهرة وصرح بعضهم
 بحجته فيه ومعارضه بصرح بعض اخر منهم على خلافه مع انه ان كان المراد
 مثل ما في المفاتيح اذا اختلف المأمونون لم يجز التعويل على احد هم
 الا اذا افاد الظن وكان في موضع يسوغ التعويل عليه بغير ظاهر في الله
 فضلا عن الصراحة كما تقدم مني تصويره في المقام وفي المسالك في
 بيان قول مصنف الحق ومقتضى العبارة اشتراط حفظ جميع من خلفه
 لا يتانه بمن المصنف للعموم وهو غير شرط مع عدم الاختلاف كما لو حفظ

بعض المأمونين

بعض المأمونين وشك الباقيون شك الامام فانه يرجع الى الحافظ ويرجع
 ان شك منهم اليه وقال في المقاصد العلية ولو اشتراك شك بين الامام
 وبعض المأمونين يرجع الامام الى الحافظ منهم ويرجع ان شك الى الامام لا الى
 شك وان كان المرجع واحدا وبهذا جزم في روضة ابيهم وكذا بعض شيوخ هذا
 العصر وهو شيخ احمد بن زيني الدين الاحمسي في مختصر الرسالة الجديدة بقوله ولو
 شك الامام وبعض المأمونين وحفظ بعضهم يرجع الامام الى الحافظين وان
 الى امامهم اشبه وليس ما عدل المرسل بانه لا سمو على الامام بطلاق لقوله عليه
 ليس على الامام سموه ولا على من خلفه الامام سمي بل هو عموم لغوى للكون
 النكرة في سياق النفي للعموم لغته وعرفا فهو الوجه فيما لم يخرج باجماع او نص قابل
 للتفصيل ثم قال **باب ثمة** العاشر للمشهور بين العلماء انه ان
 فعل الامام موجب سجدة السهو ولم يفعلها المأمون فالمشهور بين العلماء انه
 يجب السجدة على الامام وليكفي على المأمون وتعال بعض العلماء يجب على المأمون
 ايضا والعمل على هذا القول احوط وان كان الاول اقوى وان كان الامر بما
 العكس وهو ان يفعل المأمون موجب سجدة السهو ولا يفعل الامام لا شك
 في هذا انه لا يجب على الامام شيء ولا اشهد ان المأمون يعمل بكل شيء ويأتى به
 السجدة السهو وقال جمع من العلماء لا تلزم على المأمون ايضا والظاهر الا
 حوط الاول وان سموا معا لا شك ان كليهما يعلمان بمقتضى السهو
 ويقول **النافل** قول الخالف للمشهور في الصورة الاولى هو
 الحق عن الشيخ في ط بقوله كوسمى الامام وجب عليه سجدة السهو ويجب على
 المأمون اتباعه في ذلك فان كان المأمون ذكرا ذكر الامام وينبذ عليه وجب

بعض المأمونين
 ان شك منهم اليه
 ويرجع الامام الى الحافظ
 ويرجع ان شك الى الامام
 لا الى الحافظين
 وان شك الامام وبعض المأمونين
 وحفظ بعضهم يرجع الامام
 الى الحافظين وان الى امامهم
 اشبه وليس ما عدل المرسل
 بانه لا سمو على الامام
 بطلاق لقوله عليه ليس على
 الامام سموه ولا على من
 خلفه الامام سمي بل هو
 عموم لغوى للكون النكرة
 في سياق النفي للعموم
 لغته وعرفا فهو الوجه
 فيما لم يخرج باجماع او
 نص قابل للتفصيل ثم قال
 باب ثمة العاشر للمشهور
 بين العلماء انه ان فعل
 الامام موجب سجدة السهو
 ولم يفعلها المأمون فالمشهور
 بين العلماء انه يجب السجدة
 على الامام وليكفي على
 المأمون وتعال بعض العلماء
 يجب على المأمون ايضا
 والعمل على هذا القول احوط
 وان كان الاول اقوى وان
 كان الامر بما العكس وهو
 ان يفعل المأمون موجب
 سجدة السهو ولا يفعل
 الامام لا شك في هذا
 انه لا يجب على الامام
 شيء ولا اشهد ان
 المأمون يعمل بكل
 شيء ويأتى به
 السجدة السهو
 وقال جمع من
 العلماء لا تلزم
 على المأمون
 ايضا والظاهر
 الا حوط الاول
 وان سموا معا
 لا شك ان كليهما
 يعلمان بمقتضى
 السهو ويقول
 النافل قول
 الخالف للمشهور
 في الصورة
 الاولى هو الحق
 عن الشيخ في ط
 بقوله كوسمى
 الامام وجب عليه
 سجدة السهو
 ويجب على المأمون
 اتباعه في ذلك
 فان كان المأمون
 ذكرا ذكر الامام
 وينبذ عليه وجب

على الامام الرجوع اليه وان لم يذكر كان الامام سجدة السهو ويجب على المأموم
 ايضا اتباعه في ذلك وقد قيل انه لا يجب لانه متيقن واحتج له في لف بانه
 الامام متبوع ويجب على المأموم اتباعه بقوله عليه السلام ان جعل الامام اما
 ليتبعوه واجاب بانه متبوع في افعال الصلوة اما في غير ذلك فلا يلزم ان يس
 من افعال الصلوة فلا يجب على المأموم اتباعه واستدل بان مقتضى سقوط
 ثابت والمانع مفعول والمعارض الموجود لا يصلح ان يكون معارضا فيثبت
 السقوط اما مقتضى فالبرادة الاصلية واما اشفاء المانع فلا ان المانع للمقتضى
 عن اقتضاء السقوط انما هو السهو وهو منتف عن الامام لان التقدير ان ذكر
 اما كون المعارض الموجود لا يصلح ان يكون معارضا فلان السهو الامام
 لا يقتضي اجاب شي على غيره لا اختصاص المقتضى للوجوب وليس مقتضى الحكم
 لتقليف زيد بما ليس بوجبه عمر ووالقول الخالف للاشهر حكى عن الشيخ
 في ف وتابع جماعته وهو هذا اذا سلم خلف من يقتضيه يحمل الامام عنه
 سهوه وكان وجوده كعدمه وبه قال جميع الفقهاء وروى ذلك عن ابن
 عباس قال استحق فيه اجماع الامام عليه حكى عن كل الشامي انه قال ان قام
 مع قعود امامه سجد للسهو وليتنا الاجماع وقول كل لا يعتد به لانه
 مجموع ثم انه مع ذلك قد افترض احتج له في لف بقوله عليه السلام ليس على
 الامام سهو ولا على من خلف الامام سهو وبالاجماع المتقدم ويدل عليه
 ايضا ما تقدم ذكره من انه موثق عار وليس عليه اذا سلم خلف الامام
 سجدة السهو ولكن يعارضها مضافا الى الاصول والعومات خصوص
 ما في الصحيح عن الرجل يتكلم في الصلوة بقول اقبوا صنفكم قال يتم

صلوة في سجدة

صلوة ثم يسجدتين السهو والظاهر كونه مأمونا وما في خبر من مال القصاب
 قال قلت لا يجزئ عبادته عليه السلام في الصلوة وانا خلف الامام فقال
 اذا سلم فاسجد سجدة واحدة ولا تسجد وقال في لف با على الشك في الجواب عنه
 بقوله والجواب عن الحديث والاجماع انهما محمولان على الشك مع حفظ الام
 اما على فعل الموجب للسجدتين مع العلم فلا وقد ادعى اكثر المطالب المذكورة في
 المقام شهيد في الدروس باقصر عبارة بقوله والا حوط متابعه للمأموم
 امامه فيها لو خلا عن السبب وجوبها عليه وان خلا الامام عن السبب وفي
 الخلاف يحمل الامام السهو المأموم اجماعا وفي المختلف ان كان ثلثا جاعلا بين
 خبري من مال بوجوبها على المأموم وحقق لعدم اشترى وافق الخلاف في المقام
 العلمية فلا له عن الذكر والبيان ملتزما لوجوب التلذ في ثلثي مع
 السجدة بقوله نعم لو ترك ما يتلذ مع السجدة وسجد وجب على المأموم
 تلافيها دون السجود والتزم في الروضة ايضا وهو كك وان لم نقل بوجوب
 السجود ايضا مع ان الاشهر الاظهر الا حوط وجوب ايضا كما به عليه علامة المان
 قدس سره ووضحا الوجه فيه **ثم قال** **طاب ثراه** الى دى عشرين
 شك احد في الصلوة سواء كان في الركعات او في الافعال ان اخبر اخر عن
 ليس بامام ولا امام باحد طرفي شك مثل ان يشك بين الثلث والرابع واخر
 لا يصلي يقول له ما فعلت كان ثلاثا فان حصل له ظن من قوله يعني عليه وان
 كان فاسقا او طفلا وان لا يحصل عمل حكمه وان كان الخبر عادلا على الاقوى
ويقول الناقل وذلك انما هو لعدم ثبوت الدلالة على التعبد
 في الصلوة بالخبر من حيث انه خبر سواء كان الخبر عادلا ام لا وثبوت الدلالة

بانه اذا سلم فاسجد سجدة واحدة ولا تسجد وقال في لف با على الشك في الجواب عنه
 بقوله والجواب عن الحديث والاجماع انهما محمولان على الشك مع حفظ الام
 اما على فعل الموجب للسجدتين مع العلم فلا وقد ادعى اكثر المطالب المذكورة في
 المقام شهيد في الدروس باقصر عبارة بقوله والا حوط متابعه للمأموم
 امامه فيها لو خلا عن السبب وجوبها عليه وان خلا الامام عن السبب وفي
 الخلاف يحمل الامام السهو المأموم اجماعا وفي المختلف ان كان ثلثا جاعلا بين
 خبري من مال بوجوبها على المأموم وحقق لعدم اشترى وافق الخلاف في المقام
 العلمية فلا له عن الذكر والبيان ملتزما لوجوب التلذ في ثلثي مع
 السجدة بقوله نعم لو ترك ما يتلذ مع السجدة وسجد وجب على المأموم
 تلافيها دون السجود والتزم في الروضة ايضا وهو كك وان لم نقل بوجوب
 السجود ايضا مع ان الاشهر الاظهر الا حوط وجوب ايضا كما به عليه علامة المان
 قدس سره ووضحا الوجه فيه **ثم قال** **طاب ثراه** الى دى عشرين
 شك احد في الصلوة سواء كان في الركعات او في الافعال ان اخبر اخر عن
 ليس بامام ولا امام باحد طرفي شك مثل ان يشك بين الثلث والرابع واخر
 لا يصلي يقول له ما فعلت كان ثلاثا فان حصل له ظن من قوله يعني عليه وان
 كان فاسقا او طفلا وان لا يحصل عمل حكمه وان كان الخبر عادلا على الاقوى
ويقول الناقل وذلك انما هو لعدم ثبوت الدلالة على التعبد
 في الصلوة بالخبر من حيث انه خبر سواء كان الخبر عادلا ام لا وثبوت الدلالة

على التعبد بالظن من حيث انه ظن سواء كان عليه الاخبار او غيره من العباد
 وغيره والكلام في اعتبار الظن في الصلوة ما تقدم في محله وفي شرح الجعفر
 وهل ينبغي الحكم الى غيرهما يعني الامام والاموم لو حفظ الثقة قال العلامة
 نعم ان اقا والظن والا فلا وقال المصنف لا يقتصر على موضع النص اقول
 وبهذا يؤذن ايضا اطلاق مصنفه المذكور في الحق الثاني في رحمه الله في شرح
 الايضه وهل يجوز الاخلاص الى الاجنبى خصوصاً اذا كان عدلاً فيه تردود
 الاول في عدم وقال ولده الحق في شرح له على الايضه وهل يجوز الاخلاص الى
 الاجنبى فيه نظر والا فرب القبول لا فائدة قوله ظناً ويجب الرجوع الى
 الظن لتعسر العلم والتأدية بالاطلاقين كما في قوله وقوله ولده للحق في غير
 جند في البين بل التفصيل بافاده الظن وعدمها كما في كلام علامته الماتن
 كما عن العلامة هو الجيد كما نص عليه غيره واحد من المتأخرين كما في الروضة والمقا
 والمالك والدارك والكفاية والرياض ومختصر الرسالة الحيدية ثم
قال طاب ثراه الثاني ان شك في النافلة في عدد الركعات
 يكون محملاً ان يبنى على الأقل او يبنى على الأكثر والاحوط الافضل ان
 يبنى على الأقل وان وقع في النافلة امران وقع في الفريضة يكون موجباً
 للسجدة السهولة لا يلزم سجدة السهو **ويقول الناقل**
 جعل في الاما في من دين الامامية انه لا سهو في النافلة فمن سهر في النافلة
 فليبنى على ما شاء وانما السهو في الفريضة وفي الاستبصار بعد ذكر جملة
 من الاخبار الدالة على البناء والتمام في شك الاوليين ليس في شيء من
 هذه الاخبار ان الشك اذا وقع في الاولى والثانية من الفريضة والنوافل

هذا هو الوجه في اعتبار الظن في الصلوة
 وهو ان الظن لا يقتصر على موضع النص
 بل يعم على جميع ما في الصلوة
 من النوافل والفريضة
 والاحوط الافضل ان يبنى على الأقل
 في النافلة وفي الفريضة
 في شك الاوليين ليس في شيء من
 هذه الاخبار ان الشك اذا وقع في الاولى والثانية من الفريضة والنوافل

وإذا لم يكن هذا

وإذا لم يكن هذا في الخبر حملنا ما على النوافل لأن النوافل عندنا لا سهو فيها
 وبين المصلحة ان شاء على الأقل وان شاء على الأكثر والبناء على الأقل
 افضل وبمثل هذا صرح في التمهيد بسبب الفسوق وهو في دعوى الاجماع كما نقلنا
 عن الاما في وعن المعتمد في جواز البناء على الأكثر انه متفق عليه بين الاصحاب
 وفي الرياض تحفة في البناء على الأقل او الأكثر اجماعاً على الظن المصريح به في
 جملة من العباير مستفيضاً والامر بالبناء على الأقل في المرسل محمول على الأقل
 بلا خلاف في نظر رب الظاهر مرجع كونه مجمعا عليه وعلى ما به المتيقن والاصل
 في البناء على الأكثر بعد الاجماع الذي مر في السهو فيها في الفقه وغيره اقول
 والطحاوي ما رواه الكهين عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي اسحاق عن السهو
 في النافلة فقال ليس عليه شيء وروى ايضا في المرسل عن يونس ولأه النافلة سهو
 كما تقدم وقال وروى انه اذا سهر في النافلة بنى على الأقل ولعل الوجه في
 الاحتياط بالبناء على الأقل كما في عبارة المتن وغيره ومنه عبارة الشيخ في باب
 عند ذكر خبر في البناء على الركعة الوجه في هذا الخبر ان محله على النوافل لان حكمها
 ان يبنى على الأقل احتياطاً وكذا ما في الكفاية ولو شك في عدد النافلة فلا
 البناء على الأقل انما هو الاجماع على عدم كون زيادة الركن مبطللاً في النافلة ولا
 كان مقتضى الاحتياط كما في الفريضة البناء على الأكثر فيما اذا لم يكن الزيادة
 مبطللاً ثم الاعادة كسهو السجدين مع الشك في كونها من ركعة او ركعتين
 كما تقدم في محله ونظائره كثيرة ثم **قال طاب ثراه** وقال
 جمع من المتأخرين ان فرقاً بين النافلة والفريضة انما هو في هذا الشك وبين
 بظهر من الاحاديث المعتمدة وكلام قدماء العلماء فروقاً اظهره الاول ان

هذا هو الوجه في اعتبار الظن في الصلوة
 وهو ان الظن لا يقتصر على موضع النص
 بل يعم على جميع ما في الصلوة
 من النوافل والفريضة
 والاحوط الافضل ان يبنى على الأقل
 في النافلة وفي الفريضة
 في شك الاوليين ليس في شيء من
 هذه الاخبار ان الشك اذا وقع في الاولى والثانية من الفريضة والنوافل

بل قد يكون في النافلة
 في شك الاوليين ليس في شيء من
 هذه الاخبار ان الشك اذا وقع في الاولى والثانية من الفريضة والنوافل

زيادة الركن في النافله لا تجب البطلان كما ان في حديثين المعبرين عن النافله
عليه السلام منقول ان سئلي احد في النافله ولم يشهد وقام الى الركعت الثالثة
وتذكر بعد الركوع يدع الركوع ويجلس ويشهد ويسلم ويشرع في صلوة
بعدها **ويقول الناقل** ومن جملة هذا الجمع السيد صاحب كتاب
في حيث قال اعلم انه لا فرق في ما يل السهو والشك بين الفريضة والنافله
الا في الشك بين الاعداد فان الشك في الفريضة تبطل بذلك بخلاف
النافله وفي لزوم سجود السهو فان النافله لا تجوز فيها بفعل ما يؤجبه
في الفريضة اقول ودلالة السهو للمنفى على مدين الشك في جميعها بالجمع على
المعنى الا على ما تقدم ظاهر بل عمومته يشمل الشك في الافعال ايضا مطم ٥
اركانها كانت او غير ما قبل تجاوز محلها او بعده قال في الربا في خلافا للروى
وكف فخصه بالاعداد ولا وجه له بعد عموم اللفظ مع امكان استفاضة
الحكم فيها من الحكم بنفي الشك في العدد لطريق اولى فالعموم اقوى ان لم يكن
الاجماع مخالفا وهو بعد محتمل اذا عرفت هذا كله فاعلم ان الشيخ له قال في باب
ومن سئلي عن التشهد في النافله حتى يدخل في الركعة الثالثة ثم ذكر بعد ٥
الركوع فليكن الركوع ويقعد ويشهد ويسلم وليس كذلك في الفريضة
لان الفريضة اذا ذكر انه لم يشهد وقد ركع مضى في صلوة ثم يشهد بعد
التسليم ويسجد سجدة السهو ويستدل بها صاحب عبد الله الحلبي قال سألته
عن رجل سهر في ركعتين من النافله فلم يجلس بينهما حتى قام فركع في الثالثة
قال يدع ركعته ويجلس ويشهد ويسلم ثم يتأفف الصلوة بعد ويجز حسن
الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي الركعتين من الوتر يقول

ففي التشهد حتى يركع فيذكر وهو راكع قال يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم
ويتم قال قلت وليس قلت في الفريضة اذا ذكر بعد ما يركع مضى ثم سجدتين
بعد ما ينصرف وتشهد فيها قال ليس النافلة مثل الفريضة ونظر الى ان من
الدينين المعبرين الى هذين الحدين وبذلك صرح فتوى العلامة رة في الخبر حيث
قال لو سجد في النافلة بما يوجب السجدة في الفريضة لم يجب السجود ولو قام الى
الثالثة فيها فركع سائما سقط الركوع وتشهد وسلم ثم قال

طاب ثراه الثاني يظهر من كلام جمع ان ليس احد ركن في النافلة حتى يدخل في
ركن اخر يرجع وبأى ذلك الركن وبأى بالاعمال الذي بعده والذي لم يقولوا
بهذا القول في الفريضة حملوا احاديث على النافلة **ويقول الناقل**
ويؤذن عبارة التي بوجوه القابل بهذا القول في الفريضة وهو مقتضى كلام
الشيخ في الكتابين في الجمع بين الاخبار فرفع يك اذا كان النسيان في الركعتين
الاخيرتين وذكر وهو بعد في الصلوة فليعلق السجدة من الركعة التي لا ركوع فيها
وستدل بخبر محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجده لم
يركع فان استيقن فليعلق السجدة بين النسيان لا ركعة فيها فينبغي على صلوة على
التمام وان كان لم يستيقن الا بعد ما فرغ والفرغ فليقم فليصل ركعة و
سجدة بين ولا شيء عليه وصحح عيسى بن القاسم قال قلت ابا عبد الله ع
عن رجل ليس ركعة من صلوة حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع قال يقوم
فيركع ويسجد حتى يسوي ثم احتمل الحمل على النافلة شيخ اخر العاملي
في هداية الامة بقوله وروى انه ياتي بالركوع اذا نسيه ولا يعيد الصلوة وحمل
على النافلة وعلى نسيان مجموع الركعة ثم قال

طاب ثراه

چون آنکه از کلام جمیع فلاسفه میگوید
که اگر کسی را در ظاهر او سرش بر آید
و دیگر داخل شود بر سر او و او را بر آید
می آورد و او را بر آید و او را بر آید
و آنکه که باقی قول و فرقیه قابل نشود
اجاب است اصل برافه قطع اند
خس

الثالث ان السورة غير شرط في النافلة اتفاقا وفي النافلة مختلف فيها و
 كذا يجوز فعل النافلة في حال الاختيار جالساً و ماشياً و راكعاً و لا يجوز
 فعل الفريضة مع هذه الاحوال بلا ضرورة شرعية **ويقول النافلة**
 ويتوجه الاشكال فيما وقع التنقيص على سورة معينة او سورتك فيمنع النوافل
 و يستظهر التعيين في القواعد الجلية بعد هذا الاشكال بقوله ويشكل فيما نص فيه
 على سورة معينة كصلوة الاعراب و صلوة جعفر فان الظاهر فيمنعها ليقفوا
 الامتناع خصوصاً فيما نص على تعدد القراءة او السورة و هو مكلف و اما جواز
 الجلوس في النافلة اختياراً فممنوع المشي لا يعرف فيه مخالفاً بل عن المعبر و هو طابق
 العلماء و في كذا فكانت هالم يعتبر اختلاف ابن ادریس حيث منع من الجلوس
 في النافلة في غير الوتر و هو مخرج باطابق العلماء قبله و بعده و الاخبار
 الكثيرة اقول و من هذه الاخبار جزم محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل يكسل او يضعف فيصلي التطوع جالساً قال يضعف ركعتين
 و منها جزم بن زياد الصيقل و جعله في كذا صحيحاً و لكن في وجيزة
 المأثور عنه و ابن زياد الصيقل م قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا صلى
 الرجل جالساً و هو يستطيع القيام فليصنع و منها جزم محمد بن عثمان بن
 نظام اذا في سنده محمد بن الحسين عن الحسن بن علي و هو ابن علي بن الفضال الموقن
 و محمد الرازي عنه هو ابن جزي بن ابي الخطاب كما يظهر من المشتراكات قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام قد يشتبه على القيام في الصلوة فقال اذا اردت
 ان تدرك صلوة القائم فاقراء و انت جالساً فاذا بقي من السورة ايها
 فقم قائماً ما بقى و اركع و اسجد فذلك صلوة القائم و في جزم محمد بن سهل

بسم الله سورة و نافلة اتفاقاً
 ثبت و در فريضة مختلف فيها
 و جهين نافله و حال اختيار نشسته
 و در راه زقاني و سوره مستويان سرود
 فريضة را بنفوس شش شریعی باین
 راه و درگاه در حال
 را که خواند یا نوافله
 در حضور سوره و در نماز و فراه
 فیه نیز واجب است که استقبال
 و لیکن احوط استقبال است بیکراه
 اگر چه ظاهر عمل بر آنست
 که نافله را در غیر رکوع و راه رفتن نشسته
 یا ضرورت و در نماز مستحضر
 و ظاهر احوط و در واجب استقبال
 قبله است در نافله و الله اعلم

مختص بكتابه بخانه مسجد اعظم - قم

ابو السداه

ابيه و السند اليه صحيح و هو الممدوح و ابوه منصوب عليه بالتوثيق قال سالت
 ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة قائماً و ليست به عليه سيرة و
 حضره قال لا بأس ان يؤخذ ذلك من الاخبار و هل يجوز الاضطجاع و الاستلقاء
 مع الاختيار الاظهر لعدم ثبوت التعبد به في العبادات التوقيفية و حكمي قول
 بالجواز ضعيف معللاً بان الكيفية تابعة للاصل فلا يجب كالأصل وفيه
 ان الوجوب بمعشر الشرط كالمطهارة في النافلة و ترتيب الافعال فيها و من
 اخبار جواز التنفل في حال المشي او الركوب اختياراً هو صحيح معوية بن حماد
 عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بان يصلي الرجل صلوة الليل في السفر و هو
 يمشي و لا بأس ان فاتته صلوة الليل ان يقضيها بالليل و هو يمشي يتوجه
 الى القبلة ثم يمشي و يقراء فاذا اراد ان يركع حول وجهه الى القبلة و ركع و سجدة
 ثم مشى و صحيح يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله ع عن الصلوة
 في السفر و انما مشى قال او من اتمى و اجعل السجود احفظ من الركوع و صحيح
 حماد بن عثمان ع عن ابي الحسن الاول ع في الرجل يصلي النافلة و هو على و ابنة
 في الامصار قال لا بأس و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ع عن ابي الحسن ع في الرجل
 يصلي النوافل في الامصار و هو على و ابنة حيث توجهت به فقال نعم لا بأس
 و صحيح معوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله ع يقول كان ابي يدعوا بابا
 لغيره في السفر و هو في محله فيوتا بالنور فيه الماء فيتوضأ ثم يصلي الثماني و الوتر
 في محله فاذا نزل صلى الركعتين و أصبح الى نحو ذلك من الاخبار و الاحوط و وجوب
 الاستقبال بتيكبة الاحرام كما عرفت حاكياً عن جماعة و لكن الاظهر استحبابه وفاقاً
 للاخير و يكفي في السجود الركوع الايماء و ليكن السجود احفظ من الركوع

ع

حفظاً للفرق على بالنص ولا يجب في الأيمان للسرور وضع الجبهة على ما يقع
 السجود عليه وفي الصحيح يضع بوجهه في الفريضة على ما يمكن من شئ ويومئ
 في النافلة إيماء ولو ركع وسجد مع الامكان كان أو لا كما مر في صحيح معوية في
 الماش والأول منه الصلوة على الأرض مستقر أفضح صحيح عبد الرحمن بن الحجاج
 عن أبي الحسن قال سألت عن صلوة النافلة في الحضر على ظهر الدابة إذا خرجت
 قريباً من آيات الكوفة أو كنت مستجلاً لا يقدر على النزول وتخوفت فوت
 ذلك إن تركته وانت راكب فنعى والأفان صلوتك على الأرض أحب إلى وهل
 يجب الاستقبال في صورت الأيتان بالصلوة مستقراً على الأرض ولا ظهر الأرض
 نعم وفقاً للثبوت إذا العباد من تلقا من الشارع ولم ينقل فعلها إلى غير
 القبلة مع استقراره خلافاً للمحكى عن الخلاف وهو اختيار المحقق في بيع وابن فهد
 في المحرر لقول الأول وأما النوافل فلا فصل استحباب القبلة بها والثاني يستحب
 الصلوة التطوع والدعاء وقراءة القرآن وهو ضعيف **ثم قال طاب ثراه**
 ولم يجعل ابن أبي عقيل قراءة الحمد أيضاً في النافلة لأنما وحال عن الوجه ولا يشترط
 بعض كمال القيام في رفع الرأس عن الركوع وكحال الجلوس في رفع الرأس عن
 السجود في النافلة وخلاف الاحتياط وإن كان في الحديث دلالة في الجملة على
 الثاني والأحوط رعاية جميع أداب الفريضة في النافلة **ويقول النافله**
 ورؤى الكليني عن أحمد بن عبد الله عن أحمد بن أبي عبد الله عن عبد الله بن الفضل
 النوفلي عن علي بن أبي حمزة قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المستعجل ما
 الذي يجزيه في النافلة قال ثلث تسبيحات في القراءة وتسبيحة في الركوع و
 تسبيحة في السجود وهو يؤذن بعدم تعيين الحمد فيها كما حكى الماتن رحمه الله عن ابن

في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود
 في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود
 في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود

إلى بعضه

أبي عقيل ولكنه في السند اجمال بأحمد بن عبد الله وعلي بن أبي حمزة المشترك
 بين البطا في الضعيف والثقة قال علامة الماتن روى في الوجيزه وابن أبي
 حمزة البطا في ضئ وقيل في لأن الشيخ قال في العدة غلبت الأصحاب الطائفة
 بأخباره ولقوله في الرجال لم اصل ولقول ابن الغضائري في ابن الحسن أبو داود
 منه ومع هذا يدفع عموم ظاهر النص كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال
 سألت عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوة قال لا صلوة له إلا أن يقرأ
 في جهرا وأخفات وقوله لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ويؤيده دعوى ابن
 السلام شيخنا الطبرسي في مجمع البيان الاتفاق على بطلان الصلوة بترك السجدة
 في الفرض والنفل بقوله اتفق أصحابنا أنها آية من سورة الحمد ومن كل سورة وإن
 من تركها في الصلوة بطلت صلوة سواء كانت فرضاً أو نفلاً وعن العلامة في
 في التذكرة لا يجب قراءة الفاتحة فيها للأصل إن أراد الوجوب الشرعي دون
 الشرطي كما يشعر به ما في التمهيد حيث قال ولا يتعين الحمد في النوافل وجواباً بل
 ندباً وإن كان الاحتمال الآخر فيه أيضاً جائزاً فصحح الأصل لولم يكن واجباً
 لم يجب اجزائه وإن أراد نفى الوجوب بالمنع من جميعاً بحيث تنعقد النافلة
 بدون قراءة الحمد فحل المنع والأصل لا يقاوم الدليل **ثم قال طاب ثراه**
 قال العلماء الاجزاء إلى رتبة من الصلوة التي يؤتى بها كالسجود والتشهد وكذا
 سجدة السهو وإن أدت في وقت الفريضة يقصد الأداء وإن أدت في غيرها
 خارج الوقت يقصد القضاء وهذا الكلام محل النظر والظاهر عدم اعتبار رتبة
 الأداء والقضاء فيها **ويقول الثاني قل** قد تكرر ذكر هذه المسئلة في كلام
 علامة الماتن رحمه الله وقد تقدم الوجه فيها استظهره وفيها تنظر فيما مر من

في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود
 في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود
 في النافلة لا يشترط قراءة الحمد فيها ولا تسبيحة في الركوع ولا تسبيحة في السجود

مستوفى وبناء رحمه الله في لف على قول اخر خارج عما اشار اليه علامة الله
 من الاقوال وهو التفصيل في المسحبات بين الزيادة والنقصان مستوفى بالرواية
 سجدة السهو في الاولى دون الثانية فهو خامس الاقوال في المسئلة ان
 كان قول ابي الصلاح رابعها والا فهو **الرابع** وهذه جملة كلامه قال الشيخ في
 المبسوط ومناصبنا من قال يجب السجدة في كل زيادة ونقصان فعليه
 يكبان في كل زيادة على افعال الصلوة ومبينا لها فرضا كان او نفلا وكذلك
 في كل نقصان فعلا كان او مبينا نفلا كان او فرضا ان الاول اظهر في الرواية
 والمذهب ثم قال وهذا التفرع ليس بعقيدة لان نقصان الفعل والهيئة ١١
 المندرجين لا يوجبان شيئا لانها لو تركا عمدا لم يجب لها شيء فالنبي اولا
 اما الزيادة فالأقرب ذلك كما لو زاد القنوت في غير محله والتدبير اشياء
 اقول بل ما يستقر ايضا ليس بعقيدة ما عرفت **ثم قال طاب ثراه**
 الشك بين الثلث والاربع مع غلبة الظن على الاربع حيث قال
 ابن بابويه يبنى على الاربع وسجدت سجدة السهو ولا دلت في الرواية المعبر على
 هذا فلا حوط عند الترك بل في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 الا حوط سجدة السهو موافق لبعض الروايات **ويقول الناقل** قد تقدم
 الكلام في هذا المرام ايضا مستوفى فيما اسلفناه وان الفتوى على عدم الوجوب
 في الشك بين الثلث والاربع وغيره فليأخذ من هناك نعم الاحتياط
 في مقام العمل حسن **ثم قال طاب ثراه** التاسع ان
 يشك بين زيادة فعل ونقصان مثل ان يشك السجدة سجدتين ام سجدة واحدة
 وعلم ان احدهما صدر عنه وكان هذا الشك بعد فوات محل التدارك فسجد

في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 في كل نقصان فعلا كان او مبينا نفلا كان او فرضا ان الاول اظهر في الرواية
 والمذهب ثم قال وهذا التفرع ليس بعقيدة لان نقصان الفعل والهيئة ١١
 المندرجين لا يوجبان شيئا لانها لو تركا عمدا لم يجب لها شيء فالنبي اولا
 اما الزيادة فالأقرب ذلك كما لو زاد القنوت في غير محله والتدبير اشياء
 اقول بل ما يستقر ايضا ليس بعقيدة ما عرفت **ثم قال طاب ثراه**
 الشك بين الثلث والاربع مع غلبة الظن على الاربع حيث قال
 ابن بابويه يبنى على الاربع وسجدت سجدة السهو ولا دلت في الرواية المعبر على
 هذا فلا حوط عند الترك بل في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 الا حوط سجدة السهو موافق لبعض الروايات **ويقول الناقل** قد تقدم
 الكلام في هذا المرام ايضا مستوفى فيما اسلفناه وان الفتوى على عدم الوجوب
 في الشك بين الثلث والاربع وغيره فليأخذ من هناك نعم الاحتياط
 في مقام العمل حسن **ثم قال طاب ثراه** التاسع ان
 يشك بين زيادة فعل ونقصان مثل ان يشك السجدة سجدتين ام سجدة واحدة
 وعلم ان احدهما صدر عنه وكان هذا الشك بعد فوات محل التدارك فسجد

سجدة السهو في الاولى دون الثانية فهو خامس الاقوال في المسئلة ان
 كان قول ابي الصلاح رابعها والا فهو الرابع وهذه جملة كلامه قال الشيخ في
 المبسوط ومناصبنا من قال يجب السجدة في كل زيادة ونقصان فعليه
 يكبان في كل زيادة على افعال الصلوة ومبينا لها فرضا كان او نفلا وكذلك
 في كل نقصان فعلا كان او مبينا نفلا كان او فرضا ان الاول اظهر في الرواية
 والمذهب ثم قال وهذا التفرع ليس بعقيدة لان نقصان الفعل والهيئة ١١
 المندرجين لا يوجبان شيئا لانها لو تركا عمدا لم يجب لها شيء فالنبي اولا
 اما الزيادة فالأقرب ذلك كما لو زاد القنوت في غير محله والتدبير اشياء
 اقول بل ما يستقر ايضا ليس بعقيدة ما عرفت **ثم قال طاب ثراه**
 الشك بين الثلث والاربع مع غلبة الظن على الاربع حيث قال
 ابن بابويه يبنى على الاربع وسجدت سجدة السهو ولا دلت في الرواية المعبر على
 هذا فلا حوط عند الترك بل في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 الا حوط سجدة السهو موافق لبعض الروايات **ويقول الناقل** قد تقدم
 الكلام في هذا المرام ايضا مستوفى فيما اسلفناه وان الفتوى على عدم الوجوب
 في الشك بين الثلث والاربع وغيره فليأخذ من هناك نعم الاحتياط
 في مقام العمل حسن **ثم قال طاب ثراه** التاسع ان
 يشك بين زيادة فعل ونقصان مثل ان يشك السجدة سجدتين ام سجدة واحدة
 وعلم ان احدهما صدر عنه وكان هذا الشك بعد فوات محل التدارك فسجد

سجدة السهو على مذنب بعض من العلماء ومذلول روايات واما الروايات
 فتامة لزيادة الركعات ونقصانها وايضا فذكرنا في صورتها من
 من الشك الركعات سجدة السهو احتياطيا وان شك مثل هذا في الركعات فلا ظر
 ان صلوة باطلية مثل ان يكون شاكا في ركعت ركوعين او ما ركعت في الاصل
 لان شكه مردود بين صورتين مبطلتين كليهما للصلوة والشيخ المفيد عليه الرحمة للسجدة
 السهو في الشك بين الزيادة والنقصان ان هذا المثال ويظهر من كلامه انه لا
 يقول بالبطلان ولما كان اطلاق الروايات شاملا لهذا ايضا فلو تم احتياطيا
 وسجدت سجدة السهو واعاد ايضا لعله كان احوط وفي غير صورت الركعت وجوب
 السجدة في نهاية القوة ولا يترك سجدة **ويقول الناقل**
 قد تقدم الكلام في هذا المرام ايضا والعقيدة فيه ما في صحيح اذا لم تدر اربع صلوات
 ام خمسا ام نقصت او زدت فتشهد وسلم وسجدت سجدتين بغير ركوع ولا قنوت
 تشهد فيما تشهدا خفيفا وقد تقدم الكلام فيه مشروحا بل وفي امثاله من
 الاخبار ولا بد منها من زيادة بيان ولا سيما مع جعل علامة المان رحمه الله
 في نهاية القوة وكثر ليه الذكور على عدم الترك اما عدم الترك في العمل من
 باب الاحتياط فلا مضايقة فيه واما قوة الوجوب بحسب الدليل ولا سيما
 منها بما فعل للبحث فيها مجال واسع وهذا التعميم الذي في العبارة
 باطلاق كلام الصدوق رة على احد الاحتمال على ما تقدم دون قول
 المفيد بذلك في السجدة الواحدة والركوع كما في الدرر وسنذكرها
 في الرياض ايضا عن الدرر حيث نقل عنه حكايته موافقة المفيد للصدوق
 لكن في الشك في زيادة السجدة الواحدة ونقصانها او الركوع ككث وتكون

في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 في كل نقصان فعلا كان او مبينا نفلا كان او فرضا ان الاول اظهر في الرواية
 والمذهب ثم قال وهذا التفرع ليس بعقيدة لان نقصان الفعل والهيئة ١١
 المندرجين لا يوجبان شيئا لانها لو تركا عمدا لم يجب لها شيء فالنبي اولا
 اما الزيادة فالأقرب ذلك كما لو زاد القنوت في غير محله والتدبير اشياء
 اقول بل ما يستقر ايضا ليس بعقيدة ما عرفت **ثم قال طاب ثراه**
 الشك بين الثلث والاربع مع غلبة الظن على الاربع حيث قال
 ابن بابويه يبنى على الاربع وسجدت سجدة السهو ولا دلت في الرواية المعبر على
 هذا فلا حوط عند الترك بل في كل شك في الركعات غلب الظن على الزيادة
 الا حوط سجدة السهو موافق لبعض الروايات **ويقول الناقل** قد تقدم
 الكلام في هذا المرام ايضا مستوفى فيما اسلفناه وان الفتوى على عدم الوجوب
 في الشك بين الثلث والاربع وغيره فليأخذ من هناك نعم الاحتياط
 في مقام العمل حسن **ثم قال طاب ثراه** التاسع ان
 يشك بين زيادة فعل ونقصان مثل ان يشك السجدة سجدتين ام سجدة واحدة
 وعلم ان احدهما صدر عنه وكان هذا الشك بعد فوات محل التدارك فسجد

كلام علامة المات بان هذا في كلام المفيد كان من باب المثال قال في المدرك
ويمكن ان يستدل برواية الحلبي على ما ذكره المفيد من وجوبها على من لم يدر
سجدة او نقص سجدة او زاد ركوعا او نقص ركوعا وكان الذكر بعد تجاوز
محله لكنها غير مركبة في ذلك لاحتمالها الشك في زيادة ركعة او نقصها
كما ذكره في سنن قال ويدل على ذلك ما رواه الكهني في الحسن عن زرارة قال
سمعت ابا جعفر عن يقول اذا شك احدكم في صلوة فلم يدر زاد ام نقص
فليس يجدي شي وهو جالس وسماها رسول الله المرغيبين وما رواه الشيخ في
التهذيب عن الفضل بن يارانه قال ابا عبد الله عليه السلام فقال من حفظ
سوره فاتمه فليس عليه سجدة الشك وانى السهو على من لم يدر زاد في صلوة
ام نقص منها شي ونقد يرد ذكر كلام الدروس والكلام في يدين والخرين
وعزيمى فيما سبق فيتحقق الوهم في الاستدلال بصحيح الحلبي لاجل هذا
الاحتمال المؤيد بهذين المعبرين نعم قال في لفك لا يقال المراد بالزيادة
والنقصان في عدد ركعات لا في الافعال لانه المتبادر الى الفهم خصوصا
عقب الشك قوله اذا لم تدر اربعاً صليت ام خمساً لانا نقول اللفظ
ينشأ من كل زيادة ونقصان سواء كانت في الافعال والاعداد فبقا
الشك بين الاربع والخمس لا يقتضي الحصر في الثاني فيما شابهه شأى
اقول ومع تسليم التبادر الى الفهم وان كان بقرينة تقديم بين الاربع والخمس
الحسن فلا وجه للمنع الا ان يكون مرادة منع البناء ومع ان ارجاع الاطلاق
الى العموم في صورت الورد في مورد حكم اخر وشيخ بعض الافراد
بحيث ينصرف الذهن اليه ثم لتحقيق الفائدة ومن هذا ما نص عليه المجتهد

الربان المكي

الربان المحقق البهبهاني رحمه الله في بعض فوائده بقوله المطلق يرجع الى العموم بشرط
الاول ان لا يكون بعض افراده شايعة بحيث ينصرف الذهن اليه عند
طلاق والثاني ان يكون ذكر لاجل بيان حكم نفسه لان يكون مذكور البيان
حكم اخر لان رجوعه الى العموم انما هو لتلاخي الكلام عن الفائدة والفائدة
مستفقه وان لم يرجع اليه اشئى ومع جميع ذلك بنا فيه رفع حكم السهو عن
السهو في ظاهر اللفظ كما به عليه الشيخ الفاضل المكي احمد بن محمد الحلبي طاب
ثراه في رد قول الصدوق وجعل قوله اذا لم تدر صليت اربعاً او خمساً
كلاماً تاماً وقوله بعد ذلك او زدت او نقصت تفيد اوجه او حصل
منك زيادة او نقصان كما نقلنا كلامه رؤسابقاً مع زياده توضيح لن فيه
وبنق السهو عن السهو بصير ما تمك بر في لفك من التعليل ايضا بان
مع الزيادة كتمان وكذا مع النقصان فتجب ان مع الشك بينهما لعدم الانفكاك
منهما عليلاً وكذا التمسك بخو صحيح فضيل ان قلت وما قدره ان فائدة
رؤ ايضا لا نقول به كما فصلته في ما سبق تفصيلاً قلت بالدليل اقول به او
من عندي وحشما يؤدى الدليل فهو المتبع ان قلت فيصير هذا الكلام
ما في معناه في قوة الطرح قلت ليس هذا باول قارورة كبرت في الا
سلام مع انه يمكن في محض الاحتمال ان يكون المراد خصوص بيان الحكم
في الشك بين الاربع والخمس بان يكون الزيادة والنقصان نسبة
بينهما فان الاربع ناقص عن الخمس والخمس زائد على الاربع زدت
ان ايتت بالخمسة او نقصت اي ايتت بالاربع بقولاً على اثبات
المراد اول النوع من التاكيد ولعله مقتضى كلمة الفاء في قوله فتشهد لان

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الصلوة بالتأخير والاختلال بالفورية غير أنه أتم على الأول للاختلال بوصف
الفورية في الواجب الفوري وغيره أتم على الثاني وعلى القولين يجب
عليه الاتيان بهما بعد فوت الفورية أيضاً بل فيه إشارة بهما إلى اختلاف
الشيخ في الخلاف حيث جعل سجود السجود أيداعاً على وجوب شرط في صحة
الصلوة أيضاً وهو موقوف وقد مرنا الكلام فيه مشروحاً ولا حاجة معاً إلى
الاعادة فأرجع وذكر ثم قال **طاب ثراه** وقال بعض
كباب الايتان في وقت صلوة يسجد لها وان فعل في وقتها يكون أدراً
وان خرج الوقت بصير القضاء وقتنا سابقاً ان نيت الأداء والقضاء
غير معتبر ولو فعل فوراً بعد الصلوة من دون ان يتكلم ظاهراً نوى الأداء
يكون جيداً وان تأخر وأكمل فالأجود ان لا ينوي الأداء والقضاء وقال
بعض ان ياتى بسجدة السجدة الصلوة القضاء بنوى القضاء وليس بذلك ثابت
والأحوط عدم نيت الأداء والقضاء **ويقول الناقل** الكلام
في هذه المسئلة أيضاً قد سبق في سبق ثم قال **طاب ثراه**
الاشهد الاقوى ان محل سجدة السجدة مطلقاً بعد السلام سواء كانت
لزيادة أو النقصان **ويقول الناقل** وهذا هو المشهور
بين الأصحاب بل عليه علامة المتأخرين وعن الناصرية وف الإجماع عليه
وجعله في الاما في من دي الامامية والفتاح به مع ذلك مستفيض ومنها
مضافاً إلى ما مر من المعبرة في مقام بيان الفورية ما في صحيح عبد الله بن مسعود
في أشك بين الرابع والخمس سجدة يسجدني السجدة بعد تسليمك ثم سلم بعدها
وما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج فقلت سجدة السجدة قبل التسليم بها

بعد قال يسجدني

هذا الحديث يدل على ان
السجدة بعد التسليم هي
السجدة الواجبة في
الصلوة لا هي التي
تليها في الركعة
فانما هي سجدة
الاستسقاء

والسجدة التي هي
السجدة الواجبة في
الصلوة لا هي التي
تليها في الركعة
فانما هي سجدة
الاستسقاء

او بعد قال بعد ومنها قولان اخران احدهما ان محلها قبل التسليم مطلقاً
الثاني ان كان للنقصان فقبل وان كان للزيادة فبعد ويدل على الاول خبر
ابن الجارود قال قلت لابي جعفر عن منى السجدة التي السجدة قبل التسليم
اذا سلمت فقد فميت فميت صلوات وهو مضاف إلى ضعف سند من وجيز
ومعارضته بمثل ما مر ليضعف لعدم معرفته القائل به وان كان قولاً في النزاع
وفي المدارك والقول بانها قبل التسليم منقول عن بعض علماءنا ولم ينفرد
بقائه ويدل على الثاني صحيح عبد بن سعد عن الرضا عن سجدة السجدة اذا انقضت
قبل التسليم واذا زدت فبعده وهذا القول محكي عن ابن الجني من الاصحاح
مع ما عرى من الكار ذلك وهذا الجران جميعاً حملها الشيخ طاب ثراه الاستصحاب
على التقية حيث قال فالوجه في هذا الخبر ان يحملها على ضرب من التقية
لانها موافقان المذهب كثر من العامة وقال ابو جعفر بن بابويه القمي انما
افتح بهما في حال التقية ثم قال **طاب ثراه الفايقة الثالثة**
في بيان كيفية سجدة السجدة قال العلماء يجب في سجدة السجدة النية والسجود
على الاعضاء السبعة المقررة والطمينة والاستقرار في كل واحدة وفي رفع
الراس من السجدة الاولى **ويقول الناقل** لا ريب في
اصل وجوب النية لانها عداوة وهل محلها عند الوضع لا غيره او يجوز
بعد الوضع أيضاً ولعل الثاني لا يخفى عن قرب قال في الرسالة الفخرية
ومحل نية سجدة السجدة عند وضع الجبهة على الارض وكذلك سجود
ولا يخفى عن اشكال وان كان الاحوط ذلك في العمل ونفس على ما قرئنا
في المحرر حيث بين الامر بقوله النية بعد وضع الجبهة على الارض او
في محلها

فانما هي سجدة
الاستسقاء
والسجدة التي هي
السجدة الواجبة في
الصلوة لا هي التي
تليها في الركعة
فانما هي سجدة
الاستسقاء

هذا الحديث يدل على ان
السجدة بعد التسليم هي
السجدة الواجبة في
الصلوة لا هي التي
تليها في الركعة
فانما هي سجدة
الاستسقاء

والكبر الا الشيخ ابا جعفر فانه قال ان اراد ان يسجد للسجدة استفتح بالتكبير
وبعكس هذا ذكر في المفاتيح وهو هذا وصورتها على المشهور ان ينوي ثم يكبر
ثم يسجد ثم يرفع راسه ثم يسجد ثانية ثم يرفع راسه ويتشهد تشهد اخيرا ثم
يسلم ولعل المطلوب المفاتيح الا ان من الاستحباب بخلاف الكثرة كما في ارباع
فلا يجب التكبير لها كما هو المشهور فلا في الميسر فاما مرة ولا دليل على الوجوب
ان ارادة والاستحباب لا بأس به انتهى وما وقف على مخرج بالوجوب
ولا مخرج بنفي الاستحباب ولا متعرض للتكبير في رفع الرأس عن السجدة
الا ما في موثق المذكور الوارد في خصوص الامام وفي التفسير وليس فيها تكبير
واجب وفي الكفاية واوجب جماعة الاستتقال بالتكبير والرواية مختصة بالامام
وكونه في ذلك مع تضعيف الرواية ونسبته الاستحباب الى الشيخ ايضا ثم
قال طاب ثراه واوجب اكثر العلماء التشهد والسلام و
يقول الناقل ذكر السجدة وقال بعض باستحباب الذكر **يقول الناقل**
وعلى الاولين مضافا الى الصبيح في الشك بين الاربع والخمس بل
المعتبر المستفيض في **الاول** منها حكاه في الاجماع عن الفاضل عليه السلام
في المعبر والمشي المؤيدة بالشدة المحقة نعم فالفضل في لفك
للاصل وموثق عن المذكور **ان قلت** ليس فيه التصريح بنفي التسليم **قلت**
لا قابل بالفرق بينه وبين التشهد مع استفاضة من النص في العدد ولكنه
قاصر عن مقامه ما مر والاصل بعدل عنه بالدليل وحاصل الاقوال
في الثالث ثلثة **الاقول** في وجوب مطلق الذكر كما عليه المحقق والعلامة
مرة في لفك **لما مر** وجوب مطلق الذكر كما غلط في لقوله اذا اراد

داكثر على تشهد وسلام وذر
سجدة راد اوجب بعد ان
وبعض ذكر ان من يسجد
بغير ذكر راسه يتركه

ان يسجد
بجدة

ان يسجد سجدة السهو استفتح بالتكبير ويسجد عقبه ويرفع راسه ثم
يعود الى السجدة الثانية ويقول فيها بسم الله وبالله السلام عليكم
ايها النبي ورحمة وبركاته وعز ذلك من الاذكار **الثالث** وجوب
ذكر المخصوص كما عن المصنف والصدوق والتقي وسلا رواي ادريس و
العلامة في المعتمد والتشديد وغيرهم وهذا هو المعتمد عندنا لصححه
الحج عن ابي عبد الله ع قال يقول في سجدة السهو بسم الله وبالله وصل
الله على محمد وآل محمد قال وسمعة مرة اخرى يقول بسم الله وبالله السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته واجاب عنه المحقق ره بان الحق
رفع منصب الامانة عن السهو في العبادة واجيب بعدم المناقاة
بين الرواية والمذهب لان الحديث لا يدل على سهو الامام بل معناه
انه سمعه يقول ذلك على سبيل الافتاء في سجدة السهو وكذا لا
يدل على انه قد كان ساجدا وسمعه في سجود بل على انه قال ع كذا
في سجدة السهو كما يقال سمعة يقول في النفس المؤمنة مائة من الابل
اي يجب في ذية النفس مائة من الابل وكذا هنا فيكون معناه ان
هذا حكم حكم به ابو عبد الله ع واوجب ان يقال في سجود السهو
الكلام اقول وعندنا احتمال اخر في معنى هذا الخبر ما رايت ان يحمله
احد في المقام والله هو العالم وهو ان يكون نقول في الموضوعين بصيغة
المفرد المذكور الى طلب دون المغاييب وهكذا وجدته في نسخة عندنا
في الكافي منقطة بنقطتين من فوق فيندفع اصل الاعتراض في غايته الظاهر
والوضوح ويكون الى طلب هو الحجج راوي الحديث او يكون في الموضع

الاول بصيغة المفرد والمخاطب وفي الثاني بصيغة المضاف كمن هو في نسخة
 اخرى عندي من الكافي وعنه المحقق ايضا بعد الفصح في الخبر بما مر ولو سلمناه
 ما وجب ما سمع لاحتمال ان يكون قوله على وجه الجواز لا لزوم قال
 ان فهدية وفيه ايضاً روى على الصدوق رحمه الله حيث يجوز السهو على المعصية
 في العبادة استثنى وهذا الذي فهمه الفاضل ابن فهدية من مطلب المحقق
 هو المحقق الصحيح اذ مع جواز السهو يرجع الامر الى الناس وانما يجب فيها
 فعله وجوباً وهو غير ثابت بجواز ان يكون لا على هذا الوجه مع قيام احتمال
 عدم وجوب اصل الذكر وجوب مطلقاً هذا واجاب عنه في الرياض بان
 اللزوم هو المتبادر كما هو الحال في سائر اجل الاسمية والفعلية المتناقضة
 في سياق الطلب ولا يخفى ما فيه ولعلنا في من شئتاه في مطلب المحقق
ثم قال طاب ثراه وفي التشهد خلاف بل يلزم التثنية
 يتشهد التشهد الصغير والكبير الذي يتشهد في الصلوة ايضاً حسن
 الا حوط ان يكتفي بالتشهد الصغير بان يقول **اشهد ان لا اله الا الله**
والله واشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد
 ثم يسلم بعده **ويقول الناقل** ويجل عقد الخلاف والاجمال
 في العبارة ببيان مطلبين **الاول** بل المراد بالتقفيف ما شتمل على مجزئ
 الشهادة بين والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والتشهد المعهود في الصلوة
 ويكون المراد بالحذف تخفيف الاجزاء المذكورة في كيفية التشهد الطويل المشهور
 وجهان وعنه جمع النسخ بالاول ومنهم علامة الماتن رحمه الله في البحار عازياً
 له الى الاثني عشر شعراً بدعوى الاجماع ما على ما حكى ولعله هو الاظهر ولعل كلام

الاول بصيغة المفرد والمخاطب وفي الثاني بصيغة المضاف كمن هو في نسخة
 اخرى عندي من الكافي وعنه المحقق ايضا بعد الفصح في الخبر بما مر ولو سلمناه
 ما وجب ما سمع لاحتمال ان يكون قوله على وجه الجواز لا لزوم قال
 ان فهدية وفيه ايضاً روى على الصدوق رحمه الله حيث يجوز السهو على المعصية
 في العبادة استثنى وهذا الذي فهمه الفاضل ابن فهدية من مطلب المحقق
 هو المحقق الصحيح اذ مع جواز السهو يرجع الامر الى الناس وانما يجب فيها
 فعله وجوباً وهو غير ثابت بجواز ان يكون لا على هذا الوجه مع قيام احتمال
 عدم وجوب اصل الذكر وجوب مطلقاً هذا واجاب عنه في الرياض بان
 اللزوم هو المتبادر كما هو الحال في سائر اجل الاسمية والفعلية المتناقضة
 في سياق الطلب ولا يخفى ما فيه ولعلنا في من شئتاه في مطلب المحقق
ثم قال طاب ثراه وفي التشهد خلاف بل يلزم التثنية
 يتشهد التشهد الصغير والكبير الذي يتشهد في الصلوة ايضاً حسن
 الا حوط ان يكتفي بالتشهد الصغير بان يقول **اشهد ان لا اله الا الله**
والله واشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد
 ثم يسلم بعده **ويقول الناقل** ويجل عقد الخلاف والاجمال
 في العبارة ببيان مطلبين **الاول** بل المراد بالتقفيف ما شتمل على مجزئ
 الشهادة بين والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والتشهد المعهود في الصلوة
 ويكون المراد بالحذف تخفيف الاجزاء المذكورة في كيفية التشهد الطويل المشهور
 وجهان وعنه جمع النسخ بالاول ومنهم علامة الماتن رحمه الله في البحار عازياً
 له الى الاثني عشر شعراً بدعوى الاجماع ما على ما حكى ولعله هو الاظهر ولعل كلام

في الخبرين

الشيخ في باب موهم بالثاني بل فيه توهم دعوى الاجماع ايضاً حيث قال
 بعد ذكر موثق عمار المتقدم على المسئلة فالمراد بهذه الجزئية ليس فيها تسبيح
 وتشهد كالسبح والتشهد على كل حال وعندنا ان المسنون ان لا يخفف
 الاثنان في التشهد الذي بعد سجدة السهو وسجدة التلاوة في السجود وبقيت
 على بنيت صلى الله عليه وآله بلا تطويل **الثاني** بل التقفيف غرمنية او رخصة
 كل محتمل وعبرة بيب المشعر بدعوى الاجماع مؤون بالثاني ظاهر وان كان
 الاول احوط الظاهر الامر المتعلق بالقيود المقتضى لوجوب المؤيد بقى التسبيح و
 التشهد في الموثق المتقدم وان احتمل عدمه ايضاً تخيل احتمال ورود الامر
 مورد توهم وجوب ضده **ثم قال طاب ثراه** والاحوط ان
 يقول في ذكر كل سجدة **بسم الله وبالله السميع عليك ايها النبي و**
رحمة الله وبركاته وان قال بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل
محمد ايضاً كان حسناً والظاهر ان يكون مطلق الذكر كافياً **ويقول**
الناقل ولو قال بسم الله وبالله والسبح عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 باضافة الواو ايضاً كان حسناً ولو قال بسم الله وبالله صلى الله عليه وآله محمد
 ايضاً كان حسناً لورود الكل في الروايات ففي رواية الشيخ باضافة محمد
 بعن نسخ الفقيه ايضاً وفي الكافي باسقاط الواو اللهم صل على محمد وآل
 محمد وفي الفقيه صلى الله عليه وآله محمد وآل محمد وفي الاحتياط روح الله روح خروج
 عن خلاف الفايدي بتعيين الذكر المخصوص وان كان الراجح عنده يجب
 النظر كفاية مطلق الذكر كما نص عليه اخيراً وان كان الراجح عندنا هو
 التعيين كما عقده آوله ولا يمكن ان يكون نظره في الاحتياط الى الاخذ

واحد ان كنت قد ذكرته في نسخة كجواب
 بسم الله وبالله السميع عليك ايها النبي و
 رحمة الله وبركاته وان قال بسم الله وبالله
 اللهم صل على محمد وآل محمد ايضاً كان
 حسناً والظاهر ان يكون مطلق الذكر كافياً
ويقول
الناقل ولو قال بسم الله وبالله والسبح
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 باضافة الواو ايضاً كان حسناً ولو قال
 بسم الله وبالله صلى الله عليه وآله محمد
 ايضاً كان حسناً لورود الكل في الروايات
 ففي رواية الشيخ باضافة محمد بعن نسخ
 الفقيه ايضاً وفي الكافي باسقاط الواو
 اللهم صل على محمد وآل محمد وفي الفقيه
 صلى الله عليه وآله محمد وآل محمد وفي
 الاحتياط روح الله روح خروج عن خلاف
 الفايدي بتعيين الذكر المخصوص وان كان
 الراجح عنده يجب النظر كفاية مطلق
 الذكر كما نص عليه اخيراً وان كان
 الراجح عندنا هو التعيين كما عقده
 آوله ولا يمكن ان يكون نظره في
 الاحتياط الى الاخذ

وَقَوْلُهُ ثَلَاثًا قُلْ

صَلُوتُهُ بِأَلْفٍ تَمَّ أَوْ كَيْفَ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَعْدُ بِهِ **وَقَوْلُهُ ثَلَاثًا قُلْ**
 حَدِيثُ الْأَوَّلِ أَشَارَهُ إِلَى مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ
 السَّرَاجِ عَنْ جَيْبِ الْحَقَمِيِّ قَالَ شَكُوتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَثْرَةَ السُّهُوِّ فِي
 الصَّلَاةِ فَقَالَ احْصِ صَلَاتَكَ بِالْحَقَمِيِّ أَوْ قَالَ احْفَظْهَا وَالَّذِي يَنْظُرُ لَهَا أَنَّ
 مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ هَذَا هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعِ الثَّقَفَةِ الْعَظِيمِ الشَّانِ بِقَرِينَةِ
 غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَيْسٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ عَنْ ابْنِ مَسْكَانٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ لِي حَضْرَةً فِي الْوَفَاةِ قَالَ لِي يَا بَنِي آدَمَ لَا يَنْبَغُ شَفَاعَتُنَا مِنْ
 اسْتِخْفَافِ الصَّلَاةِ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْفَرَارِيِّ
 الرَّجَالِيَّةِ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ الْفَرَارِيُّ
 الثَّقَفِيُّ وَقَالَ عَلَامَةُ الْمَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْوَجِيزَةِ وَابْنُ عُمَرَ الْفَرَارِيُّ
 ثَقَفِيٌّ وَهُوَ الرَّائِي عَلَى الْأَطْلَاقِ بَعْضُ الْأَطْلَاقِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْفَرَارِيِّ
 نَوْعٌ تَامِلٌ فِي كَوْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ هُوَ هَذَا جَيْبُ الثَّقَفِيِّ لَمْ يَكْزَمْ بِذَلِكَ أَوْ قَالَ
 فِي بَابِ الْكَلْبِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ كَانَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيُّ أَوْ قَالَ
 وَيَكْتَفِي عَنْ ذَلِكَ رَوَايَةُ الْكَلْبِيِّ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ فِي بَابِ صَلَاةِ
 الْحَوَاجِّ هَذَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ السَّرَاجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَضَّاحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
 حَمْرَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْأَرْقَطِ وَأَمَّا سَلَمَةُ اخْتُارَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 قَالَ مَرَضْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَضًا شَدِيدًا حَتَّى ثَقُلْتُ وَأَجْنَعْتُ
 بَنُو مَاشِمٍ لَيْلًا لِلْجَنَازَةِ وَهُمْ يَرُدُّونَ إِنِّي مَيِّتٌ فَخَرَعْتُ أَمْرًا عَلَى فَقَالَ

عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ

لَهُمَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَهُمَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اصْعَدْنِي إِلَى فَوْقِ الْبَيْتِ فَأَبْرَزَنِي إِلَى السَّمَاءِ وَ
 صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَأَذْأَسَلْتُ فَقَوْلِي اللَّهُمَّ اكْتُفِ بِهَيْبَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ شَيْئًا لِلْقَوْمِ
 وَإِلَى اسْتِوَابِكُمْ مَبْتَدِيًّا فَأَعْرَضَنِي قَالَ فَقَالَتْ فَافْقَتْ وَقَعَدَتْ وَوَدَّ
 بِسُجُودِهِمْ هَرِيرَةً وَسَحَرُوا بِهَا وَتَسَحَّرَتْ مَعَهُمْ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى فِي بَابِ
 الْبُرْكَاتِ كَوْنِ إِلَى جَنْبِ الْبَابِ لَوْ كُنَّا بِهَذَا الْبَيْتِ هَذَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
 عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ قَدَامَةَ بْنِ أَبِي بَرِيزَةَ الْجَوَازِيِّ عَنْ بَعْضِ
 الصَّحَابَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدِيثُ وَجَيْبِ الْحَقَمِيِّ هُوَ ابْنُ الْمُعَلَّلِ بِالْمِمْ
 الْمَضْمُونَةِ وَالْعَيْنُ الْمَرْهُمَةُ الْحَقَمِيُّ الْمَدَائِنِيُّ الثَّقَفِيُّ الْجَلِيلُ وَفِي جَيْشِ ثَقَفَةِ ٢٢
 صَحِيحٌ وَفِي صَدْرِهِ عَنْ ابْنِ عُقْدَةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَضْمُونُهُ كَانَ يَكْذِبُ
 عَلَى مَعَ الْأَنْبِيَاءِ لَنَا كَذَابٌ ثُمَّ قَالَ الْعَلَامَةُ رَدُّ هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا اعْتَدَّ
 عَلَيْهَا وَالْمَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ النَّجَّاشِيِّ فِيهِ وَقَالَ عَلَامَةُ الْمَانِ رَدُّ وَابْنُ الْمُعَلَّلِ الثَّقَفِيُّ
 ثَقَفِيٌّ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْحَدِيثِ ابْنُ الْمُعَلَّلِ أَوْ قَالَ وَقَدْ اشْتَرَحَ عَلَيْكَ مِنْ
 جَمِيعِ مَا شَرَحْتَهُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ كَوْنُ الرِّوَايَةِ صَحِيحَةً وَلَمْ يَزِدْ الْمَانِ عَلَى حَرْفٍ
 كَوْنَهَا مُعْتَرَفَةً وَمَا شَرَحَ رَأْيَهُ إِلَى رَدِّ رَجَالِهِ فِي تَرْجُمَةِ جَيْبٍ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ
 الْحَدِيثِ ابْنُ الْمُعَلَّلِ بِرِشْدِ أَيْدِيهِ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الثَّانِي فِي الْفَيْصَلِ وَهُوَ هَكَذَا وَ
 قَالَ جَيْبُ ابْنِ الْمُعَلَّلِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ لَيْسَ رَجُلٌ كَثِيرُ السُّهُوِّ
 فَا حَفِظَ صَلَاتَهُ فِي الْأَجْنَى تَحَى أَحْوَلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَفِي
 السَّنَةِ حَمْدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْخَزَّازُ الْفُطَيْي الثَّقَفِيُّ بِالْبَحْرَيْنِ عَلَى مَا فِي رَجَالِهِ لَهُ
 وَهُوَ مَوْثِقٌ كَمَا يَنْظُرُ مِنْ رَجَالِ السَّيِّئِينَ لَلْتَنْصِيصِ بَوْنًا قَتْلَهُ وَكَوْنُهُ فُطَيْيًّا فِي كَلَامِهِمْ
 فِي الْجُمْلَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَانِ فِي رَجَالِهِ وَابْنُ الْوَلِيدِ الْخَزَّازُ فِي فَيَكُونُ الْحَدِيثُ

فَفَعَلْتُ

الحديث الثالث

موفقاً والحديث الثالث الباق جعله معتبراً في العبارة وهو أيضاً في غاية الاعتبار ان لم نقل بكونه اقوى من الصحيح لم نقل بكونه اضعف او رواه الصدوق عن عبد الله بن المغيرة انه قال لا بأس ان يعد الرجل صلوة كما تم او كهي يأخذ بيده فيعده وله طريقان الى عبادة المذكور وفي احدهما جعفر بن محمد الكوفي رحمه الله عن جده الحسن بن علي عن جده عبد الله بن المغيرة الكوفي وفي الاخر ابيه رضي الله عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة و ليس في الطريق الثالث من يتامل في شأنه الا ابراهيم بن هاشم وشاذ الباق ارفع من ذلك كما تعرضنا لبيان في جملة من مصنفاتنا مشروحات وفي حيزه الماتن رحمه الله وابن هاشم القمي ثقة وعلى فوقه في حاشية النسخ كفي هذا الرمز اشارة الى انه مدح بحيث يمكن ان يجعله مثل الصحيح والثقة منه رحمه الله اشبه ما هناك ولا سيما مع معاضدته بالسند الاول ولا تامل فيه ايضا الا في جعفر بن محمد الذي روى الخبر عنه الصدوق وفي رحمة له نوع مدح ثم قال **طاب ثراه الرابع** ان لا يطول الصلوة ويأتي بها خفيفاً وبقر السور القصيرة كما نقل في الحديث الصحيح انه شكا رجل الى حضرت الصادق عليه السلام سجد في صلوة المغرب كثيرا قال صلها بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون قال الراوي فعلت كذلك وذهب عني الشك وفي الحديث الصحيح الاخر منقول عنه عليه السلام ينبغي تخفيف الصلوة من اجل السهو ونقل في الحديث الموثق ان رجلاً قال له شك كثيرا قال ادرج الصلوة قال الراوي كيف ادرج قال قل ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود

بمع قل سبحان الله

بمع قل سبحان الله ثلاثاً في كل او قل ثلاث تسبيحات كبار في مجموع الثلاث بان يكون في كل واحدة واحدة **ويقول الثالث قل** انه الحديث الاول بسند موثقة فهو ما رواه الصدوق رحمه الله في الفقيه عن عمن يزيد انه قال شكوت الى ابي عبد الله عليه السلام السهو في المغرب فقال صلها بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون ففعلت ذلك فذهب عني وله رحمه الله طرق متعددة الى عمن يزيد احمد بن ابراهيم عن محمد بن يحيى العطار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير وصفوان بن يحيى عن عمن يزيد **الثاني** عن ابيه رضي الله عنه عبد الله بن جعفر الطبري عن محمد بن عبد الحميد عن محمد بن عمن يزيد عن الحسين بن عمن يزيد الثالث عن ابيه رضي الله عنه عبد الله بن جعفر الطبري عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن عباس عن عمن يزيد **الثاني** ما رواه عن عمران الحلبي عنه انه قال ينبغي تخفيف الصلوة من اجل السهو وطريقه اليه عن ابيه رضي الله عنه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن عمران الحلبي وكنته ابو اليقضان **الثاني** ما رواه الكليفي عن احمد بن محمد عن بن فضال عن ابن بكير عن عبد الله الحلبي قال سألت ابا عبد الله عما عن السهو فانه يكسر على فقال ادرج صلواتك او را قلت واني شئ الادراج قال ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود وكذا رواه الشيخ ايضا ولا يخفى ان في عبارة الحديث يكرى بحسب اللفظ اتمت اربعة احدها ان يكون المراد ثلاث تسبيحات صغيرات في كل واحد من الركوع والسجود والا في الثاني ان يكون المراد ثلاث تسبيحات تامات في مجموع الركوع والسجود بان يكون في كل واحد منها تسبيحة

تامة **الثالث** ان يكون المراد ثلث تسبيحات تامات في كل واحد من
 الركوع والسجدة **الرابع** ان يكون المراد ثلث تسبيحات صغيرة
 في مجموع الركوع والسجدة بان يكون في كل واحد منها تسبيحة صغيرة
 واقتصر المان رحمه الله على الاولين وجعل الامر دايما بينها لكون الرابع
 موديا الى الكفاية بالاقل من اقل الواجب الذي هو سبحان الله ثلثا
 في كل واحد وسبحان رب العظيم وكجده وسبحان رب الاعلى وكجده مرة
 بعد الثالث ومنافاة لمقام التخصيف في الجملة ففي صحيح معوية بن
 عمار قلت لابي عبد الله ع اخف ما يكون من التسبيح في الصلوة قال ثلث
 تسبيحات مترسلا يقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله وان كان له وجبا
 النسبة الى السبع والسبعين مثلاً كما في خبر مشاهير بن سالم قالت اباعبسة
 ع عن التسبيح في الركوع والسجدة فقال تقول في الركوع سبحان الله رب
 العظيم وفي السجدة سبحان رب العالمين الفريضة من ذلك تسبيحة والسنة ثلث
 والفضل في سبع وعلى المعنيين الاولين يصح التطبيق على ما في صحيح زرارة
 عن ابي جعفر ع عني يكره من القول في الركوع والسجدة فقال ثلث تسبيحات
 في ترسل وواحدة تامة تجزئ الركعة ذلك من الاخبار **ثم قال**
باب ثلث الخامسة ان يصلي مع الجماعة وهو انقطع عن الجميع
 والكل مذكرون بعض بعضا وينزل الرحمة الالهية على الجميع وصدفوف
 الجماعة الذين يقومون كصدفوف لجهاد في مقابل عاكر الشيطان
 توجب النهزام عاكر الشيطان ولهذا يسمى الشيطان في منع صلوة
 الجماعة ازيد من سائر الاعمال الخيرة الاخر ومنها ما ذكره بليق الشبه في الخبر

هذا الحديث يدل على ان التسبيح في الركوع والسجدة يجب ان يكون في كل واحد منهما تسبيحة صغيرة
 وان التسبيح في الركوع والسجدة يجب ان يكون في كل واحد منهما تسبيحة صغيرة
 وان التسبيح في الركوع والسجدة يجب ان يكون في كل واحد منهما تسبيحة صغيرة

صحة كراهية

حتى يكبرهم من الفضيلة ويبقى استبلاء عليهم حفظ الله تعالى جميع المؤمنين
 في سائر الاحوال من شدة ايمان يارب العالمين **وبقول الثالث قل**
 وهذا الاخير غير وارو في الروايات فيها علمنا ولا في كلام الجماعة فيها وجوه
 وكيفية على ليس على الامام سجد ولا على من خلف الامام سجد ولا دخل له بذلك
 ذكره ههنا في العبارة لا فيها عليه من الاشارة ومن كون البعض مذكر البعض في الجماعة
 فبين سجد على تذكيره من الجماعة معين فيخلص من ورطة الشك ويدرك ايضا ما في
 الجملة من الثواب الجزيل والفضيلة الجليلة الذين لا يكفلان بغيره من الوجوه الا
 ربعة المذكورة واليه اشار بقوله وهو النفع اجمع قال انه يقع واقفوا الصلوات
 واتوا الزكاة واركعوا مع الراعي والاحاديث النبوية والامامية في فضلها
 بمراتب اذا عرفت هذا فاعلم انه يمكن فرض تعارض في المقام اذا ااصل في كثير
 الشك هو المنع في الصلوة والبناء على الزيادة ما لم يكن الزيادة قد يادة لغيره
 اذا كثر عليك السهو فامض في صلوة كذا والاصل في الجماعة هو رجوع الشك
 الى المتذكر على كلام مشروحا في المطالبين وعلى هذا فلو شك كثير الشك في
 الجماعة بين الثلث والاربع مثلاً وتذكره اخرج الجماعة بالثلث فان حصل
 له القن من اخباره فيخرج عن موضع الفرض والامتنع الاصل الاول البناء
 على الاربع ومقتضى الثاني البناء على الثلث وبان مثل هذه الاحكام و
 فرضها غير موجود في متداولات الجماعة ويمكن ترجيح الثاني بوجهين
 احدهما ان الاصل مع التعارض يتساقتان فيرجع الى الاصل ومقتضا
 عدم الزيادة على الثلث مع انتفاء احتمال البطلان في الجملة عملاً يستحق
 الصحة ومع البطلان العمل وعدم اعادة الفقيه للصلوة وعدم اعادتها

